الفصل الثاني

أصل التفرقة بين الجنسين

في المجتمعات العربية

أصل التفرقة بين الجنسين

في المجتمعات العربية

تُعدّ العادات الاجتماعية الشكل المادي للسلوك الاجتماعي، أي الشكل البادي الظاهر العملي المحسوس الذي نراه ونمارسه، وفيما مضى في الفصل الأول تناولنا هذه الأشكال العملية المحسوسة أو المظاهر التي نراها ونمارسها. أما القيم، "فبوصفها أحكاما بالمرغوب فيه على حسب معايير الجماعة، فهي المضمون المعنوي للسلوك، مضمون ينتمي إلى عالم المعتقدات والأفكار والمجردات، ولذلك فأننا لا نرى القيم، وإنما نشعر بها ونحس بمظاهرها وآثارها في أعمالنا وفي أفعالنا وممارساتنا. والحق أن العادات الاجتماعية مظاهر للقيم التي تمثل القوى الديناميكية المحركة لها. فالقيم أساسا أحكام تقويمية، أحكام ترتكز على الاعتقاد وليس هناك شيء أكثر قوة وبعثا على الحركة والفعل من الحكم التقويمي المنبعث من الاعتقاد" [1]. وبهذا الصدد يقول (ريمون رويه)، "ومن شأن الاعتقاد أنه يتحول إلى عمل. وكما أن العمل هو خير برهان دائما على الاعتقاد، أو على التقويم الضمني، فان الاعتقاد الضمني يترجم إلى أفعال" [2]، فالأفعال التي تحدث في البداية تحت تأثير القيم كطاقة محركة وقوة دافعة لا تلبث بعد تكرار طويل أن تصبح عادات اجتماعية متأصلة في السلوك البشري الجمعي. فالقيم والعادات الاجتماعية أذن مظهران لشيء واحد ،هو السلوك الجمعي. وسبب تكرار السلوك يكمن في حكم الناس التقويمي لهذا السلوك. فلولا تنويم الناس السلوك بأنه الأفضل أو الأحسن ما كرروه، ونحن لا نتمسك بالعادات الاجتماعية عفوا، وإنما نتمسك بها لأننا نقومها ونحكم بأنها مرغب فيها، مرغوب فيها من الجماعة التي نحرص على الانتماء إليها والتوافق معها. وعملية التقويم والحكم بالمرغوب فيه عملية ابراز للقيمة. فالقيم اذن هي التي تدفع على تمسك الناس بالعادات الاجتماعية كما تضفى عليها معنى وتفسرها وتبين الفكرة التي وراءها والحكم الاعتقادي الدافع إلى التمسك بها [3].

وإذا ما خلصنا من هذه المقدمة إلى أن القيم، كمضمون معنوي وتقويمي للسلوك يمكن أن تكون الطاقة والقوى المحركة والدافعة والمفسرة للعادات الاجتماعية كشكل مادي للسلوك الاجتماعي الجمعي المتأصل، فهل يُمكننا متغير القيم فضلا عن احتمال وجود متغيرات أخرى على تفسير مظاهر التفرقة بين الرجل والمرأة في المجالات التي تم تناولها في الفصل الأول؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه في هذا الفصل من خلال البحث والتحليل.

---

[1] فوزية دياب، مصدر سبق ذكره، ص 336- 337.
[2] المصدر نفسه.
[3] المصدر نفسه.

المبحث الأول

أسباب التفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية وتوزيع الوظائف وحرية الحركة والتصرف

وبعد دراسة مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية للمرأة في المجتمعات العربية والوقوف على أهم مظاهرها، يتطلب الأمر محاولة الدراسة والبحث في أصل أو أسباب مثل هذه المظاهر، فالسؤال الذي نحاول أن نجيب عليه هنا: ما هي المتغيرات أو المحددات لمظاهر التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية في مجال الخصائص الشخصية، والتخصص في توزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، والمنزلة الاجتماعية، وتوزيع السلطة والمسؤولية، والحقوق؟

المطلب الأول

أصل التفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية

يعتقد العديد من الأفراد والجماعات والمجتمعات بوجود فرق بين الرجل والمرأة في الخصائص الشخصية، إذ يُعتقد أن المرأة أقل حساسية واستقلا من الرجل وبالتالي اقل إبداعا وذكاء ونبوغ منه، فضلا عن الاعتقاد بأنها أقل شعوراً بالذات والتفوق والثقة بالنفس من الرجال، وأكثر عاطفية ومحافظة، وأقل موضوعية واستقلالا في الرأي والتصرف وتحمل المسؤولية وأقل قدرة على القيادة والنظرة المستقبلية من الرجل. فضلا عن ما تقدم ينظر إلى المرأة على أنها كائن ضعيف جسما وعقلا، وحنونة وأنثوية ومهتمة بالمظاهر ومعتمدة على الرجال. وفي محاولة لتعليل وتفسير وتحليل أسباب هذه التفرقة، تفترض بعض الدراسات بأن هناك بعض المتغيرات أو العوامل والأسباب التي يمكن أن تفسر لنا أصل التفرقة بين الجنسين في مجال الخصائص الشخصية بين الرجل والمرأة. ومن بين هذه المتغيرات المفترضة هي متغير التنشئة الاجتماعية والثقافة بما فيها الثقافة الأبوية، ومتغير الجنس، والمتغير الديني، ومتطلبات الصراع بين الرجل والمرأة من أجل السيطرة والتملك.

فعلى صعيد المجتمع المصري، توصلت بعض الدراسات المصرية إلى أن متغيرات مثل الثقافة، والتنشئة الاجتماعية، ومتغير الجنس، كما في تقبل الإناث للصورة التي يرسمها الذكور لهن وإصرار الذكر على المحافظة على هذه الصورة، ومتغير الصراع من أجل السيطرة والتفوق بين الرجل والمرأة قد تكون هي الأسباب التي تفسر لنا التفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية. فقد تبين من واحدة من هذه الدراسات المصرية أن المرأة تقبل القيمة الثقافية التي تميز الذكر عن الأنثى وان كان بدرجة أقل من قبول الذكر بها [1]، كما وجدت الدراسة نفسها وجود ارتباط بين الجنس والتربية الجنسية من ناحية وأسلوب معاملة الوالدين

---

[1] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، كيف نربي أطفالنا؟، مصدر سبق ذكره، ص 124.

وجدت الدراسة نفسها وجود ارتباط بين الجنس والتربية الجنسية من ناحية وأسلوب معاملة الوالدين لأطفالهما من الجنسين من ناحية أخرى، فقد يكون للتمايز في معاملة الأبناء من الجنسين (أو معاملة الزوجين لبعضهما) أثر في ارتباط الجنس الآخر عند الطفل بالضعة أو النقص، مما قد يترتب عليه أن ينتقل هذا الشعور أو يعممه على الأمور الجنسية. وبعبارة أخرى فأن تمييز الأولاد على البنات في المعاملة أو تحقير الإناث بشكل أو بآخر في الجو المنزلي قد يكون من أثره أن يثبت في ذهن الأطفال من الذكور أن الجنس الآخر حقير أو ناقص. وينتقل هذا الشعور ويعمم على علاقة الطفل (الصبي) بأخته (أو بأمه إذا كانت تلقى من الزوج هذه المعاملة) وعلى علاقته بالجنس الآخر بصفة عامة. مما قد يؤدي إلى أن تصبغ نظرته الجنسية واتجاهاته نحو العملية الجنسية بهذه الصفة [1].

يُخلص من الدراسة أعلاه أن التنشئة الاجتماعية، ومتغير الجنس، كما في موقف الذكور في عدّ المرأة مخلوق حقير في المجتمع المصري هي السبب وراء التفرقة بينها والرجل في مجال الخصائص الشخصية.

من ناحية أخرى يستنتج من دراسة مصرية أخرى أن لمتغير الجنس، كما في تحيز الذكور لبني جنسهم، والثقافة الأبوية الذكورية، والمتغير الديني، والغيرة من المرأة أو متطلبات الصراع البشري بين الرجل والمرأة في التملك والسيطرة على الآخر، والمتغير النفسي، يمكن أن يعلل لنا أسباب التفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية، كما في عدّ الرجل أكثر حساسية واستقلالية وذكاءً ونبوغاً من المرأة. ولكن ترى هذه الدراسة ذاتها أن هذه الفروق ليست لأسباب حياتية (بايولوجية) ونفسية ضخمة وإنما لأسباب اجتماعية كتعرضها للظلم والكبت وتحيز الرجل حتى في التحليل النفسي إلى الثقافة الأبوية الذكرية وبناء الاستنتاجات على حالات شاذة وبالاستناد إلى التأثر بثقافة ودين المجتمع كما فعل ذلك عالم النفس (سكموند فرويد). فحسب هذه الدراسة المصرية لا يوجود فروق نفسية ضخمة بين الرجل والمرأة كما ذهب إلى ذلك العالم النفسي (سكموند فرويد)، لأنه ظهر علمياً عدم وجود ما يثبت أن الرجل أكثر عبقرية من المرأة، رغم أن عدد الرجال النابغين يفوق عدد النساء نتيجة الظروف الاجتماعية التي تعيشها النساء والتي تحول بينهن وبين النبوغ. وفي هذا الصدد قيل: "يجب على الرجل إلا يفخر أنه أكثر نبوغاً من المرأة ما دام يحظى بفرص أكثر من التعليم العالي والعمل في الحياة الواسعة خارج البيت فكأنه يفخر بشجاعته لضرب رجل قيدت يداه وقدماه". من هنا يعلل قلة عدد النابغات من النساء ليس بناء على فروق جنسية ولكن لأن الإبداع يتطلب الحساسية والاستقلال. وطبقاً لقيم المجتمع ونظمه فإن الاستقلال من ميزات الرجولة فحسب وعلى ذلك تفقد النساء الاستقلال وتفقد معه القدرة الإبداعية. وفي علم النفس حقيقة علمية تثبت وجود علاقة بين الكبت وانخفاض القدرة الفكرية في

---

[1] المصدر نفسه، ص 192.

الإنسان، وان القدرة على الابتكار والخلق تعتمد على انعدام الكبت، "فالأصالة تعتمد على تجارب الإنسان الحر لمشاعره، وحيث ان نصيب المرأة من الكبت منذ طفولتها حتى مماتها أضعاف نصيب الرجل فلا بد ان قدرتها الفكرية تنخفض بسبب ذلك الكبت" [1].

وترى الدراسة نفسها، أنه قد اتضح ان الفروق النفسية الضخمة التي وصفها (فرويد) بين الرجل والمرأة لا أساس لها من الصحة. فقد تربى (فرويد) في مجتمع رجالي، ونشأ في بيت كان فيه الرجل السيد والمرأة العبد. واستخلص أفكاره عن المرأة من الحالات المرضية التي كان يراها بين نساء أوربا الخاملات العاطلات، ومن بعض مريضات وشواذ الطبقة البرجوازية في مجتمع (فيينا) المتآكل، وحكم (فرويد) بهذه الأفكار الشاذة على جميع نساء العالم، وحكم بها عليهن من بعده جميع تلاميذه ومقلدوه من أطباء النفس. وبهذا يعتقد أن (فرويد) أخرج، كرجل، علم نفس مذكر يرتكز على أن مصير الإنسان يتحدد حسب أعضائه التناسلية والتشريحية. وترتكز أفكار (فرويد) عن المرأة في أن البنت تكتشف في طفولتها أنها لا تملك عضو التناسل الذي يملكه أخوها فتشعر نحوه بالحسد. والمرأة السوية في نظر (فرويد) هي تلك التي تستبدل برغبة الحصول على العضو الذكر رغبة الحصول على طفل وهو يعني بذلك الأمومة عند المرأة ليست إلا رغبة ثانوية بديلة عن الرغبة الأصيلة وهي الحصول على عضو الذكر. ويقول (فرويد) ان البنت تلقي اللوم على أمها في حرمانها من هذا العضو، ولهذا فهي تبتعد عن أمها وتقترب من أبيها بأمل الحصول على طفل. لكن سرعان ما تشعر بخيبة أمل في أبيها لأنه يخذلها ولا يحقق لها رغبتها في الحصول على الطفل وبهذا تشفى من ميولها (الأوديبية) وتستسلم لدورها الأنثوي. وترضي أمومتها ودورها الجنسي عن طريق الألم وامتهان النفس وقبول الاغتصاب. هذه هي نفسية المرأة السوية الطبيعية في نظر (فرويد)، أما المرأة غير السوية فهي تلك التي تعجز عن أن تستبدل برغبتها الأولى الرغبة الثانية، وتعيش في حسرة دائمة لأنها حرمت من عضو الذكر، وقد ترفض دورها كأنثى في الحياة رفضاً تاما، أو قد تصبح ميولها ذكرية وتأخذ دور ذكر [2]. ولكن تقول (كارين هورني)، كما تشير هذه الدراسة المصرية، وهي من أشهر طبيبات النفس في العالم ان البنت لا تحسد الولد لأنه يملك عضو التناسل، ولكنها تحسده للميزات التي يعطيها المجتمع الرجالي للذكر. وتتفق (كارن هورني) مع (هارولد كليمان)، كما ترى هذه الدراسة المصرية أيضا، وغيره مم العلماء في أن الثقافة اليهودية والمجتمع الذي عاش فيه (فرويد) ترك بصماته على أفكاره. فالثقافة اليهودية كما وردت في التوراة هي ثقافة أبوية ذكرية حيث لا توجد إلهة أنثى أو إلهة أم، كالإلهة الأم القديمة. وفي قصة آدم وحواء أنكرت الديانة اليهودية قدرة المرأة على الإنجاب وأعطت هذه القدرة للرجل إذ قالت ان حواء ولدت من ضلع آدم، وأن لعنة قد ألصقت بحواء إلى الأبد ذلك أن تلد في الألم والأسى. وان حواء هي السبب في شقاء آدم لأنها اغرته بأن يأكل من شجرة

---

[1] د. نوال السعداوي، مصدر سبق ذكره، ص 58- 59

[2] المصدر السابق، ص 59-60.

المعرفة كإغراء جنسي. وتعتقد (كارين هورني) أن الديانة اليهودية بهذه الأفكار هي التي أفسدت العلاقة بين الرجل والمرأة منذ العصور القديمة حتى الآن، وخلفت بينهما الكراهية والقلق- هذه الكراهية وهذا القلق اللذان بنى عليهما (فرويد) أفكاره. وبدلا من ذلك يرى علم النفس الحديث أن الإنسان مزدوج الجنس نفسياً كما هو مزدوج الجنس حياتياً (بيولوجياً). وقد وصف (نيومان)، كما تذهب إلى ذلك الدراسة المصرية عينها، نوعين من الشعور داخل الإنسان الشعور الأبوي والشعور الأمومي، أن لكل إنسان إمكانيتين أحدهما ذكرية والأخرى انثوية. ويرى بعض العلماء أن تكوين المرأة النفسي كتكوينها (البيولوجي) أكثر متانة من الرجل. وتعد المرأة وفقا لهؤلاء الجنس الأقوى وليس الجنس الأضعف كما أشيع. ولعل هذا الاعتقاد يتفق مع الاعتقاد البدائي بقوة المرأة، وقد كانت الإلهة القديمة هي الأم والأنثى كأم طبيعية بدائية وليس روحية. إن الأم الإلهة القديمة كانت إلهة الأرض، خصبة الأرض، تخلق الحياة الجدية وتغذيها. إن هذه القوة الخالقة في المرأة وهي قوة بدائية هي التي ملأت الرجل بالإعجاب [1]. ومن المعروف علمياً أن الإنسان يعجز بحكم طبيعته البشرية أن يحتفظ بإعجابه بقدرة ما دون الشعور بالكراهية لهذه القدرة، التي لا يملكها هو، ويملكها غيره، ومن المعروف أن الكراهية تولد الخوف أو أن الخوف يولد الكراهية، ولهذا فإن خوف الرجل من قوة المرأة قديم قدم الزمن، مدفون في اللاوعي يزداد حدة في فترة إخصاب المرأة، ويظهر بوضوح عند بعض القبائل البدوية. وهناك حتى الآن اعتقاد في الريف المصري بأن المرأة قد تعمل سحراً لزوجها إذا هجرها فيعجز جنسياً. وكان من الطبيعي ان يقاوم الرجل خوفه من المرأة بوسائل شتى، منها ازدراء صفات المرأة (البيولوجية) كالحيض والحمل والولادة، وتحقير أعضاء المرأة وتمجيد أعضاء الرجل إلى غير ذلك من الأساليب الدفاعية التي يلجأ إليها الخائف ضد الشيء الذي يخيفه [2]. وقد أكدت دراسة ليبية ما تقدم، حين توصلت إلى وجود غيرة شديدة ضد المرأة في الثقافة التركية والإيطالية والتي أثرت بدورها على وجود مثل هذه الغيرة في المجتمع الليبي إلى درجة شكلت معها جانباً من الثقافة السائدة في المجتمع الليبي، بمعنى آخر ترى الدراسة أن الغيرة الشديدة من المرأة هي ليست جزء من الثقافة العربية البدوية. فالمرأة في البادية لا زالت تلعب دورا فاعلاً إلى اليوم [3].

يُخلص من الدراسة المصرية الأخيرة إلى أن الثقافة، بما فيها من القيم والتقاليد الأبوية التي تميل للذكور، والمتغير الديني بتفسيراته التي تميل أيضا للذكور، ومتغير متطلبات الصراع بين الرجل والمرأة من أجل السيطرة والتملك، ومتغير البيئة الجغرافية الاجتماعية التي تميل للذكور، ومتغير التفسيرات العلمية المتحيزة للذكور والمتأثرة

---

[1] المصدر السابق، ص 60-61.
[2] المصدر السابق، ص 61.
[3] يوسف عمر الغزال، مصدر سبق ذكره، ص 134- 135.

بالمتغيرات الثقافية والدينية والجغرافية، والتنشئة الاجتماعية المتأثرة بالمتغيرات السابقة وتقليد مضمونها القائمة على التحيز للذكور، أدت إلى الغيرة الشديدة من المرأة والقلق منها وكراهيتها وتحقيرها وتحقير أعضائها الجنسية وتمجيد أعضاء الرجل الجنسية، وتحيز الذكور حتى في التحليلات العلمية إلى بني جنسهم. وقد ساهمت هذه المتغيرات مجتمعة إلى خلق ظروف اجتماعية ساهمت في ظلم وكبت المرأة وبالتالي خلق فروق نفسية وخصائص شخصية للمرأة تختلف عن الرجل، متمثلة في جعل المرأة أقل حساسية واستقلا من الرجل وبالتالي اقل إبداعا وذكاء ونبوغ منه.

ويُخلص من الدراسة الليبية، تأثر المجتمع الليبي بالمتغير الأجنبي حين تأثر بثقافة المحتلين العثماني والإيطالي القائمة على الغيرة الشديدة من المرأة.

يُخلص من كل ما تقدم من الدراستين المصريتين أن أسباب التفرقة بين الجنسين في مجال الخصائص الشخصية بين الرجل والمرأة تعود إلى متغير الثقافة، والمتغير الجغرافي الاجتماعي، ومتغير الجنس، والمتغير الديني، ومتطلبات الصراع بين الرجل والمرأة من أجل السيطرة والتملك، والتفسيرات العلمية، ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثرة بالمتغيرات التي سبقتها. والجدير بالذكر تتشابه كلتا الدراستين في التحليل والتعليل على مستوى الإشارة إلى متغيري التنشئة الاجتماعية، والجغرافي الاجتماعي كأساس في تفسير أصل التفرقة بين الجنسين في مجال الخصائص الشخصية.

أما على صعيد المجتمع الأردني، فقد توصلت دراسة أردنية إلى أنه بالرغم من ارتفاع نسبة انحياز عينة البحث من الإناث (54,4٪) إلى تفضيل المساواة مع الرجل بدل سيادته على المرأة مقابل 54,6٪ من الذكور الذين فضلوا سيادة الرجل، إلا ان كلا الجنسين لم يفضلا سيادة المرأة [1].

يُخلص من هذه الدراسة الأردنية إلى تأثير متغير الجنس في هذا المجال، وهذا يعني بعبارة أخرى أن المرأة تقبل بواقعها المنخفض بالمقارنة مع الرجل. ونحن نعتقد أن ذلك طبيعي وبديهي طالما يشير الواقع على مستوى الحياة الطبيعية الحيوانية والبشرية على حد سواء إلى تسليم الضعيف أو الأقل قوة إلى القوي أو الأكثر قوة.

ويستنتج من دراسة أردنية أخرى إلى أن متغير التنشئة الاجتماعية هو الذي يجعل الإناث أقل مستوى في مفهوم الذات من الذكور حيث يتلقى الذكور عناية واهتمام ورعاية أكثر من الإناث. فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الذكور يتفوقون على الإناث في مفهوم الذات وعللت الدراسة ذلك أيضا بالدور الاجتماعي المتوقع من الذكور والإناث ولا سيما في المجتمعات العربية عموما والمجتمع الأردني خصوصا. فالذكور يتلقون عناية ورعاية واهتماما أكثر مما تتلقى الإناث، مما يشعرهم بالتفوق ويرفع ثقتهم بأنفسهم ويؤدي إلى رفع مفهوم

---

[1] ديانا مدحت الإفرنجي، مصدر سبق ذكره، ص 52-53.

الذات لديهم [1]. على عكس دراسة أردنية ثالثة التي أظهرت تفوق الإناث على الذكور في مفهوم الذات حيث تبين أن نسبة 16٪ فقط من التباين في مفهوم الذات يمكن أن يفسره أسلوب التنشئة الاجتماعية [2].

يُخلص من نتائج الدراسة الأردنية الثانية إلى وجود تأثير لمتغير التنشئة الاجتماعية في تكوين شعور منخفض بالذات لدى الإناث، والجدير بالذكر هناك علاقة بين انخفاض الذات والثقة بالنفس وقوة الشخصية، أي قد تؤدي التنشئة الاجتماعية بعبارة أخرى إلى انخفاض الثقة بالنفس وضعف الشخصية عند الإناث. في حين يُخلص من الدراسة الثالثة إلى تفوق الإناث في مفهوم الذات ووجود تأثير للتنشئة الاجتماعية في هذا المجال. وتتشابه نتائج هذه الدراسات الأردنية مع بعض الدراسات المصرية بالإشارة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية في هذا المجال.

ويستنتج من دراسة اردنية رابعة أن سبب عدّ المرأة عاطفية أكثر من كونها موضوعية بالمقارنة مع الرجل جاء نتيجة أساليب التنشئة الاجتماعية. فحسب هذه الدراسة تم ملاحظة ان الموضوعية والنظرة المستقبلية البعيدة والاستقلالية تزدهر في ظل مجموعة من أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتسم بالتقبل والتسامح والاستقلالية والمبالغة في الرعاية إلى حد كبير. فالتنشئة على الاستقلالية تقود إلى الاستقلالية للأبناء في الراي والتصرف وتحمل المسؤولية [3]. وقد يكون سبب عاطفية المرأة هو أن لهيئات التنشئة الاجتماعية الأساسية مثل الأسرة والدين، والمدارس الابتدائية، والتلفاز تأثير أكبر على العواطف في حين للهيئات الثانوية مثل المدارس الثانوية، والصحف تأثيراً أكبر على التوجهات الإدراكية [4]، وطالما أن المرأة في المجتمعات العربية لا تكمل دراستها عادة ولا تهتم بقراءة الصحف، وهي الوسائل التي تطور من التفكير الموضوعي، وتبقى حياتها محصورة في نطاق الأسرة وتأثير الثقافة والدين والتلفاز، وهي الوسائل التي تطور من التفكير العاطفي فأنها قد تبقى تتميز بالعاطفية أكثر من الموضوعية.

يُخلص من الدراسة الأردنية الأخيرة إلى أن لمتغير التنشئة الاجتماعية تأثيراً سلبياً في جعل المرأة تتصف بالموضوعية، والاستقلالية في الراي والتصرف وتحمل المسؤولية، والنظرة المستقبلية لأن هذه الأساليب تعطي الذكور أكثر من الإناث تنشئة تتسم بالتقبل والتسامح

---

[1] نبال فوزي الشلبي، مصدر سبق ذكره، ص 51- 52.

[2] صفية محمود يوسف جبالي، ص 31- 32.

[3] مصطفى محمود عبد الهادي حوامدة، التنشئة الاجتماعية للأبناء وعلاقتها بأنساقهم القيمية: دراسة مقارنة بين الذكور والإناث لدى عينة من طلاب الأردن، دكتوراه فلسفة في دراسات الطفولة من قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، 1991، ص 333- 334، 316- 317.

[4] Henk Dekker, Democratic Citizen Competence: Political-Psychological and Political Socialization Research Perspectives, in: Rrssell F. Farnen, Henk Dekker, Rudiger Meyenberg, Daniel B. German, op. cit, p. 399.

والاستقلالية والمبالغة في الرعاية. وتتشابه نتائج هذه الدراسة الأردنية مع التي سبقتها في الإشارة إلى تأثير متغير التنشئة.

يُخلص من الدراسات الأردنية الأربعة الأخيرة إلى أن متغير الجنس، كما في تسليم المرأة للرجال بالسيادة، هي التي تفسر أصل التفرقة بين الجنسين في هذا المجال، ومتغير التنشئة الاجتماعية وأساليبه وأنماطه، المتحيزة للذكور، هي التي يمكن أن تفسر لنا الانخفاض عند المرأة في مفهوم الذات والتفوق والثقة بالنفس والموضوعية والاستقلالية في الرأي والتصرف وتحمل المسؤولية والنظرة المستقبلية بالمقارنة مع الرجل. وتنطبق نتائج اثنين من الدراسات الأردنية مع بعض نظيراتها المصرية في الإشارة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية في تفسير أصل الاختلاف بين الرجل والمرأة في مجال الخصائص الشخصية. وتتشابه نتائج هذه الدراسات الأردنية في معظم النتائج التي توصلت إليها، فضلا عن أنها تتشابه مع التي سبقتها في الإشارة إلى متغيري الجنس والتنشئة في التأثير في التفرقة بين الجنسين في مجال الخصائص الشخصية المتحيزة للذكور.

وعلى صعيد المجتمع اليمني، توصلت دراسة يمنية إلى أن نمط التنشئة الاجتماعية يمكن أن تفسر لنا الاختلافات في تكوين الذات بين الجنسين. فاتسام معاملة الذكور من الأطفال داخل الأسرة اليمنية بنمط مختلف عن التعامل مع الإناث يجسد فكرة التفرقة بين الذكور والإناث والتي تخلق لدى الأطفال ذكوراً وإناثا تصورات محددة عن الذات وعن الدور داخل الأسرة وخارجه وهذا التوزيع للأدوار بين الذكر والأنثى الذي تجسده التنشئة الاجتماعية يخلق قيما للعلاقات الاجتماعية تعبر عنها نظرة الرجل لمسألة تعليم المرأة والعمل خارج المنزل كما يجسد نظرة المرأة لنفسها ولدورها الأسري والاجتماعي [1]. بمعنى آخر ترى الدراسة أن أساليب التنشئة الاجتماعية هي التي يمكن أن تفسر لنا ضعف الذات لدى الإناث بالمقارنة مع الرجال وبالتالي يؤدي ذلك إلى تمتع الرجل بشخصية أقوى من الإناث.

يُخلص من الدراسة اليمنية إلى أن متغير التنشئة الاجتماعية وأساليبها هو الذي يفسر لنا أصل التفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية كما في نظرة كل من الذكور والإناث إلى ذواتهم وأدوارهم. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة اليمنية مع بعض نتائج الدراسات الأردنية والمصرية التي سبقتها في الإشارة إلى تأثير متغير التنشئة في أصل التفرقة بين الجنسين في هذا المجال.

وعلى مستوى مجتمعات الخليج العربية، يُشار إلى أن التنشئة الاجتماعية السياسية في هذه المجتمعات تقوم على التنشئة التي تفرق بين الذكور والإناث[2] أي التنشئة تقوم على عدم المساواة بين الأبناء جميعا، والتفضيل بينهم بناءً على أساس الجنس، وقد يمكن القول، ومن المحتمل جداً أن تكون التنشئة الاجتماعية، وراء ما توصلت إليه بيانات دراسة خليجية

---

[1] رشاد محمد, التفاعل، مصدر سبق ذكره، ص 737.

(2) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 69.

اخرى، بأن المرأة في هذه المجتمعات تتمتع بنظرة سلبية تجاه الذات[1] واكدت دراسة خليجية اخرى ما تقدم حين توصلت إلى أن المرأة الخليجية مازالت تعاني السلبية وعدم الثقة بالنفس[2]. وقد علل قبول الإناث الخليجيات بالأمر الواقع المتمثل بعدم المساواة بين الجنسين، والذي تعكسه سيطرة الذكور في مجتمعاتهن إلى طابع المحافظة الذي تتميز به الإناث في هذه المجتمعات[3]. وتوصلت الدراسة نفسها إلى أنه، بالرغم من أن النساء البحرينيات هن الأكثر تحررا في مجتمعات الخليج العربية، إلا أنهن لم يتفقن مع الفكرة التي تشير إلى أن معظم النساء في مجتمعات الخليج العربية تريد أن تتحرر. وقد رفضت معظم السعوديات بشكل كبير جدا فكرة التغيير في وضعها الحالي بالمقارنة مع نسبة 50٪ من نظيراتهن البحرينيات وباقي النساء الخليجيات[4]. وتبين أن القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في مجتمعات الخليج العربية هي تقوم المرأة على كونها «كائن ضعيف جسما وعقلا»[5]، وتتصف بسمات العاطفة والحنان والأنوثة والاهتمام بالمظاهر والاعتماد على الذكور الذي ينظر إليه على أنه يتصف بالعقلانية والموضوعية والقدرة على القيادة[6].

ما يُخلص إليه من الدراسات الخليجية الأربعة، أن متغير التنشئة الاجتماعية قد يفسر لنا السلبية وضعف النظرة إلى الذات والثقة بالنفس عند الإناث، كما يفسر لنا طابعهن المحافظ وقبولهن بالأمر الواقع المتمثل بتفوق الذكور عليهن في مجال الخصائص الشخصية وغيره، ويفسر لنا المتغير الثقافي من قيم وعادات وتقاليد اجتماعية النظرة إليها كونها ضعيفة جسماً وعقلاً وعاطفية وحنونة وأنثوية وتهتم بالمظاهر ومعتمد على الرجال الذين يتسمون بالعقلانية والموضوعية والقدرة على القيادة. وتتشابه بعض نتائج هذه الدراسات الخليجية مع التي سبقتها في الإشارة إلى دور متغيري الجنس والتنشئة الاجتماعية في التفرقة بين الجنسين المتحيز للذكور في مجال الخصائص الشخصية.

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب إلى أن هناك بعض المتغيرات التي يمكن أن تفسر لنا التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في الخصائص الشخصية، ومن بين هذه المتغيرات هي متغير المحيط الجغرافي الاجتماعي، ومتغير الثقافة العامة، ومتغير الجنس، والمتغير الديني، ومتغير الصراع بين الرجل والمرأة من أجل السيطرة والتملك، ومتغير التفسيرات العلمية المتحيزة للذكور، والمتغير الأجنبي كما في التأثر بالثقافة الأجنبية نتيجة

---

(1) د. احمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 193- 194.

[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 81.

(3) Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., pp.97-98.

[4] Ahmad J. Dhaher & Maria Al- Salem, "Women in the Gulf", in :Tawfic E. Farah & Yasumasa
Kuroda (eds.),op.cit., p. 104.

[5] د. علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 81.

[6] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 69، 149.

الاحتلال مثلا مثلما تأثر المجتمع الليبي بقيم الغيرة الشديدة من المرأة تحت ظروف السيطرة العثمانية والإيطالية، والتنشئة الاجتماعية المتأثرة بجميع المتغيرات السابقة لها. وتُخلص أيضا إلى وجود تشابه وتطابق في معظم نتائج الدراسات العربية حول أسباب التفرقة بين الجنسين في مجال الخصائص الشخصية للرجل والمرأة. فقد اشتركت خمسة من هذه الدراسات في الإشارة إلى تفسير متغير التنشئة الاجتماعية كمؤثر في هذا المجال، واشتراك اثنين منها في الإشارة إلى متغير الجنس.

المطلب الثاني

أصل التفرقة بين الجنسين في توزيع الوظائف

يتركز جهود هذا المطلب في البحث في التفسير والتحليل الاجتماعيين للتفرقة في توزيع الوظائف بين الذكور والإناث في بعض المجتمعات العربية مثل المجتمع المصري ومجتمعات الخليج العربية، والمجتمعات العربية عموماً.

فعلى صعيد المجتمع المصري، يستنتج من دراسة مصرية أن لمتغير الدين تأثيرا في مجال توزيع الوظائف، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك نسبة 19,20٪ من جمهور البحث ترفض تحديد وظائف معينة للمرأة مقابل ميل نسبة 94٪ من آراء الجماعات الإسلامية إلى تحديد وظائف معينة للمرأة في مقابل 76٪ من جمهور الطلاب [1]. يُفهم من هذه الدراسة أن لمتغير الدين أو التنشئة الدينية تحديدا تأثيراً بارزاً في ميل عينة البحث من الجماعات الإسلامية إلى تحديد وظائف معينة للمرأة. ويُعتقد أن القيمة التي تقف وراء تفضيل غالبية عينة دراسة مصرية أخرى باقتصار عمل البيت كأعداد الأكل وتنظيف وغسل الملابس وما شابه ذلك، على الزوجة هي قيمة ترقى إلى المستوى الثقافي العام، ولا تتأثر بمتغيرات مثل مكان السكن بين الريف أو المدينة أو الجنس بين الذكور أو الإناث أو الوضع الطبقي بين الطبقتين الوسطى والدنيا [2]، وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن بعض النساء من عينة البحث استنكرت عمل الرجل في الأعمال المنزلية مثل العمل في المطبخ بدعوى أن مثل هذا الاشتراك يحط من قيمة الرجل وينال من رجولته [3].

يُخلص من نتائج الدراسات أعلاه، إلى أن متغيري الدين والثقافة، بما فيها القيم الاجتماعية، في المجتمع المصري يمكن أن تفسر لنا التفرقة في مجال التخصص في توزيع الوظائف. ولم تؤثر متغيرات مثل السكن والجنس والوضع الاقتصادي الاجتماعي على شيوع وتقبل مثل هذه القيم والثقافة.

---

[1] محمد أحمد بيومي، مصدر سبق ذكره، ص 147.

[2] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، كيف نربي أطفالنا، مصدر سبق ذكره، ص 81، 75- 79.

[3] د.محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، مصدر سبق ذكره، ص 110.

وعلى مستوى آخر، يُفهم أن متغير القيم الأبوية يمكن أن يفسر لنا التفرقة في توزيع الوظائف، فقد تبين أن الأسرة الأبوية، من الناحية التاريخية، كانت تخصص وظيفة الاهتمام بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال للأم بينما كان الأب- الذي لم تكن بحكم جنسه تعوقه بعض النواحي الجسمية (البيولوجية) المعروفة- يتكبد مصاعب أكبر فيبعد عن مقره ويذهب طلباً للقوت عن طريق الصيد أو الزراعة أو ما شابه ذلك، كما ينظر الرجل على أعمال البيت نظرة إقلال بحيث يرى أن قيامه بها يحط من كرامته ومن قدره ومن منزلته، كما تبين أن هناك تذمر حتى ممن يساعدون زوجاتهم من الطبقة الوسطى في المدينة [1].

يخلص من الدراسة أعلاه أنه ليس للمتغير الاقتصادي الاجتماعي ولا الجغرافي تأثيراً حاسما على متغير القيم الأبوية الذي يُعد مفسرا أساسيا أو مستقلا عن هذا التخصص في توزيع الوظائف بين الرجل والمرأة، فضلا عن أنه تبين أن للمتغير الحياتي (البايولوجي)، الذي يقر بأن الرجل يتمتع بقوة عضلية أكبر من المرأة، تأثيراً كبيراً في عملية توزيع الوظائف بين الجنسين.

هذا ومن المثير، أننا قد لاحظنا هنا في هولندا، وعلى مستوى ملاحظتنا الميدانية لأعضاء منظمة الكشافة (Scouting group) في مدينة (كامبا) (Kampen) في محافظة (فغيريزل) (Verijssel) اقتصار الأعمال الثقيلة على الرجال وهم يؤدون بعض نشاطاتهم داخل المنظمة في حين تجلس النساء وتتسامر في ما بينها. كما لاحظنا في هولندا، بشكل عام، وإلى حد ما في أمريكا أن النساء عادة ما تتخصص في وظائف الخدمة الاجتماعية كما في خدمة العاجزين جسميا وعقليا والمطاعم والبارات والأعمال الخفيفة. وتتجنب ألعاب القوى، كالمصارعة والحديد وكرة القدم. كما قد نذكر هنا حقيقة هي أن المرأة وحدها من تمر بالدورة الشهرية، وتتحمل وظيفة حمل الطفل في بطنها، والإنجاب، وليس الرجل مما قد يؤشر وجود تأثير فعلي للمتغير الحياتي (لبايولوجي) على وضع المرأة في مجال توزيع الوظائف [2].

ما يمكن أن يُخلص إليه من ما تقدم من كل الدراسات المصرية أن لمتغير الدين و/أو التنشئة الدينية ومتغير الثقافة العامة، بما فيها القيم الأبوية، وتراكمها، والمتغير الحياتي (البايولوجي) تأثيرا في التخصص في تقسيم الوظائف بين الرجل والمرأة. وظهر أنه ليس لمتغيرات مثل المتغير الجغرافي، والوضع الاقتصادي الاجتماعي والجنسي تأثيراً حاسما في هذا المجال.

---

[1] المصدر السابق، ص 81- 82.

[2] معايشة ميدانية ضمن هذه المنظمة في هولندا لأربعة شهور (نيسان-آب /أبريل-أغسطس)، 2008-2009، والعيش في الولايات المتحدة الأمريكية في الأعوام (2000- 2008)، وملاحظات لواقع حياة الرجل والمرأة بشكل عام.

وعلى صعيد مجتمعات الخليج العربية، يُفهم من بعض الدراسات أن هناك بعض الأسباب تفسر لنا أصل التفرقة بين الجنسين في توزيع الوظائف. ومن بين هذه الأسباب تُذكر القيم الاجتماعية، والتنشئة الاجتماعية، والتقاليد القبلية، والاتجاهات التقليدية، والنظام الأبوي، والجنس أو الخصائص الشخصية للمرأة.

إذ يستنتج من بعض هذه الدراسات الخليجية أن أصل التفاوت بين الجنسين في مجال التخصص في توزيع الوظائف يعود إلى القيم الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية، فقد خلصت احدى هذه الدراسات إلى أن القيم الاجتماعية تُعدّ احد الأسباب الرئيسة وراء أساليب التنشئة الاجتماعية السياسية التي تكمن وراء تقسيم العمل بين الرجال والنساء، والتوقعات المجتمعية للأدوار الاجتماعية للجنسين[1]. ويُخلص من دراسة خليجية أخرى إلى أن القيم والتقاليد الاجتماعية، بما فيها التقاليد القبلية، والاتجاه التقليدي هي المسؤولة عن التفرقة بين الجنسين في مجال توزيع الوظائف، فقد توصلت الدراسة إلى القيم الاجتماعية هي المسؤولة عن نظرة المجتمع البحريني في أن البيت يُعدّ مكان المرأة الطبيعي. فواقع المرأة الخليجية، كما ترى هذه الدراسة، هو انعكاس لواقع المجتمع، وتبين أيضا أن أنه على الرغم من التغيرات البنيوية في القاعدة الاقتصادية والاجتماعية في البحرين ودول الخليج العربية الأخرى إلا أن كثيرا من التقاليد والأعراف لم تتغير[2]. وقد أدت مثل هذه القيم والتقاليد الاجتماعية إلى تكوين رؤيا معينة للمرأة ودورها في المجتمع البحريني. فوفق هذه القيم والتقاليد الاجتماعية فإن على المرأة أن تتخصص في تعليم معين، وتعمل في وظائف معينة. فضلا عن ما تقدم، يُمكن أن تفسر لنا التقاليد القبلية التفرقة بين الجنسين في مجال توزيع الوظائف، إذ خلصت أحدى الدراسات إلى انه تتمحور أهم اعتبارات التقاليد القبلية في الفصل بين الجنسين القائم على اعتبار المنزل المجال الخاص والرئيسي لأدوار المرأة ونشاطاتها، وماعدا ذلك يعد مجالاً لنشاطات الرجل[3].

أما على صعيد تأثير النظام الأبوي، فترى دراسة خليجية أخرى أن هذا النظام هو المسؤول عن حصر المرأة في المنزل[4]، وقد أكدت دراسة كويتية ذلك عندما أشارت إلى أن دور الأم يقتصر واجبها على تدبير شؤون المنزل، ورعاية الأبناء فضلا عن ما تقدم، يُعدّ النظام الأبوي مسؤولا عن التنشئة الاجتماعية في المجتمع الكويتي التي تقود إلى الفصل الجنسي في العمل، باعتبار أن هناك أعمال تصلح للرجال، وأخرى تصلح للنساء، بما يضمن عزل النساء

---

(1) علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 86- 87، 90. أنظر كذلك: هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 52.

[2] سماء سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 10، 17.

[3] ؟ المصدر نفسه، ص 105.

(4) Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in :Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.),op.cit., pp.93, 95.

وأنظر كذلك: د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 265.

الأبوي مسؤولا عن التنشئة الاجتماعية في المجتمع الكويتي التي تقود إلى الفصل الجنسي في العمل، باعتبار ان هناك أعمال تصلح للرجال، وأخرى تصلح للنساء، بما يضمن عزل النساء [1]. فالرجل، حسب دراسة خليجية أخرى، في ظل هذا النظام الأبوي، هو الذي يتقلد المناصب المهمة، وهو الذي يشارك في الحياة العامة، وهو أيضا رب الأسرة، أما المرأة فدورها ثانوي فيه [2]. ويشار إلى أن الأسرة الممتدة التي هي أحد مظاهر المجتمع الأبوي، لازالت سائدة في مجتمعات الخليج العربية [3]. وترى دراسة خليجية أخرى، بأنه صحيح أن الأسرة الخليجية قد لا تأخذ الشكل التقليدي، أي الأسرة الممتدة، من حيث السكن أو البناء العام، ولكنها تقوم بالوظيفة ذاتها وتتطلب الأداء عينه [4]. أي أنها تقوم بالتنشئة على قيم النظام الأبوي.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة خليجية إلى "أن الاتجاه التقليدي المحافظ في مجتمعات الخليج العربية، يحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض أساسي واحد هو الزوجية بمفهومها الخضوعي، والأمومة بمفهومها الوالدي الرعائي، ويرون اختلاط المرأة بالرجل، وعملها خارج المنزل فسادا للأخلاق" [5]. وبالرغم من ضرورات الحاجة الاقتصادية لخروج المرأة البحرينية إلى العمل، إلا أن القيم البحرينية المحافظة أثرت في هذا المجال أيضا، فأنحصر عمل المرأة في قطاعات محددة كالتعليم والصحة، وبعيدا عن أعمال الرجال، كما في الفصل بين الجنسيين في أماكن العمل، فهناك إدارات تنتصر على خدمة النساء وأخرى للرجال، وهناك مداخل ومصاعد خاصة للنساء وأخرى للرجال في الدوائر الحكومية [6].

يُخلص من ما تقدم على صعيد الدراسات الخليجية أن هناك بعض المتغيرات أو العوامل المؤثرة التي يُمكن أن تفسر لنا أصل وأسباب التفرقة بين الجنسين في توزيع الوظائف، وهذه المتغيرات هي المتغير الثقافي، بما فيه من القيم الاجتماعية والتقاليد القبلية، والاتجاهات التقليدية والنظام الأبوي، ومتغير التنشئة الاجتماعية، ومتغير الجنس أو الخصائص الشخصية للمرأة. فقد تبين أن هذه المتغيرات هي التي يمكن أن تفسر لنا أسباب الفصل بين الجنسين في توزيع الوظائف وتقسيم العمل القائم على اعتبار المنزل المجال الخاص والرئيسي لأدوار المرأة ونشاطاتها، وحصر المرأة في المنزل، واقتصار واجبها على تدبير شؤون المنزل، ورعاية الأبناء، وحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض أساسي واحد هو الزوجية والأمومة التي هي أدوار ثانوية وماعدا ذلك يعد مجالاً لنشاطات الرجل، التي تُعد أدواراً رئيسية

---

(1) علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 86، 90- 91.

[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 69.

[3] المصدر نفسه، ص 69.

[4] تعقيب الشيخة الطاف سالم العلي الصباح على: د. هشام شرابي، الطفل العربي ومعضلات المجمع البطريكي، في: الطفولة العربية ومعضلات المجتمع البطريكي، الكويت، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الثاني، 1984- 1985، ص 28- 30.

[5] د. علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 81.

[6] باقر سلمان النجار، "المرأة في الخليج العربي في وداع قرن وإطلالة آخر"، المستقبل العربي، العدد (261)، تشرين الثاني (نوفمبر)، 2000، ص 90- 91.

فالذكور هم الذي يتقلدون المناصب المهمة، ويشاركون في الحياة العامة، ويقودون الأسرة. وهذه المتغيرات يُمكن أن تفسر لنا أيضا الفصل الجنسي في العمل خارج المنزل، كما في عمل المرأة في وظائف معينة، باعتبار أن هناك أعمال تصلح للرجال، وأخرى تصلح للنساء، بما يضمن عزل النساء، وعدم اختلاط المرأة بالرجل، كعمل المرأة في قطاعات محددة كالتعليم والصحة، وبعيدا عن أعمال الرجال، واقتصار إدارات معينة على خدمة النساء وأخرى للرجال، ووجود مداخل ومصاعد خاصة للنساء وأخرى للرجال في الدوائر الحكومية.

فضلا عن ما تقدم، تبين عدم وجود تأثير لمتغيرات الوضع الاقتصادي الاجتماعي الجيد أو السيء، والحراك الاقتصادي الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربية في التأثير على هذه المتغيرات، على الأقل بشكل جوهري. وتتشابه معظم نتائج هذه الدراسات الخليجية مع التي سبقتها في الإشارة إلى متغيرات الثقافة والتنشئة الاجتماعية والجنس كمتغيرات مفسرة للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في توزيع الوظائف.

وعلى صعيد الدراسات العربية التي تناولت المجتمعات العربية، بشكل عام، تبين أن التقاليد الأبوية هي التي تحصر المرأة في المنزل[1].

وما يُمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب هو وجود بعض المتغيرات التي لها أثر في التفرقة بين الجنسين في مجال توزيع الوظائف، ومن بين هذه المتغيرات يُذكر متغير الثقافة العامة، المتضمن للقيم والتقاليد الأبوية والقبلية، ومتغير التنشئة الاجتماعية، والمتغير الديني. وتوصلت هذه الدراسات أيضا إلى عدم وجود تأثير حاسم للمتغير الاقتصادي الاجتماعي، والمتغير الجغرافي، ومتغير الجنس، ومتغير الحراك الاقتصادي الاجتماعي في هذا المجال.

ويُخلص أيضا إلى وجو تشابه في نتائج الدراسات العربية المصرية والخليجية والعربية بشكل عام. فقد اتفقت هذه الدراسات جميعها في الإشارة إلى تأثير متغير الثقافة في التفرقة بين الجنسين المتحيز للذكور في توزيع الوظائف، واتفاق الدراستين المصرية والخليجية في الإشارة إلى تأثير متغيري التنشئة الاجتماعية والدين في هذا المجال. كما تشابهت في النتائج في أن ليس للمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية ولا الجغرافية ولا الجنسية ولا الحراك الاقتصادي الاجتماعي من تأثير حاسم في هذا المجال.

---

(1) ثريا التركي، وهدى رزيق، مصدر سبق ذكره، ص 80- 81.

المطلب الثالث

تفسير التفرقة بين الجنسين في حرية الحركة والتصرف

تتناول دراستنا في هذا المطلب عدد من الدراسات العربية التي بحثت في التفرقة بين الجنسين في حرية الحركة والتصرف في بعض المجتمعات العربية كالمجتمع المصري، والأردني، والفلسطيني، واللبناني، والمجتمعات الخليجية، والجزائري، واليمني، وعموم الدراسات العربية التي تناولت المجتمعات العربية ككتلة واحدة.

فعلى صعيد المجتمع المصري، يستنتج من أحدى الدراسات المصرية أن للمتغير الديني الإسلامي والمعتقدات الاجتماعية تأثيراً في التفرقة بين الرجل والمرأة، في حرية الحركة والتصرف لصالح الرجل، كما في زواج الرجل بأكثر من امرأة، وتحديد وظائف معينة للنساء، والزواج من فتاة متعلمة، والتشدد مع النساء في مجال الاختلاط مع الرجال في العمل والتعليم، فوفق هذه الدراسة فأن هذان المتغيران، اللذان يؤكدان على أن شرف البنت يمس العائلة، وانها ضعيفة، وبحاجة إلى حماية، وناقصة عقل ودين، ومكانها البيت وأن التعليم يفسدها، قد أثرا باتجاه انخفاض نسبة الطلاب المبحوثين بشكل عام والطلاب المنتمين إلى الجماعات الإسلامية بشكل خاص في تشجيع زواج الرجل بأكثر من امرأة، وتحديد وظائف معينة للمرأة، والتشدد مع البنت، وتعليم البنت، والاختلاط بين الجنسين وعمل المرأة. فقد وافق 38٪ من الطلاب المنتمين إلى الجماعات الإسلامية على تشجيع الزواج بأكثر من امرأة مقابل 14٪ من جمهور الطلاب، وميل 94٪ من المبحوثين من الطلاب المنتمين للجماعات الإسلامية إلى تحديد وظائف معينة للمرأة في مقابل 76٪ من جمهور الطلاب [1]، وميل 70٪ من المبحوثين الطلاب المنتمين للجماعات الإسلامية إلى هذا التشدد في مقابل 47٪ من جمهور الطلاب. وظهر أن نسبة 71٪ من المبحوثين يعللون أجوبتهم السابقة بعدّ سلوك البنت يمس شرف العائلة، مقابل نسبة 19,6٪ ممن يعللون ذلك بحماية البنت من التيارات الخارجية الفاسدة، وتعليل 9٪ بأن السبب يكمن في الاعتقاد بأن النساء ناقصات عقل ودين. من ناحية أخرى، نجد أن نسبة 82,5٪ يوافقون على زواج الابن من فتاة متعلمة مقابل رفض 17,5٪. ويعلل ما نسبته 65,7٪ من المبحوثين أجوبتهم حول الزواج من فتاة متعلمة، إلى الاعتقاد بأن الفتاة خلقت للبيت فقط ورعاية أسرتها مقابل اعتقاد 34,2٪ بأن التعليم افسد أخلاق المرأة. ويرفض 100٪ من المبحوثين، من الطلاب المنتمين للجماعات الإسلامية، الاختلاط بين

---

[1] محمد أحمد بيومي، مصدر سبق ذكره، ص 147.

الجنسين في التعليم في مقابل رفض 18٪ من جمهور الطلاب، ومقابل رفض نسبته 39,2٪ من كل العينة. ويفسر 68,1٪ ممن لا يوافقون على الاختلاط بين الجنسين في التعليم بأن الدين يحرم الاختلاط بين الجنسين، مقابل تفسير نسبة 31,8٪ بأن الاختلاط يشجع على فساد الرجل والمرأة معاً، ويوافق 89,5٪ من جمهور البحث على تعليم المرأة تعليما جامعيا، (بضمنها موافقة 81٪ من المبحوثين من الطلاب المنتمين إلى الجماعات الإسلامية)، مقابل رفض 10,5٪، إذ يعتقد 53,3٪ من الرافضين لتعليم المرأة بأن الرجل أحق بالمكان الذي تأخذه المرأة في الجامعة مقابل 23,8٪ ممن يعتقدون بأن التعليم في الجامعة يفسد أخلاق المرأة [1].

يُخلص من ما تقدم من الدراسة المصرية بأنه للمتغير الديني الإسلامي والمتغير الثقافي، الذي يتضمن المعتقدات الاجتماعية تأثيراً في التفرقة بين الرجل والمرأة، في حرية الحركة والتصرف لصالح الرجل، إذ كان المتغير الديني تحديداً وراء الموافقة على زواج الرجل بأكثر من امرأة، وتحديد وظائف معينة للنساء من أجل ضمان عدم الاختلاط بالرجال، والتشدد في منع اختلاط المرأة بالرجل في العمل والتعليم. مع ملاحظة عدم اعتراض المتأثرين بالمتغير الديني على تعليم المرأة تعليماً جامعياً، ولكن بوجود مدارس خاصة بالنساء. وقد يمكن الاستنتاج أيضا بأنه ظهر أن للمتغير الديني تأثيراً أكبر على المتأثرين به من تأثير متغير المعتقدات الاجتماعية على المتأثرين بها في الموقف من حرية حركة وتصرف المرأة في المجالات المذكورة أعلاه.

وعلى صعيد دراسة مصرية أخرى، يستنتج أن قبول المرأة بوضعها وايمانها بالقيم الاجتماعية، التي تؤمن بأن الناس ترهب دائماً الرجل وتنظر إلى المرأة بنظرة استهتار، قد تفسر لنا ظاهرة تقييد حرية المرأة في الحركة والتصرف [2]. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل هناك ضير أن تقبل المرأة بواقعها؟. وهناك من يرى أنها غير واعية لواقعها لذلك راضية؟ نعتقد أن المرأة من خلال وسائل الاتصال الحديثة ووسائل أخرى كسماعها عن وضع المرأة في أوربا، واعية وراضية بواقعها. فكثير من النساء تعرف عن عادات وتقاليد الغرب وغير راغبة بأن تغير وضعها، ودليلنا على ذلك عادة ما ترغب المرأة بالزواج من بني تقاليدها وعاداتها في دول المهجر وتحترم هذه التقاليد والعادات كما هو الحال مع الجاليات الإسلامية خارج أوطانها الأصلية.

يُخلص من هذه الدراسة الأخيرة بأن متغير الخصائص الشخصية للمرأة كما في قبولها في وضعها والإيمان بالمتغير الثقافي الذي يقوّم منزلتها يُمكن أن يفسر لنا منزلتها الاجتماعية المتواضعة الحالية. وتتشابه هذه الدراسة مع بعض نتائج الدراسة التي سبقتها في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي في هذا المجال.

---

[1] المصدر السابق، ص 145- 146

[2] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، كيف نربي أطفالنا؟، مصدر سبق ذكره، ص 124- 125، 365.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية أخرى إلى أن القيم الاجتماعية في الريف المصري هي التي تشجع على سيطرة الرجل وخضوع المرأة وطاعتها للرجل. فقيمة العرض والشرف، عند الريفيين تفسر، حسب هذه الدراسة، بعض العادات الاجتماعية الملزمة لهم، كعادة ختان الأنثى والتشديد في الرقابة عليها وكبت سلوكها والزواج المبكر [1]. فضلا عن ما تقدم، يُخلص من دراسة مصرية أخرى إلى أن المتغير الديني هو الذي يمكن أن يفسر لنا تقييد حرية المرأة في الحركة والتصرف، فقد وجدت هذه الدراسة أن أخوان المسلمين في مصر يستندوا في علاجهم لقضية المرأة إلى نصوص الشريعة الإسلامية في منع الاختلاط مع الرجل في مراحل التعليم المختلفة [2]. وظهر أيضا أن للمتغير الجغرافي ومتغير الأعراف الاجتماعية تأثيراً في تزويج البنت مبكراً، فالمرأة في العرف القروي في مصر، عورة ينبغي سترها. فالأب حين يزوج ابنته فأنه "يداري عرضه" أو "يلمه"، وإذا أهدرت امرأة عرضها، خضعت لعقاب شديد قد يصل إلى قتلها، بينما لا يوجد هذا العقاب بالنسبة للرجل حتى ولو كان متزوجا [3].

يُخلص من هذه الدراسات الأخيرة أن متغيرات من قبيل المتغير الثقافي، الذي يشمل القيم والأعراف الاجتماعية، والمتغير الديني، ومحل السكن أو المتغير الجغرافي، هو الذي يمكن أن يصلح كتعليل لمنزلة المرأة المتواضعة بالمقارنة مع الرجل. وتتشابه نتائج هذه الدراسات مع التي سبقتها في الإشارة إلى تأثير متغيري الثقافة والدين في التأثير في التفرقة بين الجنسين المتحيزة لصالح الذكور في حرية الحركة والتصرف.

وما يُمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم، من جميع هذه الدراسات المصرية الخمسة، أن للمتغيرات مثل المتغير الديني الإسلامي، والمتغير الثقافي، الذي يشمل القيم والمعتقدات والأعراف الاجتماعية، ومتغير جنس المرأة كما في قبولها بوضعها الاجتماعي وأيمانها بالقيم الاجتماعية، والمتغير الجغرافي الريفي دور كبيراً في التأثير في التفرقة بين الجنسين في مجال وضع قيود على حرية حركة وتصرف المرأة بشكل أكبر من الرجل. كما يُخلص إلى تشابه أثنين من هذه الدراسات في نتائجها في الإشارة إلى تأثير المتغير الديني، وتشابه ثلاثة منها في الإشارة إلى دور المتغير الثقافي من العادات والتقاليد والأعراف في التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في مجال حرية الحركة والتصرف.

وعلى صعيد المجتمع الأردني، يتضح من أحد الدراسات الأردنية أن المتغير الثقافي بما فيه من عادات وتقاليد وأعراف وقيم سائدة، فضلاً عن المتغير الجغرافي الريفي، ونمط أو أسلوب التنشئة الاجتماعية، ومتغير المكانة الاجتماعية والقوة، هي التي تضع قيود على حرية الحركة والتصرف للإناث أكثر مما تضعه على الذكور. فحسب هذه المتغيرات تبين أنه ينظر

---

[1] فوزية دياب، مصدر سبق ذكره، ص 336- 337.

[2] د. محمد أنور محروس، سوسيولوجية الجماعات الدينية والثقافات الفرعية، الإسكندرية, المكتبة المصرية، 2004، ص 258- 259.

[3] د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 31- 32.

إلى الذكر في المجتمعات الريفية كرمز للجاه والعزة والسيطرة، ويُعلم الذكر منذ الطفولة على أن يتصرف كالرجال تماماً، بعكس الفتاة التي ينظر إليها كرمز لسمعة وشرف الأسرة، ويحاجة إلى سيطرة ورعاية أكثر من الذكر، وبالتالي ضرورة تشديد الرقابة والسيطرة عليها، ومنع الفتاة من الخروج من البيت في أي وقت، ومنعها من الجلوس مع الضيوف، وإرغامها على إتباع أوامر الوالدين، ووضع قيود عليها في ممارسة الألعاب أثناء قضاء وقت الفراغ [1].

يُخلص من هذه الدراسة الأخيرة أن المتغير الثقافي، من قيم سائدة عادات وتقاليد وأعراف، والمتغير الجغرافي، ومتغير التنشئة الاجتماعية، ومتغيري المكانة الاجتماعية والبحث عن القوة يمكن أن تصلح جميعها لتفسير كل أو بعض من أصل وضع قيود على المرأة أكثر من الرجل في مجال حرية الحركة والتصرف. وتتشابه معظم نتائج هذه الدراسة مع معظم تلك التي سبقتها.

ويستنتج من دراسة اردنية أخرى أن متغير التنشئة الاجتماعية في المجتمع الأردني يُمكن أن يفسر لنا سبب التفرقة بين الجنسين في مجال حرية الحركة والتصرف، إذ أن التنشئة في هذا المجتمع، وفقا لهذه الدراسة، تقوم على التفرقة بين الذكور والإناث، حيث يعتني الآباء بتنشئة الأبناء الذكور أكثر من الإناث، وتفرق الأمهات بين الذكور والإناث في التنشئة، حيث يتعاملن مع الذكور بأساليب تتسم بالتقبل والتسامح والاستقلالية والمبالغة في الرعاية والضبط من خلال الشعور بالذنب، وفي المقابل يتعاملن مع الإناث بأساليب تتسم بالرفض والتشدد والتبعية وإهمال وعدم الاتساق في المعاملة [2].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن متغير التنشئة الاجتماعية كان وراء التفرقة بين الجنسين في مجال تقييد حرية الحركة والتصرف للإناث أكثر من الرجال. وتلتقي نتيجة هذه الدراسة مع واحدة من تلك التي سبقتها في الإشارة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية في هذا المجال.

ويستنتج أيضا من دراسة أردنية أخرى إلى أن الثقافة العربية التي ترى في الذكر أساس لحفظ أسم العائلة، وأساليب التنشئة الاجتماعية القائمة على تساهل وتسامح الأمهات مع الأبناء الذكور لتفضيلهن الذكور على الإناث هي وراء وضع قيود أكبر على حرية وحركة الإناث بالمقارنة مع الذكور [3].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن متغيري التنشئة الاجتماعية والثقافة العامة للمجتمعات العربية كانت وراء التفرقة بين الجنسين في مجال تقييد حرية الحركة والتصرف للإناث أكثر من الرجال. وتتشابه نتائج هذه الدراسة مع بعض من تلك التي سبقتها في الإشارة إلى تأثير متغيري التنشئة الاجتماعية والثقافية العامة.

---

[1] مي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 45-48.
[2] مصطفى محمود عبد الهادي حوامدة، مصدر سبق ذكره، ص 304.
[3] نبال فوزي الشلبي، مصدر سبق ذكره، ص 51- 52.

فضلا عن ما تقدم، تدعم بعض نتائج دارسة أخرى ما تقدم، فقد توصلت إلى أن متغير السن، وأساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الأردنية تقوم على أساس التشدد مع الإناث، وبشكل أكثر حدة في المرحلة العمرية التي تقل عن عشرين سنة، أكثر من الذكور في مجال اختيار المهنة، وشراء الملابس الخاصة، والعلاقة مع الأقارب [1]. وتنسجم بعض نتائج دراسة أردنية أخرى مع ما تقدم من نتائج، إذ ترى أن ثقافة المجتمع ومتطلبات استمرار النسل، التي ترى أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج، وضرورة زواجهن في سن مبكرة لسترها وصيانة عفتها وطهارتها وحماية شرفها وشرف عشيرتها، وزيادة معدلات الإنجاب والإخصاب، وعملية التنشئة الاجتماعية هي المسؤولة عن التمييز الجنسي بين الذكور والإناث بشكل قد أدى إلى إعطاء الذكور حرية في اللعب والعمل والتعليم والخروج لتنمية هواياتهم، في حين تحرم الإناث من الخروج واللعب والتعليم والعمل بنفس الدرجة المعطاة للذكور [2].

يُخلص من الدراستين الأخيرتين إلى أن عوامل السن والتنشئة الاجتماعية والثقافة ومتطلبات استمرار النسل كانت وراء فرض قيود على الإناث أكثر من الذكور في مجال حرية الحركة والتصرف والاختلاط بين الجنسين.

وما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم من الدراسات الأردنية الخمسة، أن المتغير الثقافي، بما فيه من قيم سائدة عادات وتقاليد وأعراف، والمتغير الجغرافي الريفي، ونمط أو أسلوب التنشئة الاجتماعية ومتغير سن الفتاة، ومتطلبات المكانة الاجتماعية، والقوة، واستمرار النسل، هي التي تضع قيود وتشديد الرقابة والسيطرة على حرية الحركة والتصرف للإناث أكثر مما تضعه على الذكور. وما يمكن أن يُخلص إليه أيضا هو أن جميع هذه الدراسات تذكر التنشئة الاجتماعية كمتغير يمكن أن يفسر أسباب زيادة القيود على المرأة أكثر من الرجل، وتشترك ثلاثة منها في ذكر المتغير الثقافي. وهذا قد يعني أن المتغيرين الأخيرين قد يُعدا من المتغيرات أو العوامل الأساسية أو المستقلة في هذا المجال. وتتشابه بعض نتائج هذه الدراسات مع بعض تلك اللواتي سبقتها في الإشارة إلى متغيري الثقافة والجغرافي الريفي.

أما على صعيد المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، يمكن القول بناء على دراسة فلسطينية، أن الطابع المحافظ في عملية التنشئة الاجتماعية، والملتزم بالعادات والقيم والتقاليد الإسلامية يقف وراء عملية منع الاختلاط بين الجنسين في مجال اللعب والدراسة، فقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة 52٪ من الأمهات الفلسطينيات تشجع لعب الأولاد مع البنات، ولكن تبين ان الشائع لدى 64٪ من الأمهات هو السماح باللعب المختلط بين الأولاد والبنات بعمر ست سنوات فما دون، بينما تسمح نسبة 24٪ من الأمهات بلعب الجنسين مع بعضهم البعض بعمر ثمانية سنوات فما دون، وباقي الأمهات (12٪) تسمح بلعب الأولاد والبنات معاً بعمر عشر سنوات فما دون، كما أن الاختلاط غير موجود حتى في مؤسسات التعليم

---

[1] كامل عايد سليم عبدوني، مصدر سبق ذكره، ص 22- 23.
[2] أمل سالم حسن العوادة، مصدر سبق ذكره، ص 23.

العالي (الجامعة الإسلامية/غزة/جامعة الأزهر/كلية التربية) فجميعها مؤسسات قائمة على الفصل بين الجنسين في التعليم فصلاً كاملاً [1].

يُخلص من هذه الدراسة الفلسطينية أن الأمهات تضع قيود على الاختلاط بين الذكور والإناث في اللعب والدراسة كلما تقدم العمر بالإناث، أي متغير السن هو الذي يؤثر على عملية الاختلاط، كما يُخلص أن السبب وراء ذلك هو متغير التنشئة الاجتماعية وطابعها المحافظ، والملتزم بالعادات والقيم والتقاليد الإسلامية. أي أن متغيري الثقافة والدين يؤثرا في عملية التنشئة الاجتماعية للجنسين وهي تؤدي وظيفتها في التنشئة. وبهذا فأنه بالنتيجة هناك ثلاث متغيرات هي السن والثقافة والدين تؤثر في التفرقة بين الجنسين لصالح وضع قيود على حرية وحركة المرأة أكثر من الرجل في المجتمع الفلسطيني. وتلتقي بعض نتائج هذه الدراسة مع بعض تلك الدراسات المصرية بالإشارة إلى متغير الدين، وبعض تلك الدراسة الفلسطينية بالإشارة إلى متغيري التنشئة والسن.

وعلى صعيد المجتمع اللبناني، تبين أن متغير جنس الفرد كونه ذكر أو أنثى وعملية وطرق اكتساب التنشئة الاجتماعية الواعية وغير الواعية والسلطة الأبوية، والقيم الاجتماعية، وخصائص المرأة الشخصية التي ترى أن المرأة أضعف من الرجل، وأكثر عورة منه، وأنها أكثر التصاقا بشرف الأسرة وكيانها وكرامتها، ويجب أن تكون أكثر طاعة من الرجل، وقبول المرأة بواقعها هي المسؤولة عن وضع قيود على حرية الحركة والتصرف للأنثى أكثر من القيود المفروضة على الرجل. فقد تبين أن القيم الاجتماعية والسلطة والأبوية تمنع على الإناث أكثر مما تمنع على الذكور في مجالات الحياة اليومية ووقائعها المختلفة. فالمنع المفروض على الفتاة يفوق بمعدل الضعف المنع المفروض على الفتى. فقد وصل المنع على الذكور إلى نسبة 25,25٪ مقابل نسبة 43,29٪ على الإناث. ويمتثل الشاب لسلطة المنع الأبوية بنسبة 44,8٪ بالمقارنة مع نسبة 70,85٪ من تمثل الفتاة لسلطة المنع الأبوية رغم، حسب ما تراه هذه الدراسة، أن هذه السلطة هي لغير صالحها وتطال مجمل حياتها وحركتها وكيانها ووجودها. وهكذا فإذا كان المنع على الفتاة هو ضعف المنع على الفتى من ناحية، والامتثال عند الشابات هو أيضا ضعف الامتثال عند الشباب. وترى هذه الدراسة أن الفتاة تتقبل هذا النوع من التنشئة الاجتماعية القائم على التمييز بشكل واعي ولا واعي، بمعنى أنها واعية لهذا التمييز. وتفرض سلطة التمييز أو التفرقة بين الجنسين في هذا المجال على الفرد احترامها المؤقت وتنتفي بانتفاء الوجود الفاعل المادي لرموزها المباشرين. وفي الوقت الذي ترى هذه الدراسة أن بعض الفتيات لا يقبلن بهذا المنع ولكن ينتظرن الفرصة المواتية للتخلص منها، فأن هناك فتيات يقبلن بهذه التفرقة بين الجنسين لصالح الذكر بشكل لا واعٍ ولا تعاني منها. وعلى هذا، ترى هذه الدراسة، أن قوة السلطة المانعة تصل عندها إلى مستوى التحريم

---

[1] عليان عبد الله سليمان الحولي، مصدر سبق ذكره، ص 165.

وتتحول في ذهنها إلى قوة غيبية أسطورية فتّالة وغلاّبة وتتحول إلى داخلها، وتصل عبر تمثّل عميق ولا واعٍ إلى مستوى السلطة الذاتية اي الأنا الأعلى. وأن عدم احترام هذه القوة المحرّمة وعدم التمثل لها لسبب أو لآخر يجعل المرأة أو الرجل تصبح فريسة لمشاعر الذنب والندم والعذاب الذاتي والداخلي. وتتحول، بالتالي، سلطة المنع- التحريم هذه إلى سلطة ذاتية على شكل أنا أعلى قوي وعميق وفاعل، وذلك عن طريق التمثل اللاواعي للسلطة الأبوية بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ من الشخصية. ولا تحتاج بعد ذلك إلى تلازم واستمرارية للوجود المادي والمباشر للسلطة الأبوية وإنما تصبح الأنا الأعلى- اي السلطة الذاتية- المندوبة الدائمة والمباشرة التي تلازم الفرد كظله ولصالح سلطة المنع، التي تتحول إلى سلطة التحريم الأقوى. وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن الإناث يملن أكثر من الذكور إلى عدم المعاناة، وهذا يعني ترسيخ الأنا الأعلى بنيوياً وبالتالي دينامياً. وهكذا فأن الفتيات يملكن سلطة ذاتية أكثر مما يملك الشاب [1].

يُخلص مما تقدم، على صعيد المجتمع اللبناني، أن متغيرات مثل متغير الخصائص الشخصية أو جنس الفرد كونه ذكر أم أنثى، ومتغير التنشئة الاجتماعية، الذي يشمل عملية وطرق اكتساب التنشئة الاجتماعية الواعية وغير الواعية والمباشرة وغير المباشرة، والمتغير الثقافي، الذي يشمل السلطة الأبوية والقيم الاجتماعية، كما في قبولها لهذه التنشئة والثقافة، هي التي تفسر لنا تقييد حرية حركة وتصرف الإناث أكثر من الذكور. وتتشابه بعض نتائج هذه الدراسة مع نظيرتها المصرية والأردنية اللواتي سبقتها بالإشارة إلى تأثير متغير الثقافة في هذا المجال، وتتشابه مع الدراسات المصرية اللواتي سبقتها بالإشارة تأثير متغير الجنس، وتتشابه مع الدراسات الأردنية والفلسطينية اللواتي سبقتها بالإشارة إلى تأثير متغير التنشئة في هذا المجال.

وعلى صعيد المجتمع الجزائري، يستنتج من أحدى الدراسات الجزائرية أنها تربط بين متغير الموروث القيمي التاريخي العربي، الذي يفرق بين الإناث والذكور لصالح الذكور، وبين تأثير القيم الاجتماعية العربية والجزائرية الحالية في مجال التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل، فقد أشارت الدراسة إلى أن بعض القبائل في المجتمعات العربية في العهد الجاهلي (في شبه الجزيرة العربية)، قبل الإسلام، كانت تئد البنات خشية العار، ولم يكن للمرأة اعتبار يذكر. حيث كان رب الأسرة يسود الوجه ويحزن ويحير بين دفن المرأة أو إبقاءها. فهو أي رب الأسرة يعاني من مأزم العار المتصل بأخلاق الشرف [2].

ويستنتج من الدراسة نفسها إلى أن سبب القيود المفروضة على حرية وحركة الفتاة أكثر من الفتيان أو الذكور في المجتمع الجزائري والعربي الإسلامي مصدره تأثير المتغير الثقافي، من عادات وتقاليد، والتنشئة الاجتماعية، والدين، والخصائص الشخصية للمرأة.

---

[1] د. عباس مكي، وزهير حطب، مصدر سبق ذكره، ص 220، 222-225.
[2] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 20- 21.

فعلى صعيد تأثير المتغير الثقافي، من عادات وتقاليد، ومتغير التنشئة، ومتغير الدين، والخصائص الشخصية للمرأة، توصلت هذه الدراسة إلى العامل الثقافي من عادات وتقاليد، والوصايا الدينية، تؤكد على أهمية عذرية الفتاة بالنسبة للأهل والمجتمع، لذلك يُعد خلف الإناث مضايقة يتوارثها الأجيال بسبب الخوف على خسارة هذه العذرية بطريقة غير الزواج، أما التنشئة الاجتماعية فهي التي تقوم بنقل مثل هذه الثقافة ووصايا الدين، وقبول الإناث بهذه القيمة يمثل تأثير جنسها أو خصائصها الشخصية. فبالنسبة لتصور المبحوثات للعذرية وجدت الدراسة تأييد المبحوثات لأهمية العذرية، وقد كان هذا التصور نابعا من القيمة الاجتماعية للعذرية والتي ثبت عليها المبحوثات من خلال تنشئتهم الاجتماعية. حيث لا يمكن اعتبار العذرية مسألة شخصية، وإنما قيمة اجتماعية، تتأثر بها الفتاة وأهلها والمجتمع ككل. ولم يغير مستوى التعليم والتغير الاجتماعي في تصور المبحوثات من أهمية قيمة العذرية، وهذا دليل على عمق استيعاب أهمية العذرية من خلال التنشئة الاجتماعية [1]. بعبارة أخرى، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن قيمة المحافظة على عذرية الفتاة تُعد قيمة ثقافية ودينية وأيديولوجية، مما يجعل الفتاة تخضع للضبط الاجتماعي بكل أنواعه بواسطة أنساق ثقافية ودينية [2].

وتقول، من بين الأمثلة على صعيد تأثير المتغير الديني في تقييد حرية حركة وتصرف المرأة، أحد المبحوثات الجزائريات ان الإسلام لا يسمح للفتاة بأن تصاحب الفتى الذي يمكنها الزواج منها باعتباره شخص غريب. ووفق هذه الدراسة فأن من بين نتائج تأثير هذه المتغيرات الثقافية والدينية والتنشئة وشخصية المرأة هو امتناع البنات الجامعيات من الصعود مع شخص غريب في السيارة أو الذهاب إلى المسرح والسينما امتثالا إلى تنشئة الأهل التي تقوم على أساس التفرقة بين الولد والبنت منذ الصغر، وبما أن السينما يتوفر فيها الاختلاط أذن فهي لا تتوافق والتنشئة الاجتماعية. فقد رفضت 29 مبحوثة مسألة التردد على السينما مقابل قبول 16 مبحوثة معللة ذلك بالحشمة والشرف الأخلاق، والخوف وعدم الثقة في الشخص الغريب. كما تسمح التقاليد للفتى بإيقاف سيارة طلبا للتنقل من مكان إلى آخر بدون دفع أجرة في حين لا يسمح للفتاة بذلك لأنه اجتماعيا غير مقبول ولا يمكن أن تثق الفتاة بالفتى كونه شخص غريب كما تقر بذلك العادات الاجتماعية [3].

فضلا عن ما تقدم، ترى الدراسة نفسها أن التنشئة الاجتماعية يمكن أن تفسر لنا ظاهرة عدم وجود اتصال بين الفتى والفتاة، حيث ينظر المجتمع إلى ذلك الاتصال على أنه خارج عن نطاق حدود المعاملات المرسومة بين الفتى والفتاة. بمعنى آخر ترى الدراسة أن السلوك الاجتماعي للفتيات، يخضع إلى تنشئتهن الاجتماعية. أما تعليل عدم الاعتراف

---

[1] المصدر السابق، ص 30.
[2] المصدر نفسه، ص 30.
[3] المصدر نفسه، ص 130، 134- 149.

بالصداقة بين الرجل والمرأة قبل الزواج، فقدت وجدت الدراسة نفسها، أن اختيار الأصدقاء يتحدد بقاعدة التفرقة بين الذكور والإناث. حيث تعدّ المبحوثات وجود صديقات ضرورة بينما وجود أصدقاء غير معترف به اجتماعيا [1].

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة نفسها أن طلب الأذن من الأهل فيما يخص مسألة الخروج، هو شرط أساسي في تنشئة المبحوثات، حيث نجد أن 12 مبحوثة من بين 15 مبحوثة، من الماكثات في البيت، يستأذن من الأهل قبل الخروج للشراء أو زيارة الصديقات والأقارب والمسجد، بينما ثلاثة مبحوثات منهن يخرجن دون طلب الأذن. كذلك الحال بالنسبة للطالبات العاصميات، حيث نجد أنّ 13 مبحوثة من بين 15 يستأذن قبل الخرج خارج العاصمة، ولكن لا يحتاج خروجهن للجامعة والمكتبة إلى طلب الأذن [2].

فضلا عن ما تقدم، عزت الدراسة الجزائرية ذاتها فرض قيود على حرية حركة وتصرفات المرأة في الجزائر إلى المتغير البيئة الخارجية أو الأجنبية الدخيلة ممثلاً بالاحتلال الفرنسي فضلا عن التقاليد، فقد كان يفرض على الفتاة الجزائرية الكساء، وتمنع من الخروج إلا إلى الحمام، ولم يكن لها أي راي أو اختيار في أمر الزواج، وكانت المرأة محرومة من التعليم، ولا يحق لها دخول الكتّاب ولا الزوايا التعليمية، ولا الخروج من البيت بسبب التقاليد، وخصوصا أثناء فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر [3].

وبالرغم من وجود معايير التنشئة الاجتماعية التي شبت عليها الفتاة حول حماية شرفها إلا انه ينظر إليها على أنها ضعيفة أمام الأخطار التي تهددها وبالتالي فهي بحاجة إلى أخ يوجهها ويحميها فنمط التنشئة يقوم على تنشئة الفتاة بأن الأخ يسندها ويحميها ويحافظ عليها من نفسها ومن الناس، وبالتالي من حقه وواجبه أيضا أن يضبط سلوكها ويتدخل في شؤونها. كذلك ينشأ الولد على أن البنت تشكل مصدر تهديد لشرف العائلة حيثما وجدت، وبالتالي فمراقبتها وضبط سلوكها هو السبيل الوحيد للسلامة من ذلك التهديد. ومن هنا فأن الأخ يقوم تجاه الأنثى بثلاثة أدوارا تميزه عنها، فهو يقوم بدور الضبط الاجتماعي والمراقبة الاجتماعية والحماية تجاه الفتاة وليس العكس. إذ تعد الفتاة هي العنصر الذي يعق عليه الضبط أو المراقبة او الحماية، ويستمد الأخ دوره الاجتماعي من العائلة ويُعدّهُ حقاً من حقوقه ما دامت رابطة الأخوة موجودة. وفي ضوء ذلك يستطيع الأخ مرافقة أخته بقصد حمايتها ومراقبتها في آن واحد. ويُعدّ أيضا أولاد المحلة من بين عناصر مراقبة وضبط وحماية المرأة [4].

يُخلص من كل ما تقدم على صعيد الدراسة الجزائرية، إلى أن التفرقة بين الجنسين في المجتمع الجزائري تتميز بوضع قيود على حرية حركة وتصرف المرأة بشكل أكبر من

---

[1] المصدر السابق، ص 134، 207.
[2] المصدر نفسه، ص 123- 128.
[3] المصدر نفسه، ص 52.
[4] المصدر السابق، ص 122- 128.

الرجل نتيجة لبعض الأسباب مثل المتغير الثقافي، بما فيه المتغير الموروث التاريخي العربي والقيم والتقاليد الاجتماعية العربية والجزائرية الحالية، ومتغير البيئة الخارجية مثل الاحتلال الفرنسي، ومتغير الدين الإسلامي، والتنشئة الاجتماعية، وجنس الفرد أو الخصائص الشخصية للإناث كقبولها لهذا النوع من التفرقة وأسبابه. وظهر أيضا أن متغيرات زيادة التعليم والحراك الاجتماعي لم تؤثر ايجابيا تخفيف القيود على حرية وحركة تصرف الإناث عن طريق تغير النظرة إلى قضية عذرية الفتاة. وتتشابه بعض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الجزائرية مع تلك اللواتي سبقتها في التأثير في هذا المجال، فقد تشابهت مع الدراستين المصرية والفلسطينية بالإشارة إلى تأثير متغير الدين، وتشابهت مع تلك الدراسات المصرية والأردنية واللبنانية بالإشارة إلى تأثير متغير الثقافة، وتشابهت مع تلك الدراسات الأردنية والفلسطينية واللبنانية بالإشارة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية.

وعلى مستوى المجتمع اليمني، يستنتج من أحد الدراسات اليمنية بأنها تعزو التفرقة بين الجنسين، في المجتمع اليمني المتمثلة في وضع قيود على حرية حركة وتصرف المرأة بدرجة أعلى من تلك الموضوعة على الرجل، إلى تأثير القيم الثقافية التقليدية، فضلا عن الموروث الثقافي والقيمي العربي لما قبل الإسلام في الجزيرة العربية، والتفسيرات الدينية للتعاليم الإسلامية والتجاوز عليها أحيانا في المجتمع اليمني في معايير التربية والتنشئة الاجتماعية التي تتولى عملية التنشئة على مثل هذه القيم الثقافية. وترى الدراسة نفسها أن لمتغير التعليم دوراً ما في التخفيف من هذه التفرقة في مجال حرية حركة وتصرف المرأة في المجتمع اليمني، وعزت الدراسة نفسها تعليم الذكور دون الإناث إلى قيم العمل التقليدية التي تحصر عمل الإناث في أطار المنزل خاصة داخل المدن، في حين أدى انعدام فرص التعليم للذكور والإناث على السواء في الريف اليمني إلى جعل تعليم الإناث محصوراً في شرائح محدودة في المجتمع [1].

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة نفسها إلى أن بعض الأسر لا زالت تقاوم فكرة مواصلة الأنثى للتعليم الجامعي بحجة إن ذلك يسمح الاختلاط بالذكور في حين شكل الزواج المبكر أحد العوامل الرئيسية لتوقف الإناث عن مواصلة التحصيل الدراسي. وظهر أن من بين أسباب توجيه الذكور للعمل خارج المنزل بينما الإناث للإعمال المنزلية هو سيادة اعتقاد راسخ ومتوارث لدى معظم أفراد المجتمع اليمني في أن العمل خارج المنزل بأجر يقوم به الذكور دون الإناث، والاعتقاد الرافض لاختلاط الإناث بالذكور وانتقال المرأة بدون رجل. وقد تم غرس هذا المفهوم بواسطة التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة ومن خلال العلاقات الاجتماعية المختلفة [2]. فالتنشئة الاجتماعية، وفق هذه الدراسة، هي المسؤولة عن وجود التفرقة بين الذكور والإناث التي تخلق لدى الأطفال ذكوراً وإناثا تصورات محددة عن الذات،

---

[1] رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 734.
[2] المصدر السابق، ص 732، 735- 736، 738.

والدور الاجتماعي داخل أو خارج الأسرة، وقيما للعلاقات الاجتماعية، كما في نظرة الرجل لمسألة تعليم وعمل المرأة خارج المنزل، ونظرة المرأة لنفسها ولدورها الأسري [1].

يُخلص مما تقدم إلى وجود تفرقة بين الرجل والمرأة في المجتمع اليمني تتمثل بوضع قيود على حرية حركة وتصرف المرأة أكثر من الرجل، في مجال الاختلاط مع الذكور في التعليم والعمل والتنقل، نتيجة بعض المتغيرات مثل العامل الثقافي، من قيم ومعتقدات موروثة، وتراكم الأخير منذ فترة ما قبل الإسلام في الجزيرة العربية، والتفسيرات الدينية للتعاليم الإسلامية والتجاوز عليها أحياناً، والتنشئة الاجتماعية، والمتغير الجغرافي، وترى الدراسة نفسها أن لمتغير التعليم دوراً إيجابيا في التخفيف من تأثير بعض هذه المتغيرات، التي تسبب التفرقة في مجال حرية حركة وتصرف المرأة في المجتمع اليمني.

ويُخلص أيضا إلى تتشابه بعض نتائج هذه الدراسة اليمنية مع تلك اللواتي سبقتها في الإشارة إلى تأثير بعض المتغيرات في التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في حرية الحركة والتصرف، فقد التقت بعض نتائج هذه الدراسة مع بعض تلك الدراسات المصرية والفلسطينية والجزائرية في الإشارة إلى تأثير متغير الدين، والتقت مع بعض تلك الدراسات المصرية والأردنية واللبنانية والجزائرية في الإشارة إلى تأثير متغير الثقافة، والتقت مع بعض تلك الدراسات المصرية في الإشارة إلى تأثير المتغير الجغرافي، وتشابهت مع بعض تلك الدراسات الأردنية والفلسطينية واللبنانية والجزائرية في الإشارة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية، ولكن من ناحية أخرى اختلفت مع أحد نتائج الدراسة الجزائرية في إشارتها إلى وجود تأثير ايجابي لمتغير التعليم في التخفيف من التفرقة في هذا المجال.

وعلى صعيد مجتمعات الخليج العربية، يُفهم من بعض الدراسات الخليجية إلى أن أصل التفاوت بين الجنسين يعود إلى وجود بعض المتغيرات مثل القيم الاجتماعية، والتقاليد الاجتماعية، والقيم العشائرية، والنظام الأبوي. فقد خلصت أحدى هذه الدراسات إلى أن القيم الاجتماعية في مجتمعات الخليج العربية، كما في الكويت، والتي تقوم على التباين والتغاير والعزل بين الجنسين، تُعدّ أحد الأسباب الرئيسة للتنشئة الاجتماعية على تقسيم العمل بين الرجال والنساء، والتوقعات المجتمعية للأدوار الاجتماعية للجنسين التي تمجد جمعيها قيم الذكورة أكثر من قيم الأنوثة [2]. وتؤكد دارسة خليجية أخرى ما تقدم، إذ تشير إلى أن انه على الرغم من الحراك الاقتصادي الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربية الأخرى إلا أن كثيرا من القيم والتقاليد والأعراف لم تتغير، فوفق هذه الأخيرة فأن مكان المرأة الطبيعي هو البيت كزوجة وربة بيت، وإذا كان عليها أن تعمل أو تتعلم فيجب أن تتخصص في تعليم وعمل

---

[1] المصدر نفسه، ص 737.

(2) باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 91. وأنظر كذلك كل من: علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 86- 87، 90. وهند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 52.

يضمن الابتعاد عن الاختلاط بالرجال [1]. وتأكيداً على ما تقدم، توصلت دراسة خليجية أخرى إلى أن الاتجاه التقليدي المحافظ في البحرين يرى أن وظيفة المرأة تنحصر في تأدية غرض أساسي واحد هو الزوجية والأمومة، ويرون اختلاط المرأة بالرجل، وعملها خارج المنزل فسادا للأخلاق [2]. وتدعم نتائج دراسة أخرى ما تقدم، بالرغم من ضرورات الحاجة الاقتصادية لخروج المرأة البحرينية إلى العمل، إلا أن القيم البحرينية المحافظة أثرت في هذا المجال أيضا، فأنحصر عمل المرأة في قطاعات محددة كالتعليم والصحة، وبعيدا عن أعمال الرجال، كما في الفصل بين الجنسيين في أماكن العمل، فهناك إدارات تقتصر على خدمة النساء وأخرى للرجال، وهناك مداخل ومصاعد بنايات خاصة للنساء وأخرى للرجال في الدوائر الحكومية [3].

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة أخرى إلى أن الخلفية الثقافية لمجتمع البحرين تعتمد في جزء آخر منها كذلك على العشائرية، التي تشكل أيضا مساحة واسعة من الجانب الثقافي والاجتماعي والسياسي للمجتمع البحريني. وتعتبر القيم العشائرية أهم التكوينات الاجتماعية، كظاهرة تاريخية، ومؤسسة فاعلة [4]. ولكن السؤال يتبادر إلى الذهن هنا هو: ما تأثير القبيلة على صعيد حرية حركة وتصرف المرأة؟ أن أهم اعتبارات التقاليد القبلية تتمحور في الفصل بين الجنسين القائم على اعتبار المنزل المجال الخاص والرئيسي لأدوار المرأة ونشاطاتها، وماعدا ذلك يعد مجالاً لنشاطات الرجل [5].

يُخلص من ما تقدم من هذه الدراسات الخليجية الأربعة إلى أن المتغير الثقافي، بما يشمل من قيم وعادات وتقاليد وأعراف، وبما فيها العشائرية والقبلية، قد يُمكن أن يفسر لنا أسباب تقييد حرية حركة وتصرف المرأة في مجال العمل والتعليم والتنقل وما إلى ذلك بشكل أكبر من تلك المفروضة على الرجل. هذا ولم يؤثر متغير الحراك الاقتصادي الاجتماعي إيجابيا على مثل هذا المتغير الثقافي الذي يقيد من حرية حركة وتصرف الإناث أكثر من الذكور، مما قد يعني أن الأخير يُعد عاملاً مستقلاً أو أساسيا في التأثير في هذا المجال. وما يُخلص إليه أيضا أن جميع هذه الدراسات الأربعة تشترك في التعليل والتفسير لأصل هذه التفرقة.

وتعزو دراسة أخرى سبب تراجع دور المرأة في مجتمعات الخليج العربية بالمقارنة مع الغرب إلى سيادة النظام الأبوي في هذه المجتمعات [6] فمن بين خصائص هذا النظام هو قيم الشرف والاحتشام، وتتصل قيمة الشرف بمعناها الواسع بسلوك الفرد؛ ولكنها لا تقتصر عليه، بل

---

[1] سماء سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 10، 17.
[2] د. علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 81.
[3] باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 90- 91.
[4] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 149.
[5] المصدر نفسه، ص 105.
(6) Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., pp. 93, 95.
وأنظر كذلك: د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 265.

تمتد لتشمل "العائلة" كجماعة تتوحد فيها المسؤولية، وتتماثل فيها الذات مع الجماعة، وعلى وجه التحديد تربط هذه القيمة سلوك المرأة بشرف الرجل فتجعل الرجل مسؤولا عن هذا السلوك، ويرتبط الاحتشام بالشرف بدرجات متفاوتة؛ لكون الشرف أوسع مجالا في سلوك الفرد من الاحتشام، وتكون المظاهر الجنسية (Sexuality)، محور قيمتي الاحتشام والشرف؛ ولذلك يظل العزل الجسدي للمرأة، بل فصل مكان المرأة عن مكان الرجل، وحصر المرأة في المنزل، واستخدامها الحجاب، وما إلى ذلك تعبيرا عن احتشامها وحماية شرف الرجل، فالمرأة المحتشمة والشريفة امتداد للرجل الشريف[1]، وتؤكد دراسة أخرى على ما تقدم، إذ ترى أن سبب التركيز على عدم اختلاط الرجال بالنساء يعود إلى أن شرف البنت يشكل الهاجس الوحيد الذي يسيطر على أسرتها، وترى هذه الدراسة بتلك الحجة مورست على الأنثى أشكال من العزل، وإذا كان شكلهُ قد تغير فإن مضمونهُ لازال كما كان، وتعلل الدراسة نفسها سبب ذلك إلى سيادة قيم المجتمع الأبوي الذي يُعتقد أنه بُنيَ منذ آلاف السنين، وهو النظام الذي يتميز بهيمنة ذكورية ظل متماسكاً برغم الثورات والتطورات التكنولوجية التي حصلتْ على مر القرون الماضية [2]. وقد تفسر لنا خاصيتي الشرف والاحتشام، كخاصيتين من خصائص النظام الأبوي، الأحكام الشديدة التي تعاني منها المرأة المطلقة في المجتمع الكويتي في مجال الطاعة، والفصل الجنسي في العمل، وعزل النساء عن الرجال بشكل عام[3] فضلا عن ما تقدم، قد يفسر لنا النظام الأبوي أيضا سبب تعلق الفرد العربي الشديد بالأنساب[4]، وأسباب اعتبار العربي شرف المرأة قضية مركزية، أي رغبته الشديدة بالمحافظة على نقاوة النسل الذي تختص به المرأة كونها حاملة للرحم، وليس الرجل.

يُخلص من هذه الدراسات الأخيرة بأن النظام الأبوي، متمثلا باثنين من خصائصه إلا وهما خاصية الشرف والاحتشام، يُمكن أن يفسر لنا أسباب تقييد حرية حركة وتصرف المرأة في مجال الاختلاط بالذكور في العمل، والتعليم والتنقل والحياة العامة بشكل عام. ويُخلص أيضا إلى أن الحراك الاقتصادي الاجتماعي الذي مرت به المنطقة لم يغير من بعض خصائص هذا النظام الأبوي المقيد لحرية الاختلاط بين الجنسين.

وما يُخلص إليه من كل ما تقدم من هذه الدراسات الخليجية الستة إلى أن المتغير الثقافي، بما يشمل من قيم وعادات وتقاليد وأعراف، وبما فيها العشائرية والقبلية والأبوية، قد يُمكن أن يفسر لنا أسباب تقييد حرية حركة وتصرف المرأة في مجال العمل والتعليم والتنقل وما إلى ذلك بشكل أكبر من تلك المفروضة على الرجل. هذا ولم يؤثر متغير الحراك

---

(1) ثريا التركي، وهدى رزيق، مصدر سبق ذكره، ص 80- 81.

[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 83، 125.

(3) علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 82، 90- 91.

(4) حول اهتمام العربي بالأنساب، راجع: د. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: هل يختلف العرب عن غيرهم من الأمم؟ وهل يختلف أهل العراق عن غيرهم من العرب؟، قم، إيران، المكتبة الحيدرية، ط2، 1998، ص 57.

الاقتصادي الاجتماعي إيجابيا في تغير أو التخفيف من المتغير الثقافي لصالح المرأة، مما قد يعني أن الأخير يُعد عاملاً مستقلاً أو أساسيا في التأثير في هذا المجال. وما يُخلص إليه أيضا تشابه جميع هذه نتائج هذه الدراسات الستة في التعليل والتفسير لأصل التفرقة بين الجنسين في مجال وضع قيود على حرية وحركة وتصرف الأنثى بشكل أكبر من تلك المفروضة على الذكر.

وتتشابه بعض نتائج هذه الدراسات الخليجية مع بعض تلك التي سبقتها في الإشارة إلى تأثير بعض المتغيرات في هذا المجال، فقد اشتركت مع نظيراتها المصرية والأردنية واللبنانية والجزائرية واليمنية في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي، وتشابهت مع نظيرتها الجزائرية في الإشارة إلى عدم وجود تأثير لمتغير الحراك الاقتصادي الاجتماعي كمتغير التعليم لتختلفا مع نظيرتهما اليمنية في ذلك.

وعلى صعيد المجتمعات العربية بشكل عام، يستنتج من أحدى الدراسات العربية التي عدّت المجتمعات العربية كمجتمع واحد، بأن المتغير الجغرافي القروي أو الريفي، والثقافة السائدة المتمثلة في العادات والتقاليد دورا هاما في التفرقة بين الجنسين في مجال تحديد حرية حركة وتصرف المرأة كما في تزويجها المبكر، وعدم الاهتمام بتعليمها خوفا عليها من الانحراف الأخلاقي [1].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى وجود تأثير لمتغيري الثقافة والجغرافي القروي والريفي في التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في وضع قيود على الإناث أكثر من الذكور في حرية الحركة والتصرف. وتشابهت هذه الدراسة مع نظيراتها المصرية والأردنية واللبنانية الجزائرية واليمنية بالإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي في هذا المجال، وتشابهت مع نظيراتها المصرية والأردنية واليمنية في الإشارة إلى تأثير المتغير الجغرافي.

وما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب، ومن جميع ما تقدم من المجاميع الثمانية من الدراسات العربية، المصرية، والأردنية، والفلسطينية، واللبنانية، والجزائرية، واليمنية، والخليجية، والعربية التي تناولت المجتمعات العربية بشكل عام، بوجود بعض المتغيرات أو الأسباب والعوامل المؤثرة التي يمكن أن تفسر لنا التفرقة بين الجنسين في مجال وضع قيود على حرية حركة وتصرف الإناث أكثر من الذكور في الاختلاط مع الذكور في العمل والتعليم والنقل وبشكل عام. وهذه المتغيرات هي المتغير الديني الإسلامي بما فيه التفسيرات الدينية المختلفة للتعاليم الإسلامية والتجاوز عليها أحياناً، والمتغير الثقافي، بما فيه من قيم ومعتقدات وعادات وتقاليد وأعراف اجتماعية بضمها القبلية والعشائرية والأبوية، ومتغير الجنس أو خصائص المرأة الشخصية، كما في قبولها بالتفرقة وأسبابها، والمتغير الجغرافي الريفي، والتنشئة الاجتماعية بما فيها من انماط أو أساليب وطرق اكتسابها

---

[1] د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 49.

الواعية وغير الواعية أو المباشرة وغير المباشرة وطابعها المحافظ والمتأثر بالمتغيرين الثقافي والديني، ومتغير سن الفتاة، ومتطلبات المكانة الاجتماعية، والقوة، واستمرار النسل، ومتغير جنس الفرد، ومتغير الموروث التاريخي العربي، ومتغير البيئة الخارجية مثل الاحتلال الفرنسي، وظهر أيضا أن متغيرات زيادة التعليم والحراك الاقتصادي الاجتماعي لم تؤثر إيجابيا في تخفيف التفرقة بين الجنسين لصالح المرأة بقدر تأثير المتغيرات الأساسية في هذا المجال وفي معظم الناس ومعظم الأوقات. مما قد يعني أن الأخيرة لا تُعد عوامل مستقلة أو أساسية في التأثير في هذا المجال، كما سنأتي على مناقشة ذلك في نهاية هذا الفصل. ولكن مع ذلك أظهرت دراسة واحدة، اليمنية، أن للمتغير التعليم تأثير إيجابي في التخفيف من تقييد حرية وحركة المرأة.

وما يُمكن أن يُخلص إليه في هذا المطلب، فضلا عن ما تقدم، وجود تشابه واشتراك في التعليل بين هذه المجاميع الثمانية من الدراسات العربية المصرية والفلسطينية والأردنية واللبنانية والجزائرية والخليجية واللبنانية وعموم الدراسات العربية، التي تناولت البحث في أصل التفرقة بين الجنسين بين المجتمعات العربية. فقد اشتركت سبعة من هذه الدراسات، عدا الفلسطينية، في الإشارة إلى تأثير للمتغير الثقافي في تفسير أصل التفرقة بين الجنسين في حرية الحركة والتصرف، واشتراك خمسة من هذه الدراسات، الأردنية والفلسطينية واللبنانية والجزائرية واليمنية، في الإشارة إلى تأثير متغير التنشئة في هذا المجال، واشتراك أربعة من هذه الدراسات العربية، المصرية والفلسطينية والجزائرية واليمنية في الإشارة إلى تأثير المتغير الديني في هذا المجال، واشتراك أربعة منها، المصرية والأردنية، واليمنية ومجموعة الدراسات العربية في الإشارة إلى تأثير المتغير الجغرافي الريفي في هذا المجال، واشتراك ثلاثة منها، اللبنانية والجزائرية، والخليجية بالإشارة إلى متغير الجنس أو الخصائص الشخصية، واشتراك أثنين منها، الجزائرية واليمنية بالإشارة إلى تأثير متغير التراكم التاريخي للمتغير الثقافي، واشتراك اثنين منها، الأردنية والفلسطينية، بالإشارة إلى تأثير متغير سن الفتاة، واشتراك أثنين منها الجزائرية والخليجية بالإشارة إلى عدم وجود تأثير إيجابي حاسم للحراك الاجتماعي والاقتصادي، بما فيه التعليم والعمل، في هذا المجال، أي قد يكون لها بعض التأثير. مع إشارة دراسة يمنية واحدة إلى وجود تأثير إيجابي لمتغير التعليم في التخفيف من القيود المفروضة على الإناث في هذا المجال.

وما يُمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المبحث، إلى وجود بعض المتغيرات التي تفسر لنا التفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، فعلى صعيد أسباب التفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية تبين أن لبعض المتغيرات هي المسؤولة عن هذه التفرقة، ومن بين هذه المتغيرات هي متغير المحيط الجغرافي الاجتماعي، ومتغير الثقافة، ومتغير الجنس، والمتغير الديني، ومتغير الصراع بين الرجل والمرأة من أجل السيطرة والتملك، ومتغير التفسيرات العلمية المتحيزة للذكور،

الرجل والمرأة من أجل السيطرة والتملك، ومتغير التفسيرات العلمية المتحيزة للذكور، والمتغير الأجنبي كما في التأثر بالثقافة الأجنبية نتيجة الاحتلال مثلا مثلما تأثر المجتمع الليبي بقيم الغيرة الشديدة من المرأة تحت ظروف السيطرة العثمانية والإيطالية، والتنشئة الاجتماعية المتأثرة بجميع المتغيرات السابقة لها. وتُخلص ايضا إلى وجود تشابه وتطابق في معظم نتائج الدراسات العربية حول أسباب التفرقة بين الجنسين في مجال الخصائص الشخصية للرجل والمرأة. فقد اشتركت خمسة من هذه الدراسات في الإشارة إلى تفسير متغير التنشئة الاجتماعية كمؤثر في هذا المجال، واشتراك اثنين منها في الإشارة إلى متغير الجنس.

فضلا عن ما تقدم، نخلص إلى وجود بعض المتغيرات التي لها أثر في التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في مجال توزيع الوظائف في كل من المجتمع المصري والخليجي والعربي عموما، ومن بين هذه المتغيرات يُذكر متغير الثقافة العامة، المتضمن للقيم والتقاليد الأبوية والقبلية، ومتغير التنشئة الاجتماعية، والمتغير الديني. وتوصلت هذه الدراسات أيضا إلى عدم وجود تأثير إيجابي للمتغير الاقتصادي الاجتماعي الجيد، والمتغير الجغرافي في المدينة، ومتغير الجنس، خصوصا الأنثى، ومتغير الحراك الاقتصادي الاجتماعي. في حين تبين وجود جود تأثير سلبي للمتغير الاقتصادي الاجتماعي الضعيف، والمتغير الجغرافي الريفي، ومتغير الجنس، خصوصا الرجالي، ومتغير الحراك الاقتصادي الاجتماعي في هذا المجال. وخُلص ايضا إلى وجو تشابه في نتائج الدراسات العربية المصرية والخليجية والعربية بشكل عام. فقد اتفقت هذه الدراسات جميعها في الإشارة إلى تأثير متغير الثقافة، واتفاق الدراستين المصرية والخليجية في الإشارة إلى تأثير متغيري التنشئة الاجتماعية والدين في مجال التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في توزيع الوظائف.

وتُخلص أيضا في هذا المبحث، إلى وجود تأثير لبعض المتغيرات في التفرقة بين الجنسين على مستوى تقييد حرية حركة وتصرف المرأة والاختلاط مع الذكور في العمل والتعليم والنقل أكثر من الرجل في كل من المجتمع المصري، والأردني، والفلسطيني، واللبناني، والجزائري، واليمني، والخليجي. ومن بين هذه المتغيرات هو المتغير الديني الإسلامي بما فيه التفسيرات الدينية المختلفة للتعاليم الإسلامية والتجاوز عليها أحياناً، والمتغير الثقافي، بما فيه من قيم ومعتقدات وعادات وتقاليد وأعراف اجتماعية بضمنها القبلية والعشائرية والأبوية، ومتغير الجنس أو خصائص المرأة الشخصية، كما في قبولها بالتفرقة وأسبابها، والمتغير الجغرافي الريفي، والتنشئة الاجتماعية بما فيها من انماط أو أساليب وطرق اكتسابها الواعية وغير الواعية أو المباشرة وغير المباشرة وطابعها المحافظ والمتأثر بالمتغيرين الثقافي والديني، ومتغير سن الفتاة، ومتطلبات المكانة الاجتماعية، والقوة، واستمرار النسل، ومتغير جنس الفرد، ومتغير الموروث التاريخي العربي، ومتغير البيئة الخارجية مثل الاحتلال الفرنسي، وظهر أيضا أن متغيرات زيادة التعليم والحراك الاقتصادي الاجتماعي لم تؤثر إيجابيا في تخفيف التفرقة بين الجنسين لصالح المرأة بقدر تأثير المتغيرات الأساسية في هذا

المجال وفي معظم الناس ومعظم الأوقات. مما قد يعني أن الأخيرة لا تُعد عوامل مستقلة أو أساسية في التأثير في هذا المجال، كما سنأتي على مناقشة ذلك في نهاية هذا الفصل. ولكن مع ذلك أظهرت دراسة واحدة، اليمنية، أن للمتغير التعليم تأثير إيجابي في التخفيف من تقييد حرية وحركة المرأة. ونُخلص أيضا إلى وجود تشابه واشتراك في التعليل بين هذه المجاميع الثمانية من الدراسات العربية المصرية والفلسطينية والأردنية واللبنانية والجزائرية والخليجية واللبنانية وعموم الدراسات العربية، التي تناولت البحث في أصل التفرقة بين الجنسين بين المجتمعات العربية. فقد اشتركت سبعة من هذه الدراسات، عدا الفلسطينية، في الإشارة إلى تأثير للمتغير الثقافي في تفسير أصل التفرقة بين الجنسين في حرية الحركة والتصرف، واشتراك خمسة من هذه الدراسات، الأردنية والفلسطينية واللبنانية والجزائرية واليمنية، في الإشارة إلى تأثير متغير التنشئة في هذا المجال، واشتراك أربعة من هذه الدراسات العربية، المصرية والفلسطينية والجزائرية واليمنية في الإشارة إلى تأثير المتغير الديني في هذا المجال، واشتراك أربعة منها، المصرية والأردنية، واليمنية ومجموعة الدراسات العربية في الإشارة إلى تأثير المتغير الجغرافي الريفي في هذا المجال، واشتراك ثلاثة منها، اللبنانية والجزائرية، والخليجية بالإشارة إلى متغير الخصائص الشخصية، واشتراك اثنين منها، الجزائرية واليمنية بالإشارة إلى تأثير متغير التراكم التاريخي للمتغير الثقافي، واشتراك اثنين منها، الأردنية والفلسطينية، بالإشارة إلى تأثير متغير سن الفتاة، واشتراك اثنين منها، الجزائرية والخليجية، بالإشارة إلى عدم وجود تأثير إيجابي حاسم للحراك الاجتماعي والاقتصادي، بما فيه التعليم والعمل، في هذا المجال، أي قد يكون لها بعض التأثير، مع إشارة دراسة يمنية واحدة إلى وجود تأثير إيجابي لمتغير التعليم في هذا المجال.

ويُخلص بناء على ما تقدم، أن التشابه في معظم نتائج هذه الدراسات العربية في مجالات التفرقة الثلاثة يمكن أن يؤشر نتيجتين أخرى هما أن هناك خصائص مشتركة بين مجتمعات هذه الدراسة، والنتيجة لأخرى هي أن هذا التشابه في المتغيرات المؤثرة في هذا المجال من المحتمل أن يؤكد على امكانية تصنيف هذه المتغيرات إلى متغيرات مستقلة وحاسمة وأخرى مساعدة وأخرى ليس لها أي تأثير في التفرقة في هذه المجال.

وبعد أن تم البحث في أصل التفرقة بين الجنسين في ثلاث مستويات، الخصائص الشخصية للجنسين، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، يتطلب الأمر دراسة التفرقة في ثلاث مجالات أخرى، وهذا ما ينقلنا إلى المبحث الثاني.

المبحث الثاني

أسباب التفرقة بين الجنسين في المنزلة الاجتماعية والسلطة والمسؤولية والحقوق

وبعد أن تعرفنا على التفرقة بين الجنسين في مجالات الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، فأننا نحاولُ في هذا المبحث البحث في العوامل أو الأسباب والمتغيرات المؤثرة في التفرقة بين الجنسين في مجالات المنزلة الاجتماعية والسلطة والمسؤولية والحقوق في المجتمعات العربية وعلى التعاقب.

المطلب الأول

أسباب التفرقة بين الجنسين في المنزلة الاجتماعية

تُعد بعض الدراسات مركز الطفل في الأسرة عاملا مهما له أهميته الكبرى في تطبيعه وتنشئته وتكوين شخصيته. فالقيمة التي تستند إلى مركز الطفل أو إلى جنسه تحدد الطريقة التي يعامله بها أبواه، كما تحدد أيضا شكل التفاعل الذي يتم بينه وبين إخوته ويترتب على هذا كله أن يكتسب الطفل صفات ودوافع تشكل شخصيته تشكيلاً معيناً. فإذا كان الأبوان مثلا يفضلان الولد على البنت نجد أن هذا التفضيل ينعكس على الحقوق التي يحصل عليها الأولاد، كما يحدد أنواع الثواب التي يتمتعون بها، مما قد يعطيهم فرصة أوسع للنمو والانطلاق. في حين نجد على العكس من هذه الحالة أن البنت تنمو في اتجاه مخالف حيث تحس بالنقص والتقييد بالمقارنة بالنسبة للولد [1].

وبقدر ما يتعلق الأمر بالتفرقة بين الجنسين في المنزلة الاجتماعية في المجتمع المصري، يستنتج بأن الثقافة العامة، بما فيها القيم الاجتماعية والنظام الأبوي وتأثيرات مرحلة قيم المجتمع الإقطاعي، والأمثال والأحكام الشعبية، والأسباب الاقتصادية، ونظرة المرأة إلى نفسها وقبولها بثقافة المجتمع، والتفسيرات الدينية، هي من بين المتغيرات وراء تفضيل الرجل على الأنثى والابن الأكبر على أخوته الأصغر منه وأخواته بشكل عام.

---

[1] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، كيف نربي أطفالنا؟، مصدر سبق ذكره، ص 313.

فعلى صعيد تأثير المتغير الثقافي، توصلت هذه الدراسة نفسها إلى أن القيم الاجتماعية التي تفضل الذكر على الأنثى هي التي تقود إلى للتمايز في معاملة الأبناء من الجنسين (أو معاملة الزوجين لبعضهما) والتي تقود بالنتيجة إلى ارتباط الجنس الآخر عند الطفل بالضعة أو النقص، مما قد يترتب عليه أن ينتقل هذا الشعور أو يعممه على الأمور الجنسية. وبعبارة أخرى فأن تمييز الأولاد على البنات في المعاملة أو تحقير الإناث بشكل أو بآخر في الجو المنزلي قد يكون من أثره أن يثبت في ذهن الأطفال من الذكور أن الجنس الآخر حقير أو ناقص. وينتقل هذا الشعور ويعمم على علاقة الطفل (الصبي) بأخته (أو بأمه إذا كانت تلقى من الزوج هذه المعاملة) وعلى علاقته بالجنس الآخر بصفة عامة. مما قد يؤدي إلى أن تصبغ نظرته الجنسية واتجاهاته نحو العملية الجنسية بهذه الصفة، وتصبح الأنثى في نظره اداة للإشباع الجنسي فقط. ويرغب الأب في أنجاب الذكور من أجل استمرار أسم العائلة الذي يحمله هو، والخوف على شرف الأسرة المرتبط بالموقف الأخلاقي والجنسي للبنت، فالبنت عند بعض الأسر معرة أي يخشى أن تجلب لها العار أو المشكلات الأخلاقية. ويمكن القول بالاستناد على تحليل الدراسة عينها أن القيم الاجتماعية هي وراء عدّ البنت كربت بيت، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من الوضع الطبقي والبيئة الجغرافية كما هو الحال مع الطبقة الوسطى في المدينة إلا أنها تلتقي مع الطبقة الدنيا في الريف على أن البنت ينبغي أن تعد أساساً كربة بيت، فعدم تأثير المتغير الطبقي أو الوضع الاقتصادي الاجتماعي ولا متغير السكن في تحسين منزلة الإناث أنما يعني أن هناك قيمة اجتماعية مسيطرة في المجتمع [1].

أما فيما يتعلق الأمر بالتعليل الذي يستند على المتغير الاقتصادي كأساس لتفسير أسباب التفرقة بين الجنسين المتحيز لصالح الذكور، تبين أن المراة تُعدّ كعبء اقتصادي على الأسرة إذ لا يتوقع منها أن تسهم في دخل الأسرة بنصيب يوازي ما يمكن أن يسهم به الولد فمآلها أخيراً إلى الزوج والمنزل. وحتى في هذه الحالة فإنها تتبع بيت زوجها ولا تتبع بيت أبيها. وهكذا فهي تُعدُّ عنصراً منفصلاً عن الأسرة، أو بمعنى آخر فإنها لا تضيف إليها بل تنقص منها. أما في حالة الولد فإنه، على النقيض من ذلك، يستمر بعد زواجه متصلا بأسرته بحيث يعتبر أسرته الزوجية امتداداً لأسرته الأولى الأبوية [2].

وبقدر ما يتعلق الأمر بمتغير قبول الإناث بواقعها أو الخصائص الشخصية لجنس الفرد للأنثى لتحليل وتفسير أصل وأسباب التفرقة بين الجنسين في مجال المنزلة الاجتماعية، أتضح أن المراة تقبل القيمة الثقافية التي تميز الذكر عن الأنثى وأن كان بدرجة اقل من قبول الذكر بها [3]، أي أن المراة هي أيضا مسؤولة عن وضعها جنس اقل منزلة من الرجل. وما يؤكد ما تقد هو استجابات المبحوثين التالية: "كل شخص يفضل الأولاد على البنات لأن بعد

---

[1] المصدر السابق، ص 101، 124، 192.

[2] د. محمد عماد الدين إسماعيل، قيمنا الاجتماعية وأثرها في الشخصية، مصدر سبق ذكره، ص 134- 135.

[3] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، كيف نربي أطفالنا؟، مصدر سبق ذكره، ص 124.

نهاية الوالد فأن الابن يحل محل ابيه ويحافظ على كيان الأسرة بعد مماته لأن الناس ترهب دائماً الراجل وتنظر إلى المراة بنظرة استهتار"، و"المراة سوف تتجوز وتبعد ولكن الولد يحل محل ابوه، والقرآن يقول الرجال قوامون على النساء، وفي الإنجيل الرجل رأس المراة، كل الأديان تضع الرجل على رأس المراة، ربنا لما خلق، خلق آدم الأول ثم خلق حواء لأنه وجد أن آدم بحاجة إلى امراة" [1].

يستنتج من إجابات المبحوثين بأن خصائص المراة الشخصية كما في قبولها بوضعها وايمانها وقبولها بالتفسيرات الدينية، والمتغير الثقافي، المتضمن للقيم الاجتماعية التي تفضل الذكور على الإناث، وتعدّ الرجل كرمز للقوة والاحترام والهيبة، وبديل لأبيه، من المحتمل جدا أن يفسر لنا انخفاض منزلتها الاجتماعية مقارنة بالرجل. ويستنتج ايضا بأنه ظهر فضلا عن ما لمتغير الخصائص الشخصية للمراة من تأثير سلبي في منزلتها الاجتماعية، فأن هناك تأثيراً من متغيرات اخرى مثل المتغير الحياتي الذي يكمن في استمرار النسل وحمل أسم العائلة، والبحث عن القوة، والتفسيرات الدينية الإسلامية والمسيحية على حد سواء، يمكن أن تفسر لنا ايضا ارتفاع منزلة الرجل بالمقارنة مع المراة.

وتبين أن احد أسباب تفضيل الذكر على الأنثى هو أن المجتمع الإقطاعي أو رواسبه كما في مصر يهتم باستمرار أسم العائلة. وهذا يتضمن الاهتمام بالوريث وهو الصبي مما يؤدي إلى إعطاء الصبي مركز السيادة على البنت منذ حداثة نشأة كل منهما [2].

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم من نتائج الدراستين المصرية أعلاه بأن أسباب التفرقة بين الجنسين في المنزلة الاجتماعية بين الرجل والمراة المتحيزة للرجل في المجتمع المصري يمكن أن تفسر على ضوء بعض المتغيرات مثل المتغير الثقافي، المتضمن للقيم الاجتماعية والنظام الأبوي وتأثيرات مرحلة قيم المجتمع الإقطاعي، والمتغير الاقتصادي كما في عمل الرجل وعدم عمل المراة، والتفسيرات الدينية، ونظرة المراة إلى نفسها أو الخصائص الشخصية للمراة بقبولها النظام الثقافي من قيم وعادات وتقاليد كما جاءت في الأمثال والحكمّ الشعبية، وقبولها أيضا بالتفسيرات الدينية. وتبين انه ليس للمتغير الجغرافي كما في السكن في المدينة، والمتغير الاقتصادي الاجتماعي، بالنسبة للطبقة الوسطى تأثيراً على تغير هذه التفرقة بين الجنسين. بمعنى انها قيمة ثقافية عامة مقبولة من معظم الناس سواء بالنسبة للساكنين في الريف أو في المدينة، ومن قبل الفقراء فضلا عن ابناء الطبقة الوسطى.

وقد يمكن القول بناء على نتائج دراسة مصرية اخرى أن للتنشئة الحياتية للذكر في فترة الرضاعة، وتجاربه الشخصية في الأسرة، وخبرات التنشئة الاجتماعية اليومية هي وراء نظرته إلى أن المراة اقل منزلة منه. فقد توصلت هذه الدراسة إلى انه من المحتمل جدا أن يقود

---

[1] المصدر نفسه، ص 124- 125، 365.

[2] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، قيمنا الاجتماعية وأثرها في الشخصية، مصدر سبق ذكره، ص 176.

تعهد الأم برعاية طفلها وحمله وتقديم تدريبها له متى أراد، وطول فترة الرضاعة، التي تراوحت بين عامين وثلاثة أعوام، إلى أن يتولد في ذهن الطفل تصور مؤداه أن أمه موجودة لإشباع حاجاته، ومن المحتمل جداً أيضا أن تقود ملاحظاته، مع تقدم سنه، للخدمات، كالطعام وتنظيف الملابس، المقدمة له ولأبيه، وهم الذكور، بواسطة أمه وأخواته، وهما الإناث، إلى أن يتولد لديه الاعتقاد بأن النساء أو الإناث مخلوقات خاضعة. فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة عينها إلى الإناث كانت تنشأ على فكرة ان الرجل أسمى منزلة منها وأن الأخيرة أدنى مرتبة منه في إرادتها وقدرتها، وأن حياتها تعتمد عليه، وأنه سيدها وما هي إلا خادمة له [1].

ويستنتج من الدراسة نفسها بأن متغير السكن في الصعيد والريف، والمتغير الاقتصادي فضلا عن متغير القيم والأعراف الاجتماعية يمكن أن يفسر لنا منزلة المرأة المتواضعة بالمقارنة مع الرجل، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الرجل أكثر احتراما من المرأة، وخصوصا في مناطق سكن الصعيد المصري، نتيجة معايير التصاعد الاجتماعي التي عرفها وتمسك بها الريف المصري، بحكم تحمل الرجل عبء العمل الزراعي الشاق، وطبيعته التي تمكنه من مخالطة الناس ومعرفة شؤون الحياة. فضلا عن ما تقدم توصلت هذه الدراسة إلى من بين أسباب سمو منزلة الرجل على المرأة هو العرف القروي، الذي يُعدّ المرأة عورة ينبغي سترها [2].

يُخلص من نتائج الدراسة المصرية الأخيرة أن بعض المتغيرات مثل متغير التنشئة الاجتماعية، وخبرات تجاربه الشخصية في التنشئة الأسرية، ومتغيرات السكن في الصعيد والريف، والأسباب الاقتصادية كما في عمل الرجل وعدم عمل المرأة، والقيم والأعراف الاجتماعية يمكن أن يفسر لنا منزلة المرأة المتواضعة بالمقارنة مع الرجل. وتتشابه هذه الدراسة مع التي سبقتها في الإشارة إلى تأثير المتغير الاقتصادي، كما في عدم عمل المرأة في التحيز لصالح الذكور في المنزلة الاجتماعية.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية ثالثة، إلى أن القيم الاجتماعية في الريف المصري هي المسؤولة عن تفضيل الذكور على الإناث [3]. وأخيرا، توصلت دراسة مصرية رابعة، إلى أن التنشئة الاجتماعية في الأسرة المصرية، التي هي أسرة أبوية، هي التي تعطي منزلة اجتماعية للذكور أعلى من الإناث [4]. بمعنى أن نوع الأسرة الأبوية هي المسؤولة في التأثير عن أعادة أنتاج تنشئة اجتماعية تقوم على تفضيل الذكور على الإناث.

---

[1] د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 124-125.
[2] المصدر نفسه، ص 30-31.
[3] فوزية دياب، مصدر سبق ذكره، ص 336.
[4] د. سمير حطاب، التنشئة السياسية والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، مصر الجديدة، مصر، أيتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص195- 196.

يُخلص من نتائج الدراستين المصريتين الأخيرتين بأن المتغير الثقافي، الذي يشمل القيم الاجتماعية والأبوية، والتنشئة الاجتماعية، هي المسؤولة عن تفضيل الذكور على الإناث في مجال المنزلة الاجتماعية.

يُخلص من كل ما تقدم، من الدراسات المصرية الأربعة، وجود بعض المتغيرات أو الأسباب التي يمكن أن تفسر لنا أسباب تفوق الرجل على المرأة في المنزلة الاجتماعية في المجتمع المصري. وهذه المتغيرات هي المتغير الثقافي، بما فيه القيم والتقاليد الاجتماعية والأعراف الأبوية وقيم المجتمع الإقطاعي، والأسباب الاقتصادية الاجتماعية بسبب عدم عمل المرأة وتحمل الرجل للأعمال الشاقة، ونظرة المرأة إلى نفسها أو الخصائص الشخصية للمرأة بقبولها منزلتها الاجتماعية والتفسيرات الخاصة بها، ومتغير التنشئة الاجتماعية، والمتغير الحياتي كما في قوة الرجل الجسمانية التي تتحمل الأعمال الشاقة، وخبرات التجارب الشخصية في التنشئة، فضلا عن وجود بعض التأثير للمتغير الجغرافي الريفي في الصعيد، كما في اعطاء منزلة اجتماعية للرجل أعلى من الأنثى، ولكن ظهر في حالات أخرى عدم وجود تأثير للمتغير الجغرافي، كما في السكن في المدينة، والمتغير الاقتصادي الاجتماعي، بالنسبة للطبقة الوسطى في تغير منزلة المرأة المتواضعة مقارنة بالرجل. وهذا يعني احتمال وجود عامل آخر أساسي أو مستقل خفف أو حد من تأثير العامل الاقتصادي الاجتماعي في هذا المجال.

كما يُخلص إلى وجود تشابه في نتائج هذه الدراسات المصرية حيث اشتركت كلها في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي، واشتراك ثلاثة منها بالإشارة إلى تأثير متغير السكن في الريف والصعيد، واشتراك اثنين منها في الإشارة إلى تأثير متغيري التنشئة الاجتماعية، والوضع الاقتصادي الاجتماعي، كما في عدم عمل المرأة، في أصل التفرقة في المنزلة الاجتماعية بين الجنسين المتحيز للذكور في المجتمع المصري.

أما على صعيد المجتمع الأردني، فقد توصلت بعض الدراسات الأردنية إلى أن لنمط التنشئة الاجتماعية والثقافة العامة للمجتمع، القائمتان على تفضيل الذكور على الإناث، دوراً في تحديد المنزلة الاجتماعية المتواضعة للإناث بالمقارنة مع الذكور. فقد تبين من خلال نتائج واحدة من هذه الدراسات وجود اختلاف بين الأبناء الذكور والإناث في فهمهم لأساليب المعاملة الوالدية حسب جنس الوالدين وجنس الأبناء. واعتبرت هذه النتائج كمؤشرات على تنميط الأدوار لدى الأبناء حسب جنسهم؛ بحيث يتم إعداد كل من الأبناء للقيام بدور معين في الحياة يتناسب مع جنسه، وبما ينسجم مع قواعد الثقافة العامة للمجتمع، ويستنتج من الدراسة نفسها أن متغير التنشئة الاجتماعية هو أحد المتغيرات التي تفسر لنا احتلال الذكور منزلة اجتماعية أرفع من الإناث، فقد أشارت النتائج إلى أن الآباء يعتنون بتنشئة الأبناء الذكور أكثر من الإناث، وأن الأمهات يفرقن بين الذكور والإناث في التنشئة، حيث يتعاملن مع الذكور بأساليب تتسم بالتقبل والتسامح والاستقلالية والمبالغة في الرعاية والضبط من

خلال الشعور بالذنب، وبالمقابل يتعاملن مع الإناث بأساليب تتسم بالرفض والتشدد والتبعية والإهمال وعدم الاتساق في المعاملة [1].

فضلا عن ما تقدم، يتضح من دراسة أردنية ثانية أن للتقاليد ومتغير السكن، كما في الريف والبادية والمناطق الشعبية، دوراً في تحديد المنزلة الاجتماعية المتواضعة للمرأة، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النظرة الاجتماعية التقليدية، التي تنظر نظرة سلبية إلى المرأة وترى أن الوضع الطبيعي لها يتجسد في الزواج وحياة البيت وتقسيم الأدوار بناء على هذا التمييز، لازالت مسيطرة في المجتمع الأردني وبالذات في الأرياف والبادية والتجمعات السكانية الشعبية [2].

ويُفهم من دراسة أردنية ثالثة، أن «متغيرات مثل النظام الثقافي، والبحث عن القوة، والمكانة الاجتماعية للأسرة، وتحسين الوضع الاقتصادي، هي المسؤولة عن تفضيل ولادة الذكر على الأنثى، فحسب هذه الدراسة، فأن ولادة الذكور تُعدُّ تعزيزاً لمكانة الأم ورفعاً لشأنها، إذ تعزز الثقافة إنجاب الزوجات للذكور وتدعو لتطليق العاقر، كما وتعد ولادة الذكر عنوان قوة "وعزوة" للعائلة، لأن في ولادته زيادة للأيدي العاملة داخل الأسرة إذ ساد في انحاء الشرق العربي، أن العائلات المتفوقات اقتصادياً واجتماعياً هي العائلات، التي تضم العدد الأكبر من الذكور. وهذا ما جعل رب الأسرة عندما يسأل عن عدد أبنائه يجيب بعدد الذكور فقط، وعندما تسأل الزوجة تجيب بعدد الإناث خوفاً من العين والحسد ولا تجيب بعدد الذكور، إلا إذا طلب إليها ذلك [3]. وعزت دراسة أردنية رابعة، تأييد غالبية أفراد عينة الدراسة بوجود تفرقة بين الذكور والإناث لصالح الذكور إلى متغيرات مثل أساليب التنشئة الاجتماعية، والبحث عن الهيبة، والقيم الاجتماعية السائدة في الريف، التي تفضل الذكور على الإناث، والرغبة في زيادة عدد أفراد الأسرة القادرين على الإنتاج، ويُخلص من الدراسة نفسها إلى أن لمتغيرات الثقافة، بما فيها القيم السائدة، والسكن تأثيراً في تحديد منزلة الإناث الهابطة مقارنة بالذكور في المجتمع الأردني، فقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود ثقافة وقيم سائدة في الريف الأردني قائمة تفضيل الذكور على الإناث [4].

وما يُخلص إليه مما تقدم على صعيد الدراسات الأردنية الأربعة إلى أن لبعض المتغيرات مثل التنشئة الاجتماعية، والمتغير الثقافي، بما فيه القيم والتقاليد والأعراف السائدة، والبحث عن المكانة الاجتماعية والهيبة والقوة، والمتغير الجغرافي، كما في الريف والبادية والمناطق الشعبية، والمتغير الاقتصادي دوراً في بتفضيل الذكور على الإناث في المنزلة الاجتماعية.

---

[1] مصطفى محمود عبد الهادي حوامدة، مصدر سبق ذكره، ص 303. 334.
[2] د. مازن أحمد صدقي العقيلي، مصدر سبق ذكره، ص 41.
[3] أمل سالم حسن العوادة، مصدر سبق ذكره، ص 22- 23.
[4] مي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 42، 68- 69.

ويُخلص أيضا إلى وجود تشابه بين الدراسات الأردنية الأربعة في تحديد أسباب تفوق الذكور على النساء في المنزلة الاجتماعية، فجميعها عزت ذلك إلى متغير الثقافة العامة، بما فيه من قيم وتقاليد، في حين عزت ثلاثة منها ذلك إلى المتغير الجغرافي الريفي، وعزت اثنين منها ذلك إلى متغير التنشئة الاجتماعية، بما فيه نمط وأساليب التنشئة الاجتماعية، وعزت اثنين أخرى منها ذلك إلى متغير البحث عن الهيبة والمكانة الاجتماعية والقوة، وعزت واحدة منها ذلك إلى المتغير الاقتصادي.

فضلا عن ما تقدم، يُخلص إلى تشابه الدراسات الأردنية مع الدراسات المصرية التي سبقتها في الإشارة إلى متغيرات الثقافة والمتغير الاقتصادي الاجتماعي، كما في عدم عمل المرأة، ومتغير التنشئة الاجتماعية، ومتغير السكن في الريف.

وعلى صعيد المجتمع السوري، يستنتج من دراسة سورية أن للمتغير الديني، ومتغير تراكم التقاليد تاريخيا تأثير في ارتفاع منزلة الذكر بالمقارنة مع الأنثى واقتصار منزلتها الاجتماعية على كونها ربة بيت أو عاملة في الحقل. فقد لاحظت هذه الدراسة "أنه عندما نرصد تأثير الدين في القيم الاجتماعية أو دراسته كقيمة اجتماعية يدرس الدين من خلال الرجال- رجال الدين- ولا تؤخذ المرأة في الحسبان "الرجال قوامون على النساء" والمرأة فقط بقدر إنجازها الحقلي، أو المنزلي، وبقدر التزاماها في آداب المنزل والمجتمع، وهذا الإرث حملته المرأة منذ أقدم العصور، فنادرا ما يذكر الدين للنسوة، ولقد لوحظ ذلك في أن المرأة لم يؤخذ بتدينها، وكذلك في ريف دمشق نادرا ما ذكر عن امرأة أنها متدينة أو صالحة إلا ضمن محيطها الضيق بأسرتها أو حارتها" [1].

يُخلص من هذه الدارسة السورية إلى أن المتغيرين الديني، وتراكم التقاليد عبر التاريخ، يمكن أن يُعللاً لنا التفرقة بين الذكور والإناث التي تصب لصالح الذكور. وتتشابه نتائج هذه الدراسة السورية مع الدراسات المصرية والأردنية في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي، وتتطابق مع بعض الدراسات المصرية في الإشارة إلى تأثير متغير الدين في هذا المجال.

وعلى مستوى مجتمعات الخليج العربية، يستنتج من دراسة بحرينية إلى أن منزلة المرأة المتواضعة مقارنة بالرجل يُمكن أن تفسر على ضوء القيم والتقاليد والأعراف، وعدم التأثير الإيجابي لمتغيرات الوضع الاقتصادي الاجتماعي الجيد والحراك الاقتصادي الاجتماعي نحو الأفضل في تغير هذه القيم والتقاليد والأعراف نحو تحسين منزلة المرأة. فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن واقع المرأة الخليجية هو انعكاس لواقع المجتمع. وترى هذه الدراسة بأنه على الرغم من التغيرات البنيوية في القاعدة الاقتصادية والاجتماعية في البحرين ودول الخليج

---

[1] يحيى سليمان قسام، عوامل تغير القيم الاجتماعية في ريف دمشق، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، مقدمة إلى جامعة دمشق، 1997- 1998، ص 147.

العربية الأخرى إلا أن كثيرا من القيم والتناليد والأعراف لم تتغير. فهذه القيم والتقاليد الاجتماعية تنظر إلى أن مكان المرأة الطبيعي «هو البيت كزوجة وربة بيت [1].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى المتغير الثقافي، من قيم وتقاليد وأعراف، وعدم تأثير المتغير الاقتصادي الاجتماعي الجيد، والحراك الاقتصادي الاجتماعي نحو الأفضل هي التي يمكن أن تفسر لنا تراجع منزلة المرأة الاجتماعية بالمقارنة مع الرجل في مجتمعات الخليج العربية.

ودعمت دراسة خليجية أخرى ما تقدم حين توصلت إلى أن الاتجاه التقليدي المحافظ يحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض أساسي واحد هو الزوجية والأمومة، لأنه يرى في اختلاط المرأة بالرجل، وعملها خارج المنزل فسادا للأخلاق، وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن أصل التفاوت بين الجنسين يعود إلى القيم الاجتماعية، فالقيم الاجتماعية في المجتمع الكويتي، على سبيل المثال، تُعدّ أحد الأسباب الرئيسة وراء أساليب التنشئة الاجتماعية السياسية التي تمجد جمعيها قيم الذكورة: "إن القراءة الاجتماعية المتأنية للمجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمع الخليجي والكويتي بصفة خاصة تؤكد أن قيم الذكورة (Masculine Values)، مازالت تحتل قمة هرم منظومة القيم الموجهة للبناء الاجتماعي بأنساقه ونظمه وظواهره، ومن جانب آخر فإن قيم الذكورة في المجتمع الكويتي تمثل موروثا ثقافيا كامنا (Latent) داخل نسيج البناء الاجتماعي (Social Structure)، تتجسد صوره وأشكاله في أساليب التنشئة الاجتماعية، التي تكسبها الأسرة الكويتية لأطفالها ليس منذ لحظة الميلاد فقط، بل منذ اللحظة التي يحدث فيها الحمل" [2].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى تأثير المتغير الثقافي، المتضمن للاتجاهات التقليدية المحافظة، والقيم الاجتماعية، وتراكمها عبر الزمن، والتنشئة الاجتماعية هي المسؤولة عن أعطاء الذكور منزلة اجتماعية أعلى من الإناث.

وتعزو دراسة خليجية أخرى سبب تراجع دور المرأة في مجتمعات دول الخليج العربية بالمقارنة مع الغرب إلى سيادة النظام الأبوي[3] الذي يعطي منزلة اجتماعية للذكور أكثر من الإناث كما في السماح للذكور بتعدد الزوجات والتهديد بالطلاق والمحافظة على التفوق في حين لا يعطي للأم رأي في الزواج والطلاق ويحصر دورها على تدبير شؤون المنزل، ورعاية الأبناء، وطاعة أوامر زوجها دون نقاش أو اعتراض[4]. وتؤكد دراسة خليجية أخرى ما تقدم من نتائج إذ تشير إلى النظام الأبوي، يُعد من بين أسباب نظرة المجتمع المتواضعة إلى المرأة في

---

[1] سماء سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 10، 17.

(2) علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 71- 72، 81، 86- 87، 90.

(3) Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., pp.93, 95.

وأنظر كذلك: د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 265.

(4) علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 86.

مجتمعات الخليج العربية، الذي يُعتقد انه بُنيَ منذ آلاف السنين، وهو النظام الذي يتميز بهيمنة ذكورية ظل متماسكاً برغم الثورات والتطورات التكنولوجية التي حصلت على مر القرون الماضية، وفي ظل هذا النظام يحتل الرجل مكانة رفيعة عكس المراة فدورها ثانوي فيه. ويشار إلى استمرار هذا النظام الأبوي في مجتمعات الخليج العربية، من خلال استمرار أحد مظاهره إلا وهي الأسرة الممتدة [1].

يُخلص من الدراستين الأخيرة إلى أن المتغير الثقافي، الذي يتضمن القيم الأبوية، هو المسؤول عن تراجع منزلة المراة بالمقارنة مع الرجل في مجتمعات الخليج العربية.

فضلا عن ما تقدم، تبين أن متغير الوضع الاقتصادي الجيد في مجتمعات الخليج العربية هو الذي شجع على عدم عمل المراة واقتصار دورها داخل المنزل، فقد تبين أن المراة المتعلمة لاسيما المتزوجة لا تحتاج إلى مال، إذ إن الهدف من تعليمها هو النهوض بمركزها الاجتماعي وليس تأمين الوظيفة لها [2].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن الوضع الاقتصادي الاجتماعي الجيد للأسرة الخليجية لم يحسن من منزلة المراة الاجتماعية كونها تصلح كربة بيت فقط.

واخيراً توصلت دراسة سعودية إلى أن نمط التنشئة الاجتماعية هو المسؤول عن وجود تفرقة بين الذكور والإناث، قائمة على عدم المساواة بين الأبناء جميعا، وتفضيل الذكور على الإناث[3].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية في اعطاء الذكور منزلة اجتماعية أعلى من الإناث في مجتمعات الخليج العربية.

يُخلص من كل الدراسات الخليجية الستة إلى وجود بعض المتغيرات مثل المتغير الثقافي، المتضمن للقيم والاتجاهات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والنظام الأبوي، ومتغير التنشئة الاجتماعية، وتراكم الموروث الثقافي يمكن أن تفسر لنا التفرقة بين الذكور والإناث في المنزلة الاجتماعية لصالح الذكور في مجتمعات الخليج العربية. ويُخلص إلى عدم وجود تأثير إيجابي للوضع الاقتصادي الاجتماعي والحراك الاقتصادي الاجتماعي الجيدان على تحسين منزلة المراة الاجتماعية.

ويُخلص أيضا إلى تشابه بعض نتائج هذه الدراسات الخليجية في تعليل أصل التحيز للذكور في المنزلة الاجتماعية، فقد أشارت اربعة منها إلى تأثير المتغير الثقافي، وأشارت اثنين منها إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية، وعدم تأثير المتغيرين الاقتصادي الاجتماعي والحراك الاجتماعي الجيدان في هذا المجال.

---

[1] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 69، 120- 125..

[2] المصدر السابق، ص 80- 81.

(3) هناء محمد المطلق، اتجاهات تربية الطفل في المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، 1981، ص 68.

فضلا عن ما تقدم، تتشابه بعض نتائج هذه الدراسات الخليجية مع التي سبقتها، فقد اشتركت مع الدراسات المصرية والأردنية والسورية في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي ومتغير التنشئة الاجتماعية، وتشابهت مع الدراسة المصرية في الإشارة إلى عدم وجود تأثير للمتغير الاقتصادي الجيد، والتقت مع الدراسة السورية في الإشارة إلى تأثير تراكم الموروث الثقافي.

وعلى صعيد المجتمع الجزائري تبين أن متغيرات مثل التنشئة الاجتماعية، والتقاليد والنظام الأبوي، والرغبة في حفظ النسل وتمثيل الأسرة، هي التي يمكن أن تفسر لنا أسباب تفضيل الذكور على الإناث في المنزلة الاجتماعية. فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التنشئة الاجتماعية والتقاليد والنظام الأبوي في بلدان المغرب العربي تعطيان الذكور منزلة أعلى من المرأة لأن النظرة السائدة هي كون الرجل رمز لاستمرار العائلة والمحافظة عليها بكل ما ترث من أسم وممتلكات، أما المرأة فوجودها في العائلة، ما هو إلا مرحلة مؤقتة تمر بها في انتظار وضعها الحقيقي والمعترف به، وهو وضعها كزوجة، وكأم للذكور بالدرجة الأولى، فإذا اقتصرت العائلة على الإناث، فإن مركزها الاجتماعي يصبح مهدداً بالزوال، وحسب هذه الخصائص فأن البنت لا يمكن أن تصل إلى مقام الولد مهما كانت عيوبه [1].

فضلا عن ما تقدم، يُفهم من الدراسة نفسها إلى أن احد أسباب تفضيل الذكور على الإناث في المجتمع الجزائري فضلا عن المجتمعات العربية الإسلامية هو القيم الثقافية التي تعدّ ولادة الأنثى عبء يتوارثه الأجيال بسبب الخوف على عذرية الفتاة التي تمثل شرف الأسرة، والاحتمال أن تجلب الأنثى العار لأهلها، وولادتها هم ومبعث للحزن يدوم ولا يفارقهم مادامت لم تتزوج، وتُعدّ عذرية الفتاة أيضا قيمة دينية [2] بمعنى أن الدين يؤيد أو يدعم نفس القيم الثقافية التي تؤكد على المحافظة على عذرية الفتاة حتى فترة الزواج، أي أن القيم الثقافية والدينية هي التي تعطي، بالنتيجة، الذكور منزلة اجتماعية أكبر من الإناث.

وترى الدراسة نفسها أن من بين أسباب تفضيل الذكور على الإناث هو الأسباب الاقتصادية والجغرافية الريفي حيث يمثل الذكور، على عكس الإناث، وخصوصا في الريف، أيدي عاملة تجلب الرزق. ويستنتج من الدراسة نفسها أن التنشئة الاجتماعية والثقافة العربية والإسلامية والعادات والتقاليد هي من بين المتغيرات التي تنشأ الفتيات على أن الزواج هو الهدف الرئيسي الوحيد في الحياة، وأن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت، وأن دورها الرئيسي يكمن في الإنجاب ورعاية الزوج والأطفال [3].

ويستنتج من الدراسة الجزائرية عينها أن من بين أسباب المنزلة المنخفضة للمرأة في المجتمعات العربية بما فيها المجتمع الجزائري هو في تراكم الموروث التاريخي للقيمة التي

---

[1] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 28- 31، 119-120.
[2] المصدر السابق، ص 28- 30.
[3] المصدر نفسه، ص 28- 30، 36، 38، 42، 101.

تفضل الذكور على الإناث لاحتمال الخشية من العار الذي قد تلحقه المرأة بشرف الأسرة كونها رمز لهذا الشرف وكونها عبء اقتصادي على الأسرة، إذ ترى هذه الدراسة بأن قيمة المرأة في المجتمعات العربية قبل الإسلام اختلفت باختلاف الزمن وباختلاف المكانة الاجتماعية. ففي العهد الجاهلي (في شبه الجزيرة العربية) عرفت المرأة وضعيات متفاوتة. فبعض القبائل كانت تئد البنات خشية العار، ولم يكن للمرأة اعتبار يذكر. حيث كان رب الأسرة يسود الوجه ويحزن ويحير بين دفن المرأة أو إبقاءها. فهو أي رب الأسرة يعاني من مأزم العار المتصل بأخلاق الشرف ويعاني من صعوبة تربيتها وتلبية حاجاتها وهو أخيراً يعلم بأنها سوف لن تكون له في النهاية. وكانت ظاهرة الوأد منتشرة مع الفقراء، في بعض القبائل، الذي يعيشون سنين الظروف المعاشية العصيبة. على النقيض من ذلك وصلت المرأة في قبائل أخرى إلى منزلة عالية عند قومها كشاعرات وتاجرات وكاهنات ذو شرف وسيادة ومكانة مثل (خديجة بنت خويلد) و(هند بنت عتبة). وتشير الدراسة عينها إلى أنه تلك الفترة شهدت ظواهر تشير إلى انحطاط مكانة المرأة في تلك المجتمعات العربية مثل تعدد الزوجات والزنا وأرث الأولاد لنساء آباءهم بعد موتهم. ولكن ترى الدراسة نفسها أن هناك تغير نسبي طرأ على وضعية المرأة في المجتمع الجزائري في التعليم والعمل في مختلف ميادينه وتخصصاته [1].

ما يُخلص إليه على من كل نتائج هذه الدراسة الجزائرية هو تفوق الذكور على الإناث في المنزلة الاجتماعية نتيجة بعض المتغيرات أو الأسباب مثل التنشئة الاجتماعية، والوضع الاقتصادي الاجتماعي السيء للمرأة، والمتغير الجغرافي الريفي، والمتغير الديني، والثقافة العربية، بما فيها القيم والعادات والتقاليد والنظام الأبوي، وتراكم الثقافة العربية عبر الزمن.

ويُخلص إلى تشابه بعض نتائج هذه الدراسة الجزائرية مع التي سبقتها في تعليل أصل التحيز للذكور في المنزلة الاجتماعية، فقد تشابهت مع الدراسات المصرية والأردنية والسورية والخليجية بالإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي، وتشابهت مع الدراسات المصرية والأردنية في الإشارة إلى تأثير المتغير الاقتصادي الضعيف للمرأة، واشتراكها مع الدراسات المصرية والسورية في الإشارة إلى تأثير متغير الدين، واشتراكها مع الدراسات المصرية والأردنية والخليجية في الإشارة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية، وتطابقها مع الدراسات المصرية والأردنية في الإشارة إلى تأثير المتغير الجغرافي الريفي، وتشابها مع الدراسات السورية والخليجية في الإشارة إلى تأثير متغير التراكم التاريخي للمتغير الثقافي، ولكنها تختلف مع الدراسات الخليجية في الإشارة إلى أن للحراك الاقتصادي الاجتماعي دوراً في تحسين منزلة المرأة.

---

[1] المصدر السابق، ص 20- 21، 26- 27.

وعلى صعيد المجتمع اليمني، تبين أن هناك قيما ثقافية تقليدية موروثة في المجتمع اليمني تشكل أساساً لمعايير التربية والتنشئة الاجتماعية، فالتفرقة في المعاملة لصالح الذكر عموماً وتفضيله خاصة، بررتها الدراسة بارتباطها بالبيئة الاجتماعية للمجتمع، وخصائصه الثقافية: "وإذا كان الدين الإسلامي قد أكد المساواة بين الذكر والأنثى متجاوزاً بذلك القيم الثقافية لمجتمع ما قبل الإسلام في الجزيرة العربية ومنها اليمن غير أن ذلك النمط الثقافي العربي "لما قبل الإسلام" قد استمر في تأكيد نمط التفرقة بين الذكر والأنثى وبأشكال مختلفة وظلت تلك القيم الثقافية تظهر تارة وتختفي تارة أخرى مقاومة أحياناً، ومتعايشة أحياناً أخرى مع تعاليم الإسلام ومحاولة تطويع النصوص وتفسيرها لتبرير الرؤية الثقافية القائمة على فكرة تعظيم الرجل وتحقير المرأة" [1]، وسادة فكرة تحقير الأنثى كل شرائح المجتمع اليمني تقريباً ولكنها تمارس بشكل أقل حدة وأكثر تهذيباً داخل الأسر التي أتيح لها الحصول على نصيب من التعليم في الثقافة اليمنية [2].

وتعزو الدراسة اليمنية عينها سبب الرغبة في انجاب الذكور دون الإناث إلى أسباب القوة والأسباب الاقتصادية. فسيادة مفهوم القوة في تحقيق العدل في البناء الاجتماعي القبلي يعتمد على فكرة التوازن بين أطراف النزاع وفكرة التوازن مصدرها زيادة عدد الذكور (المحاربين). ويسود النمط نفسه في المناطق الزراعية حيث يشكل الرجال القوة الأساسية للأعمال الزراعية وهذا العامل يشكل في الغالب أساسا لتفضيل انجاب الذكور. كما يُعد انجاب الإناث عاملاً في تشتت ملكية الأسرة، حيث شكلت المرأة مصدراً لتشتت الملكية خارج الأسرة من خلال نظام المواريث في الإسلام. وترفض القبيلة والعشيرة أو الأسرة في معظم الأحوال الدخيل عليها وعلى ملكيتها من خلال الزواج، ويصبح النسب (المصاهرة) في أكثر الأحيان عبئاً ثقيلاً من خلال فكرة الانتصار للأنساب وقد عبر عن ذلك المثل اليمني (إذا قلت رجالك ناسبت)، أي عدم الرغبة في التزويج إلا في حالة الحاجة الشديدة إلى رجال، ففي هذه الحالة يتم تزويج بعض من نساء القبيلة أو العشيرة إلى رجال أقوياء [3].

وتوصلت الدراسة اليمنية عينها إلى أن التنشئة الاجتماعية في المجتمع اليمني تقوم على عدّ البيت المكان الطبيعي للمرأة وحصر تعليمها على بعض الشرائح الاجتماعية بسبب الخشية من الاختلاط بالذكور [4].

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل نتائج الدراسة اليمنية إلى أن المتغير الثقافي، المتضمن للقيم، وتراكم الأخير عبر الزمن، ومتغير التنشئة الاجتماعية، والتفسير الكيفي للنصوص الدينية الإسلامية والتجاوز عليها أحيانا، والأسباب الاقتصادية نتيجة عدم عمل

---

[1] رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 732، 738.
[2] المصدر نفسه.
[3] المصدر السابق، ص 733.
[4] المصدر نفسه، ص 734- 736.

المرأة والخشية على ضياع ملكية الأسرة المرتبطة بوجود الذكور، والمتغير الجغرافي الريفي، ومتطلبات القوة والبقاء هي التي يمكن أن تفسر لنا تفوق الذكور على الإناث في المنزلة الاجتماعية. ويُخلص إلى تحسن منزلة المرأة كلما زاد تعليم أسرتها.

وتتشابه بعض نتائج هذه الدراسة اليمنية مع التي سبقتها في تفسير تراجع المنزلة الاجتماعية المرأة، فقد تشابهت مع الدراسات المصرية والأردنية والسورية والخليجية والجزائرية في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي، وتطابقت مع الدراسات المصرية والأردنية والجزائرية في الإشارة إلى تأثير الوضع الاقتصادي الاجتماعي الضعيف للمرأة، والتقت مع الدراسات المصرية والأردنية والخليجية والجزائرية في الإشارة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية، وتشابهت مع الدراسة الأردنية في الإشارة إلى تأثير متغير البحث عن القوة، والتقت مع الدراسات السورية والخليجية والجزائرية في الإشارة إلى تأثير متغير تراكم الثقافة، وتشابهت مع الدراسات المصرية والأردنية والجزائرية في الإشارة إلى تأثير المتغير الجغرافي الريفي، ولكنها اختلفت مع الدراسات المصرية والسورية والجزائرية في إشارتها إلى التأثير الإيجابي لمتغير الدين في تحسين منزلة المرأة الاجتماعية حيث أنها ترى أن العيب ليس في الدين الإسلامي وإنما في الاجتهاد في التفسير والالتفاف عليه، كما اختلفت مع بعض الدراسات الخليجية في إشارتها بالاتفاق مع الدراسة الجزائرية إلى التأثير الإيجابي للحراك الاقتصادي الاجتماعي في تحسين منزلة المرأة.

وعلى صعيد الدراسات العربية بشكل عام التي تناولت عموم المجتمعات العربية ككتلة توصلت أحدى هذه الدراسات إلى أن التنشئة الاجتماعية على القيم الاجتماعية التي ترى أن الذكر قادراً على القيام بكل المسؤوليات التي يتطلبها عمل الأب ومساعدته، وحمل أسم العائلة وتخليدها، هي المسؤولة عن تخصيص الأدوار للذكور والإناث بشكل تعطي للرجل منزلة أعلى من المرأة في مجال القيادة والمسؤولية واتخاذ القرارات والأولوية في موارد الأسرة والمركز الأدبي والمجتمع المحلي. وترى الدراسة نفسها أن أنجاب الأبناء، وخاصة الأبناء الذكور، بأعداد كبيرة يُعد قيمة عظمى لدى القرويين العرب لتمثيلهم القوة الاقتصادية لصغار الفلاحين، وتحقيق الهيبة والمكانة للعائلة [1]، وفي هذا الصدد قيل: "ويرجع اهتمام الأسرة العربية بالزواج المبكر إلى رغبتهم في إنجاب المزيد من الأبناء وتحقيق العزوة والمحافظة عليها، فضلا عن رغبتهم في زيادة حجم العائلة الممتدة، وذلك لما لكبر حجم العائلة من أهمية اقتصادية واجتماعية" [2].

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة نفسها إلى أن الثقافة العامة السائدة، من عادات وتقاليد، لها دوراً هاما في تزويج البنت مبكراً، وعدم الاهتمام بتعليمها خوفا عليها من الانحراف، وبالتالي الخوف على شرف الأسرة المرتبط بعفة المرأة الجنسي، وأن للثقافة السائدة، تأثيراً في انتشار بعض العادات في القرية العربية، مثل عادات المباهاة والتفاخر بكثرة الأبناء،

---

[1] د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 51- 52.
[2] المصدر نفسه، ص 49.

حيث يرغب كثير من الآباء في زيادة عدد أفراد أسرته إلى أكبر حد يمكن أن يكونوا عليه اعتقادا منه أن الأبناء هم العزوة وأن التباهي بكثرة عددهم مطلوب في القرية حتى أن المرأة التي تتزوج وتظل فترة بدون إنجاب يعايرها الآخرون بذلك، ويعتبرون أن وجودها في الأسرة بدون إنجاب عديم الفائدة [1].

يُخلص من كل نتائج الدراسة الأخيرة إلى أن متغيرات مثل التنشئة الاجتماعية، والثقافة العامة، بما فيها القيم الاجتماعية، وحفظ النسل، والمتغير الاقتصادي الاجتماعي، والمتغير الجغرافي الاجتماعي الريفي، وتحقيق الهيبة والمكانة للأسرة، هي التي يمكن أن تفسر لنا تفوق الذكور على الإناث في المنزلة الاجتماعية في المجتمعات العربية. ويظهر التأثير السلبي للمتغيرين الاقتصادي الاجتماعي والجغرافي الريفي نتيجة الحاجة إلى الأيدي العاملة الرجالية في الريف.

فضلا عن ما تقدم، ترى دراسة عربية أخرى أن سيادة الاتجاه التقليدي المحافظ في المجتمعات العربية هو الذي يقف وراء حصر وظيفة المرأة في الشؤون العائلية والإنجاب، رغم وجود اتجاه ثاني، متحرر نسبيا، يعترف بحق المرأة في العمل ولكن في حدود طبيعتها، ووجود اتجاه ثالث، متحرر، مبنى على أساس المساواة بين المرأة والرجل [2]. وترى دراسة عربية ثالثة أن عدّ الذكر حافظ لأسم العائلة وشخص يعتمد عليه بعد الأب هو السبب في اتسام معاملة الأمهات في المجتمع العربي خاصة للأبناء الذكور بالتفضيل بدرجة أكبر من البنات [3].

يُخلص من إلى أن الدراسة العربية الثانية تشير إلى تأثير متغير الاتجاه التقليدي المحافظ، الذي يمكن أن يُعدّ جزء من المتغير الثقافي العام، في حين تشير الدراسة الثالثة إلى تأثير متغير حفظ النسل في تفسير أصل التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في المنزلة الاجتماعية في المجتمعات العربية بشكل عام.

يُخلص من هذه الدراسات العربية الثلاثة التي تناولت عموم المجتمعات العربية، بأن متغيرات مثل التنشئة الاجتماعية، والثقافة العامة، بما فيها القيم الاجتماعية والاتجاهات التقليدية المحافظة على الثقافة والتراث، وحفظ النسل، والمتغير الاقتصادي الاجتماعي، والمتغير الجغرافي الاجتماعي الريفي، وتحقيق الهيبة والمكانة للأسرة، هي التي يمكن أن تفسر لنا تفوق الذكور على الإناث في المنزلة الاجتماعية في المجتمعات العربية. ويتضح أن اثنين من هذه الدراسات العربية تشترك في الإشارة إلى متغيري الثقافة العامة، وحفظ النسل لتفسير أصل التفرقة في هذا المجال.

---

[1] المصدر السابق، ص 49.

[2] فوزية العطية، المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث الاجتماعية، 1983، ص 119. نقلا عن: عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 26.

[3] نبال فوزي الشلبي، مصدر سبق ذكره، ص 49، 51- 52.

ويُخلص أيضا إلى تشابه بعض نتائج هذه الدراسات العربية مع التي سبقتها في تفسير تراجع المنزلة الاجتماعية المرأة، فقد تشابهت مع الدراسات المصرية والأردنية والسورية والخليجية والجزائرية واليمنية في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي، وتطابقت مع الدراسات المصرية والأردنية والجزائرية واليمنية في الإشارة إلى تأثير الوضع الاقتصادي الاجتماعي الضعيف للمرأة، والتقت مع الدراسات المصرية والأردنية والخليجية والجزائرية واليمنية في الإشارة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية، وتشابهت مع الدراسات الأردنية واليمنية في الإشارة إلى تأثير متغير البحث عن القوة والمكانة والهيبة، والتقت مع الدراسات السورية والخليجية والجزائرية واليمنية في الإشارة إلى تأثير متغير تراكم الثقافة، وتشابهت مع الدراسات المصرية والأردنية والجزائرية واليمنية في الإشارة إلى تأثير المتغير الجغرافي الريفي.

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب، ومن المجاميع السبعة للدراسات العربية، المصرية، والأردنية، والسورية، والخليجية، والجزائرية، واليمنية، وعموم الدراسات العربية إلى وجود تفرقة بين الرجل والمرأة المتحيزة للرجل في المنزلة الاجتماعية في مجتمعات الدراسة هذه.

ويُخلص أيضا من المجاميع السبعة لهذه الدراسات العربية ذاتها إلى أنها أشارت إلى تأثير دور المتغير الثقافي كعامل مفسر لتفوق الذكور على الإناث في المنزلة الاجتماعية. مما قد يعطي الانطباع بأنه عامل مستقل أو أساسي في التأثير في هذا المجال، واشتركت ستة من مجاميع هذه الدراسات العربية، من مجموع سبعة، بالإشارة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية، وأشارت خمسة منها إلى تأثير المتغير الجغرافي الريفي، وأشارت خمسة منها إلى تأثير المتغير الاقتصادي الاجتماعي، وأشارت ثلاثة منها إلى تأثير متغير السعي نحو الهيبة والمكانة والقوة، وأشارت اثنين منها إلى تأثير متغير حفظ النسل، وأشارت اثنين منها إلى تأثير متغير الدين، وأشارت اثنين منها إلى تأثير متغير تراكم الثقافة، وأشارت واحدة منها إلى تأثير متغير الجنس أو الخصائص الشخصية، وأشارت واحدة منها إلى تأثير متغير خبرات التنشئة في تفوق الذكور على الإناث في المنزلة الاجتماعية. ولكن أشارت واحدة منها إلى التأثير الإيجابي لمتغير التعليم في هذا المجال.

فضلا عن ما تقدم، ما يُخلص إليه في هذا المطلب، إلى اختلاف الدراسة الجزائرية مع الدراسات الخليجية في الإشارة إلى أن للحراك الاقتصادي الاجتماعي دوراً في تحسين منزلة المرأة وذلك على عكس بعض الدراسات الخليجية، واختلفت أيضا بعض نتائج الدراسة اليمنية مع الدراسات المصرية والسورية والجزائرية في إشارتها إلى التأثير الإيجابي لمتغير الدين في تحسين منزلة المرأة الاجتماعية حيث أنها ترى أن العيب ليس في الدين الإسلامي وإنما في الاجتهاد في التفسير والالتفاف عليه، كما اختلفت مع بعض الدراسات الخليجية في إشارتها بالاتفاق مع الدراسة الجزائرية إلى التأثير الإيجابي للحراك الاقتصادي الاجتماعي في تحسين منزلة المرأة.

ان التشابه في نتائج هذه الدراسات العربية في هذا المطلب يمكن أن يؤشر نتيجتين اخرتين: اولهما هي احتمال تشابه مجتمعات الدراسة في الخصائص التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها المكونة لها، والثانية هي أن هذا التشابه في المتغيرات المؤثرة في تفوق الرجل على المراة في المنزلة الاجتماعية قد يصنف بعضها إلى متغيرات ثابتة أو أساسية ومستقلة، في حين يصنف أخرى إلى مساعدة، فضلا عن انه يمكن أن يصنف عدم وجود تأثير لمتغيرات أخرى.

بالرغم مما تقدم من تفسيرات قائمة على دراسات ميدانية منشورة وأخرى منشورة لأصل التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل في المجتمعات العربية إلا أننا يمكن أن نؤكد أو نضيف عاملاً آخراً، خصوصاً وأن حوالي ثلاثة من مجاميع الدراسات العربية ذكرت متغير السعي نحو القوة المكانة والهيبة كمؤشر سلبي في منزلة المراة الاجتماعية، آخذين بنظر الاعتبار، تجاربنا الواقعية الميدانية القائمة على أساس الملاحظة بالمشاركة، إلا وهو متغير الصراع البشري القائمة أصلا على التفرقة بين بني البشر عموما قبل الصراع بين الرجال والنساء تحديداً. فمن واقع ملاحظة العلاقات الإنسانية على المستويات الفردية والمحلية والعالمية يمكن للمراقب أن يلاحظ أن هناك ميل للإنسان للسيطرة على أخيه الإنسان أو للتفوق عليه وحتى استغلاله في شتى الصور بغض النظر عن متغير جنس الفرد كونه رجل أو امراة. هكذا فأن تدني مكانة المراة في أي وسط اجتماعي صغيرا أو محلياً كان أم كبيراً أو عالمياً قد يندرج ضمن هذا الإطار. وما يؤكد ما ذهبنا إليه هو اختلاف المنزلة الاجتماعية بين الرجال أنفسهم الذي ينحدرون من جنسية واحدة وبلد واحد ودين واحد وقومية واحدة ولغة واحدة، وما إلى ذلك من عناصر مشتركة، حيث يوجد رجال لهم منزلة اجتماعية أفضل من غيرهم. كما توجد التفرقة بين الرجال أنفسهم على مستوى خارج نطاق مجتمعاتهم المحلية أو السياسية، إذ يمكن ملاحظة تدني منزلة الرجال من المهاجرين في بلاد المهجر مقابل الرجال من سكان البلد الأصلي رغم كونهم يقعون ضمن صنف الذكور أو الجنس نفسه. وتدني منزلة النساء المهاجرات في بلاد المهجر بالمقارنة مع النساء من سكان البلد المضيف رغم أنهم يشتركون في عامل الجنس عينه. حيث أن واحدة من أدوات هذا الصراع هو النظر إلى الآخر سواء رجل أو امراة على أنه أدنى مني من هنا يأتي التمييز أو التفرقة لصالح شخص على حساب آخر وبغض النظر عن جنس الفرد أو خصائصه الشخصية.

المطلب الثاني

أسباب التفرقة بين الجنسين في السلطة والمسؤولية

بحثت، بشكل مباشر وغير مباشر، بعض الدراسات العربية في أصل التفرقة بين الجنسين في مجال السلطة والمسؤولية. ومن بين هذه الدراسات يُذكر الدراسات المصرية التي توصلت إلى أن أصل هذه التفرقة تعود لبعض المتغيرات مثل متغير الجنس أو خصائص المرأة الشخصية، والمتغير الطبقي، والمتغير الثقافي، والتنشئة الاجتماعية، وفيما يلي تحليل لهذه الدراسات.

يتضح من أحدى هذه الدراسات المصرية أن متغير الجنس يحصل أن لا يكون له تأثيرا حاسما في مجال توزيع السلطة بني الزوج والزوجة، ففي الإجابة عن السؤال من المسؤول عن حل الخلافات العائلية، أجاب غالبية المبحوثين، (باستثناء الطبقة الوسطى التي شكلت نسبة أجوبتها 41,8٪) لصالح الأب مقابل 58,2٪ لصالح التفاهم، [1] ولم يوجد بين النساء وطبعا لم يوجد بين الرجال من تطلب أن يكون حسم الخلاف الأسري في يد الزوجة. ويزداد الاتجاه الذي يرى في الأب الشخص الوحيد المخول لحل الأزمات والمشاكل العائلية يزداد تطرفا في الذكور عن الإناث [2].

يتضح مما تقدم، أن متغير الجنس يُمكن أن يُفسر لنا جزئيا أن هناك صراع بين الذكور والإناث في الميل إلى السيطرة على الإناث في مجال حل الخلافات الأسرية، ولكن لم يفسر لنا هذا العامل، بشكل قاطع، ميل غالبية المبحوثين بما فيهم النساء إلى أن تكون سلطة حل الخلافات العائلية بيد الرجل. أي أن حتى النساء تميل إلى ترك هذه السلطة بيد الرجل. وهذا قد يعني وجود عوامل أو متغيرات أخرى تمتلك هذا التأثير الحاسم. مع ذلك تبين أن للمتغير الطبقي (الوضع الاقتصادي الاجتماعي المتوسط) بعض التأثير نحو التقليل من التحيز في منح السلطة للذكور.

وعللت الدراسة نفسها أسباب قبول المرأة طاعة الرجل وتنفيذ أوامره أو تعليماته وترك حق الطلاق للرجل إلى القيم الثقافية وقبول الإناث الضمنية لها والتنشئة الاجتماعية. فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن طاعة الزوجة لزوجها "قيمة" تنتشر في المجتمع وفي الثقافات الفرعية بنسب مختلفة وقوامها أن للزوج على زوجته حق الطاعة وتنفيذ أوامره أو تعليماته،

---

[1] وكان السؤال الذي وجه للمبحوثين هو: هل الأب أم بالتفاهم بين الأب والأم وباقي أفراد الأسرة الذي يقوم بحل الخلافات العائلية ان وجدت؟. حول ذلك أنظر: د. محمد عماد الدين إسماعيل، قيمنا الاجتماعية وأثرها في الشخصية، مصدر سبق ذكره،، ص 186- 187.

[2] المصدر نفسه، ص 189, 191.

وعدم خضوع الزوجة لهذه القيمة يعطي الزوج في بعض الأحيان حق فصم عرى العلاقة الزوجية بالطلاق [1]، ولكن على النقيض مما تقدم، يظهر تأثير متغير الجنس الحاسم في مجال آخر، ففي الوقت الذي أجاب 63٪ من المبحوثين الذكور بأن أن يكون الرجل فقط هو الذي له حق الطلاق مقابل 37٪ منهم لا يمانعون من أن يكون للست هي الأخرى حق الطلاق، أجابت 88,2٪ من المبحوثات بأنهم يوافقن على أن يكون للست هي الأخرى حق الطلاق مقابل 11٪ منهن بالرفض [2]. بمعنى أن هناك صراع بين الذكور والإناث في هذا المجال، وقد يكون تفسير ذلك أن الصراع هو أصلا موجود بين حتى الذكور، ولكن الذي يحصل هو استسلام النساء، لظروف معينة، إلى التنازل كليا أو جزئيا عن هذه السلطة وغيرها.

ويقدر ما يتعلق بهذا الصراع بين الجنسين في السلطة والمسؤولية في مجتمعات أوربا وأمريكا الشمالية، من المحتمل جداً أن تؤشر قلة حالات الزواج وكثرة نسبة الطلاق وشيوع علاقات الصداقة المتعددة بدل الزواج وجود هذا الصراع حول توزيع السلطات بين الجنسين، فالبرغم من أن الدساتير تساوي بين الجنسين أمام القانون، إلا أن هناك تمرد سلمي، غير معلن، من قبل الذكور على مثل هذه القوانين، تمثلت بعدم الزواج خشية من تحكم المرأة.

يتضح من النتيجة الأخيرة لهذه الدراسة أن بعض المتغيرات مثل المتغير الثقافي، ومتغير التنشئة، ومتغير الخصائص الشخصية للمرأة أو الجنس، لها تأثير حاسم في تفوق الذكور في مجال توزيع السلطة والمسؤولية في مجال الطاعة وقرار الطلاق. الجدير بالذكر القول، بالرغم من قبول الإناث بسلطة الرجال في حل الخلافات العائلية، وإصرار الذكور على ذلك، إلا أن غالبية النساء أكدن على حقهن في سلطة الطلاق. ويمكن أن يعدّ متغير الجنس في حالته السلبية، كما في قبول النساء لسيطرة الرجال في حل الخلافات العائلي وإصرار الرجال على تملك تلك السيطرة، عاملاً مؤثرا باتجاه تفوق الرجال في هذا المجال، ولكن من ناحية أخرى من المحتمل جداً أن متغير الجنس في حالته الإيجابية، كما في تعبير غالبية المبحوثات بأن يكون لهن السلطة في تقرير الطلاق، إلا انه قد لا يعد عاملاً مؤثراً جداً في تحسين وضع المرأة في مجال السلطة والمسؤولية وذلك لأن واقع الحال يشير إلى استمرار سيطرة غالبية الرجال في مجال السلطة والمسؤولية، مما يشير إلى احتمال وجود عامل آخر يمتلك التأثير الأكبر في هذا المجال.

وتبين من الدراسة نفسها، في مجال آخر من وجوه التفرقة في توزيع السلطة والمسؤولية، أن الاتجاه إلى التعاون بين الأب والأم في تقاسم سلطة التحكم في الصرف يبدو ضعيفاً بوجه عام وبغض النظر عن الاختلاف الطبقي (طبقة وسطى أو دنيا) والجغرافي (ريف

---

[1] المصدر السابق، ص 199.

[2] سؤل المبحوثين سؤالين: هناك ناس يقولوا لا يجوز ترك مسألة الطلاق فقط للرجل وكما يشتهي. يا ريت يعملوا قانون يمنع الطلاق إلا بالمحكمة والقاضي الذي يجب أن يحكم، ما هو رأيك أنت؟ وفيه ناس من رأيها أن الست يجب أن تكون هي الأخرى لها الحق في طلب الطلاق كالرجل تماما، ما رأيك أنت؟. المصدر نفسه ص 192- 193.

أو مدينة) ونوع الجنس (ذكر أو انثى). أي أن غالبية عينة الدراسة من المبحوثين تعطي الرجل حق التحكم في مصروف البيت [1].

يُخلص من النتيجة الأخيرة لهذه الدراسة بعدم وجود تأثيرات حاسمة لمتغيرات الوضع الاقتصادي الاجتماعي والجغرافي والجنسي. والذي قد يعني أيضا أن التأثير الحاسم في هذا المجال لمتغير أو متغيرات أخرى أساسية تساهم في إعطاء الرجال سلطة أكبر من النساء في مجال التحكم في مصروف البيت.

ولكن، مع ذلك تبين أن القيم الثقافية في المجتمع المصري تعطي سلطة اختيار العروس إلى الأم بينما يقوم الأب باختيار العريس، وتوصلت ايضا إلى عدم وجود تأثير للمتغيرات الجغرافية الريفية أو المدنية، والجنسية، والاقتصادية الاجتماعية في هذا المجال. فقد تبين، في مجال توزيع السلطة كقيم توزيع الوظائف والاختصاصات بأنه يفضل أن تقوم أم العريس باختيار العروسة له بدلا من قيام والد العريس بهذه المسؤولية. كما اتضح بأنه لا تظهر أي فروق ذات دلالة بالنسبة لجميع الأبعاد، ومن هنا، ترى الدراسة نفسها، يمكن النظر إلى القيمة التي ترتبط بهذا التفضيل على أساس كونها من العمومية بحيث يمكن اعتبارها ثقافية عامة أي يشترك الأفراد في داخل الثقافة الحالية اشتراكا لا يؤدي إلى ظهور فروق بالنسبة للبعد الريفي المدني أو البعد الجنسي أو البعد الطبقي [2].

يُخلص من النتيجة الأخيرة لهذه الدراسة إلى أن الأم، الأنثى، لها سلطة ايضا تفوق سلطة الرجل أحيانا، ولكن يظهر أن هذه السلطة والتفوق فيها ينحصر في الشؤون الأنثوية، وهنا نحن مرة أخرى أمام تفرقة بين الجنسين في هذا المجال. هذا ويُخلص أيضا إلى تأثير المتغير الثقافي وعدم وجود تأثير حاسم للمتغيرات الجغرافية والاقتصادية الاجتماعية والجنسية في هذا المجال.

فضلا عن ما تقدم عللت الدراسة عينها [3]، أن التنشئة الاجتماعية بوساطة قيم الأسرة الأبوية هي التي تبرر لنا تفضيل نسبة 25٪ (من الطبقة الوسطى في المدينة)، و54,5٪ (من الطبقة الدنيا في الريف) ان يحل الابن الأكبر وليس الأم في حالة غياب الأب، ولم تقر

---

[1] وكانت الأسئلة هي: من في رأيك الذي يكون في يده المصروف من اجل شراء حاجات البيت والعائلة ويقرر شراء أو عدم شراء حاجات البيت؟ وقد خير المبحوثين الخيارات التالية: 1- الرجل فقط، 2- الرجل يتخلص من السلطة بمنحها للست، 3- الرجل يوزع السلطة بينه وبين الست 4- الأم فقط بحكم مركزها، 5- بالتعاون. ومن أمثلة الاستجابات للخيار : 1- الست اللي يكون في إيدها المصروف لكن أنا اللي أقول ده أشتريه وده ما تشترهوش" 2- الرجل طبعاً لأنه أعقل من الست، وعشان الست ما تتعبش ولا تعرقش وعشان كده بتصرف على كيفها" 3- أنا لأن كلام مراتي مفيش فيه فايدة"، 4- الراجل طبعا..الحرمة تقول ما تشتريش لكن الواحد يخالف الحرمة ويجيب على مزاجه..". حول ذلك، راجع: المصدر السابق، ص 140- 153.

[2] د.محمد عماد الدين وآخرون، كيف نربي أطفالنا؟، مصدر سبق ذكره، ص 266- 268.

[3] سؤل المبحوثين: إذ غاب الأب عن البيت لأي سبب، فهل تفضل أن يحل محله الأخ الأكبر على البنت البكر والأم أو التعاون بينه وبين الأم والأخت البكر؟ وكانت خيارات الاستجابات أ- الابن الأكبر ب- البنت البكر ج- الأم د- بالتعاون؟ د.محمد عماد الدين، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، مصدر سبق ذكره، ص 282 – 287.

سوى نسبة بين صفر ٪ و 3,3٪ بالاتجاه التعاوني وهي نسبة ضعيفة، إذ ترى الدراسة إن الإحلال محل الأب عند غيابه له مغزاه العميق من ناحية التطبيع الاجتماعي فهو يعني في الواقع أن من يحل الأب عند غيابه يعتبر بمثابة بديل الأب ومن يتوقع أن يأخذه دوره وحقوقه ووجباته في المستقبل وأول ما يسترعي الانتباه أن هناك تخصصاً واضحاً فيمن يقوم بهذه المهمة فالاستجابة التي تعكس تعاون بقية الأفراد في تحمل مسؤولية غياب الوالد والقيام بواجباته كانت منعدمة تقريباً. كما أن التفكير في إحلال البنت الكبيرة محل الأب قد انعدم كذلك تقريباً، وعلى ذلك فإن الأسرة الأبوية يطبع الابن الأكبر وينظر ويتوقع منه أن يكون بديلا للأب في المستقبل وبالتالي ينظر الابن الأكبر لنفسه وتصبح توقعاته هي توقعات الأسرة [1].

يظهر من النتيجة الأخيرة للدراسة وجود تأثير لمتغير التنشئة الاجتماعية، والمتغير الثقافي من قيم أبوية، وتأثير طفيف لتأثير المتغير الاقتصادي الاجتماعي للطبقة الوسطى، والمتغير الجغرافي للمدينة في التخفيف من تفوق سلطة الرجال على النساء.

وتخلص الدراسة عينها إلى التنشئة الاجتماعية أو "التطبيع الاجتماعي والقيم التي يعكسها هذا التطبيع" هي التي تفسير لنا ضعف تعاون أفراد الأسرة في تحمل المسؤوليات، والقيام بالوظائف المختلفة، وبالتالي تمايز الأدوار التي توكل إلى أفراد الأسرة، وترشح كذلك أن الدور الذي يحدد للمرأة يضيق ويتمايز بدرجة أكبر من الدور الذي يحدد للرجل في المجتمع المصري. ومغزى هذا كله أن تطبيع البنت يختلف إلى حد كبير عن تطبيع الولد وأن القيم التي يعكسها هذا التطبيع تخلق نمطين مختلفين للشخصية للمرأة والرجل [2]. ولعل أحد أسباب تفضيل الذكر على الأنثى في مجال مركز السيادة هو أن المجتمع الإقطاعي أو رواسبه كما في مصر يهتم باستمرار أسم العائلة. وهذا يتضمن الاهتمام بالوريث وهو الصبي مما يؤدي إلى إعطاء الصبي مركز السيادة على البنت منذ حداثة نشأة كل منهما [3]. وخلصت الدراسة نفسها إلى تعليل التفاوت في توزيع السلطة بين الزوج والزوجة، لصالح سيطرة الرجل إلى الجو الأسري، أو العلاقات والخبرات الأسرية، التي تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تدعيم نفس هذه القيم عند الأبناء [4].

يُخلص من نتيجة الدراسة الأخيرة إلى أن لبعض المتغيرات، من قبيل المتغير الثقافي من قيم أبوية وإقطاعية، وتراكم خبرات هذا المتغير، ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثرة بهذا النوع من القيم، ومتغير الوضع الاقتصادي الاجتماعي (الطبقة الدنيا)، والمتغير الجغرافي (السكن في الريف)، وخبرات الفرد في التنشئة الأسرية، تأثيراً في أعطاء الذكور سلطة أكبر من الإناث في مجال أحلال الابن الذكر محل أبيه وليس الإناث، كالأم، في المجتمع المصري.

---

[1] المصدر نفسه، ص 282 – 287.
[2] المصدر السابق، ص 57.
[3] المصدر نفسه، ص 176.
[4] المصدر نفسه، ص 216- 217.

وبالرغم من عدم وجود تأثير كبير للمتغير الجغرافي والوضع الاقتصادي الاجتماعي في هذا المجال، إلا أنه تبين أحيانا أن للطبقة الوسطى وسكنها في المدينة تأثيراً في التخفيف من التحيز لصالح الذكر في مجال السلطة والمسؤولية، أي أن الطبقة الوسطى تميل إلى عدم أعطاء أهمية كبيرة لمن سيحل محل الأب في حالة غيابة، سواء للذكور أو للإناث. وقد يكون السبب يكمن في توافر بيئة ثقافية جديدة للطبقة الوسطى التي تسكن في المدينة بشكل ساهمت في التخفيف من تأثير القيم الأبوية في مجال التنشئة وبالتالي في مجال التفرقة بين الذكور والإناث في الصراع حول السلطة والمسؤولية.

يُخلص من كل نتائج الدراسة المصرية الأخيرة إلى وجود بعض المتغيرات أو العوامل والأسباب أدت إلى تفوق سلطة الذكور على الإناث في مجال السلطة والمسؤولية كما في سلطة حل الخلافات العائلية، والطاعة، وقرار الطلاق، والتحكم في مصروف البيت، وإحلال الذكر الأكبر محل أبيه في حالة غيابه. ومن بين هذه المتغيرات يُذكر المتغير الثقافي، الذي يتضمن القيم والتقاليد الأبوية والإقطاعية، ومتغير تراكم خبرات هذه المتغير، ومتغير الجنس، ومتغير الوضع الاقتصادي الاجتماعي (الطبقة الدنيا)، والمتغير الجغرافي (السكن في الريف)، وخبرات الفرد في التنشئة الأسرية، ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثرة بجميع هذه المتغيرات.

وخُلص إلى أنه بالرغم من عدم وجود تأثيرات حاسمة لمتغيرات الوضع الاقتصادي الاجتماعي والجغرافي والجنسي، إلا أنه تبين عدم ميل الطبقة الوسطى وسكنها في المدينة إلى أعطاء أهمية كبيرة لمن سيحل، سواء من الذكور أو الإناث، محل الأب في حالة غيابه. كما تبين أن غالبية النساء تؤكد على حقهن في سلطة الطلاق، رغم أن واقع الحال يشير إلى استمرار سيطرة غالبية الرجال في مجال السلطة والمسؤولية. وتبين أيضا أن للأنثى، الأم، سلطة أيضا تفوق سلطة الرجل أحيانا عند تخصصها في اختيار العروس لأبنها، رغم أن هذه السلطة والتفوق فيها ينحصر في الشؤون الأنثوية.

فضلا عن ما تقدم، عزت دراسة مصرية أخرى التفرقة بين الرجل والمرأة في مجال تركز السلطة بيد الرجل إلى المتغير الجغرافي الريفي، والقوة العضلية للرجل التي تفوق المرأة. إذ وجدت هذه الدراسة أن التفرقة بين الرجل والمرأة تُعد أحد معايير التصاعد الاجتماعي التي عرفها وتمسك بها الريف المصري، فالزوج هو صاحب السلطة النهائية في شؤون العائلة الداخلية والخارجية، بحكم تحمله عبء العمل الزراعي الشاق. ولم يكن الرجل يشاور المرأة في الغالب لأنه يعتقد أن رأيها لا بد من أن يكون خطئا. وتؤكد الأمثال الشعبية على ذلك فتقول "شاوروهم واخلفوا شورهم" [1].

---

[1] د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 30.

يتضح من ما تقدم من نتيجة هذه الدراسة تأثير المتغير الثقافي، الذي يتضمن بين أشياء أخرى، المعايير والقيم الاجتماعية والأمثال الشعبية التي تعكس ذلك، والمتغير الجغرافي الريفي، والمتغير العضلي (البايولوجي)، في أعطاء الرجل سلطة أكبر من المرأة.

فضلا عن ما تقدم، يستنتج من الدراسة عينها إلى أن لمتغيري التقاليد، والسن، والسكن في الريف المصري دور بارزا في احتلال الذكور متمثلا بالأب والأخ الأكبر سنا بعد وفاته او غيابه سلطة اجتماعية ومناصب إدارية أعلى من الإناث في القرية والمجالس العرفية، فقد قامت علاقة الزوج بزوجته على أساس السيطرة من قبل الطرف الأول والخضوع من جانب الطرف الثاني، وتحصلت للزوج السيادة على الزوجة وتمتع إزاءها بسلطة الأمر والنهي، وهو في تعامله معها كان يلزم جانب الصرامة ويبدي قدرا كبيرا من البرود واللامبالاة ويستخف بآرائها، ولا يهتم بسماعها. وكان من العيب ان يسمع الزوج كلام زوجته، أم الزوجة فكان عليها طاعة زوجها طاعة عمياء، ولا ترد عليه إذا أهانها، ويلاحظ أن مجتمع القرية كان يبغض القرية التي تكثر من مناقشة ومعارضة زوجها ويصفها بأنها "مناقرة"، وبالنظر إلى هذه التفرقة بين الذكر والأنثى، يلاحظ أن السلطة- سواء على مستوى العائلة أو على مستوى القرية- كانت للرجال دون النساء. فالسلطة العائلية لم تكن للأم، وإنما للأب ثم لأكبر الأبناء سنا بعد وفاته، واقتصرت الوظائف الإدارية داخل القرية على الرجال فقط. وجرت العادة على عدم إشراك المرأة- مهما سمت مكانتها العائلية أو تقدم بها السن- في المجالس العرفية.[1]

يفهم من النتيجة الأخيرة لهذه الدراسة أن للمتغير الثقافي، المتضمن للتقاليد، والمتغير الجغرافي الريفي، ومتغير السن دوراً في تفوق الرجل على المرأة في السلطة والمسؤولية، كما في احلال الذكور محل الأب بعد غيابه أو وفاته، وتسلط الرجل وسيطرته على النساء وطاعة وخضوع الأخيرات لهم، واحتكار الرجل لسلطة الأمر والنهي في العائلة والوظائف الإدارية والمجالس العرفية.

فضلا عن ما تقدم، تشير الدراسة عينها إلى أن الطفل عايش سلطة عائلية تنازلية (هيراركية) نهضت على أساس الذكورة والسن. فقد كانت تنحدر من الأب إلى الابن الأكبر، ومن هذا الأخير إلى باقي الأبناء حسب فئات السن. وفي ظل هذه السلطة التنازلية، كان الفرد ذا وضع مزدوج، بمعنى انه يخضع لمن هم اكبر منه، ويزاول بدوره سلطة على من هم اصغر منه. ومن جهة أخرى كانت الأم تتعهد طفلها بالرعاية فتحمله وتقدم له تدييها متى أراد. ونظرا لطول فترة الرضاعة، حيث تراوحت بين عامين وثلاثة أعوام، كان يتولد في ذهن الطفل تصور مؤداه أن أمه موجودة لإشباع حاجاته. ومع تقدم سنه كان يلاحظ كيف أن أمه وأخواته يقفن على خدمته مثلما يقفن على خدمة الأب، فيأتين له بالطعام وينظفن

---

[1] المصدر السابق، ص 31- 32.

ملابسه. هذا الوضع كان يؤدي به إلى الاعتقاد بأن النساء مخلوقات خاضعة، وكانت الفتاة تنشأ على الطاعة المطلقة للأب والأم والأخوة الذكور بل ولصنف الرجال عموما، وتنشأ على فكرة ان الرجل كامل الإرادة والسيطرة وان المرأة أدنى منه في إرادتها وقدرتها؛ وان حياتها تعتمد عليه، وانه سيدها وما هي إلا خادمة له. مما أدى إلى تقليد الأنثى دائما دور التابع والخاضع، وهو دور استمرت في تأديته في بيت والدها، ثم في بيت زوجها [1]. وعللت الدراسة نفسها أسباب سيطرة الرجال على النساء نتيجة ما يمتلكه الرجل من قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية تفوق ما تملكه منها المرأة [2].

يتضح من النتيجة الأخيرة تأثير أن لمتغيرات مثل متغير السن، كما في تفوق الكبار على الصغار، ومتغير الجنس كما تفوق الرجال على النساء، والوضع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، كما في تفوق الرجال على النساء في هذا المجال، ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثرة بجميع هذه المتغيرات تأثيراً في تفوق الرجل على المرأة في السلطة والمسؤولية كما في عدّ الرجال كاملي الإرادة والسيطرة والسيادة في حين عدّ النساء تابعات وخاضعات وخادمات ومطيعات.

وما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم من نتائج الدراسة المصرية الأخيرة وجود تأثير لبعض المتغيرات في مجال تفوق الرجل على المرأة في مجال السلطة والمسؤولية. ومن بين هذه المتغيرات يُذكر متغير الثقافة العامة، بما فيها التقاليد والمعتقدات والمعايير الاجتماعية، والمتغير الجغرافي الريفي، وخبرات الفرد في الأسرة، والتنشئة الاجتماعية، وضعف الوضع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي للمرأة.

ويُخلص أيضا إلى اتفاق معظم نتائج هذه الدراسة الأخيرة مع تلك التي سبقتها على مستوى التعليل لأصل التفرقة بين الجنسين في مجال السلطة والمسؤولية، فقد اشتركت معها في الإشارة إلى تأثير متغير كل من الثقافة، والجنس، والوضع الجغرافي الريفي، والوضع الاقتصادي الاجتماعي المتدني والتنشئة الاجتماعية في هذا المجال.

ودعمت دراسة مصرية ثالثة بعض جوانب ما تقدم من تعليل في الدراستين السابقتين في مجال تفوق الرجل على المرأة في السلطة والمسؤولية، إذ يستنتج من نتائجها أن لمتغير القيم الاجتماعية البارزة في حياة الريفيين في مصر، يمكن أن يفسر سيطرة الرجل على المرأة وخضوع الأخيرة وطاعتها للرجل [3].

يُخلص من نتائج الدراسة الأخيرة إلى تأثير متغير الثقافة، المتضمن، من بين أشياء أخرى، للقيم اجتماعية، ومتغير السكن في الريف في زيادة تفوق الرجال على النساء في

---

[1] د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 124-125.
[2] المصدر نفسه، ص 82.
[3] فوزية دياب، مصدر سبق ذكره، ص 336.

السيطرة، وارتفاع خضوع النساء وطاعتها للرجال. وتتشابه بعض نتائج هذه الدراسة مع تلك اللواتي سبقتها في الإشارة إلى المتغيرين الثقافي والجغرافي الريفي.

وقد توصلت دراسة مصرية رابعة إلى أن للمتغيرات الثقافية والدينية تأثيراً في التفرقة بين الجنسين في مجال السلطة والمسؤولية لصالح الرجل. فقد وجدت أن غالبية المبحوثين (73,2٪) ترفض تقيد حرية الرجل في الطلاق، إذ تضمنت رفض 68٪ من جمهور الطلاب، ورفض 100٪ بين الجماعات الإسلامية. وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن الأسرة المصرية بالرغم من ازدياد التعليم وعمل المرأة ما زالت في شكلها الخارجي تخضع لسلطة الرجل. إذ بينت أن النتائج أن نسبة 51,7٪ من المبحوثين أقرت أن صاحب القرار في الأسرة هو الأب مقابل نسبة 6,5٪ ممن أقروا بأن الأم هي صاحبة القرار، ومقابل نسبة 41٪ ممن أقرت بأن الاثنين معاً- الأم والأب هما صاحبا القرار. وأن يلاحظ من هذه الأرقام غالبية المبحوثين من الطلاب المنتمين للجماعات الإسلامية تميل إلى أن يكون الأب صاحب القرار [1]. وتبين أيضا موافقة نسبة 60٪ موافقة تامة وموافقة 32,7٪ موافقة جزئية على أعطاء الحق للأخوة الذكور لتوجيه الأخوة الإناث، ومرة أخرى سجلت إجابات الطلاب من الجماعات الإسلامية نسبة أعلى (92٪) من بقية المبحوثين (94٪) من جمهور الطلاب [2]. وتوصلت الدراسة ذاتها إلى تأييد 73,2٪ من جمهور البحث لتحديد وظائف معينة للمرأة، بضمنها تأييد 100٪ من الجماعات الإسلامية، مقابل رفض 68٪ من جمهور الطلاب. هذا بينما من ينشدون المساواة في هذا الموقف يبلغون 37٪ من الذكور في مقابل 78,2٪ من النساء.

يُخلص من نتائج الدراسة المصرية الأخيرة إلى وجود بعض المتغيرات التي يمكن أن تفسر لنا تفوق الذكور على الإناث في مجال السلطة والمسؤولية كما في احتكار الرجل للحق في قرار الطلاق وسلطة الأمر والنهي في الأسرة، وحق توجيه الذكور لأخوتهم الإناث، وتحديد وظائف معينة للمرأة. ومن بين هذه المتغيرات يُذكر المتغير الثقافي، بما فيه من القيم الاجتماعية، والمتغير الديني، ومتغير الجنس. فضلا عن خلاصة الدراسة إلى عدم وجود تأثير لمتغيرات التعليم وعمل المرأة في التخفيف من تفوق الذكور في هذا المجال. أي أن تحسن وضع المرأة الاقتصادي الاجتماعي لم يؤثر في تحسين وضعها في مجال السلطة والمسؤولية. وتتشابه بعض نتائج الدراسة الأخيرة مع بعض نتائج جميع الدراسات التي سبقها في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي ومتغير الجنس.

فضلا عن ما تقدم توصلت دراسة مصرية خامسة، إلى التنشئة الاجتماعية في الأسرة المصرية المتأثرة أو/المستندة على القيم والتقاليد الأبوية هي التي تعطي للذكور فرصا أكبر من تلك التي تعطى للإناث في التدريب على تحمل المسؤولية منذ مراحل مبكرة من حياتهم [3].

---

[1] محمد أحمد بيومي، مصدر سبق ذكره، ص 143، 147.
[2] المصدر نفسه، ص 145- 147.
[3] د. سمير حطاب، مصدر سبق ذكره، 195- 196.

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن لمتغيرات الثقافة العامة، بما تشمل من قيم وتقاليد أبوية، والتنشئة الاجتماعية المتأثرة بها تأثيراً في تفوق الذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية منذ الطفولة. وتتشابه نتائج هذه الدراسة مع بعض تلك التي سبقتها في الإشارة إلى المتغير الثقافي، ومتغير التنشئة الاجتماعية.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية أخيرة إلى أن لمتغير السكن، والمتغير الطبقي، والعادات والتقاليد، والتنشئة الاجتماعية تأثيراً في احتلال الذكور سلطة أعلى من الإناث، فقد وجدت هذه الدراسة أن الأسرة المصرية التقليدية، أي في الريف أساساً كما في محافظة الفيوم والمنوفية والمينا وربما في الطبقات الدنيا والوسطى الصغيرة في الحضر أيضا، تميز الذكر عن الأنثى، كما تمتع الطفل الذكر- عندما يكبر- سلطة على أخوته الأصغر منه- ذكوراً وإناثا- وعلى أخوته البنات الأصغر منه والأكبر منه على السواء. وتتجلى هذه المكانة على سبيل المثال في موقف اختيار العريس للفتاة في الأسرة. فإذا كان الأب حياً فرأي الابن الأكبر يأتي بعد رأي الأب أما إذا كان متوفى فرأي الأخ الأكبر، الذي هو سيد البيت والفيصل في الموافقة أو الرفض. ولا تستطيع الفتاة اختيار شريك حياتها بمفردها [1].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن لبعض المتغيرات مثل المتغير الجغرافي، والمتغير الثقافي، من عادات وتقاليد، ومتغير الجنس، والوضع الاقتصادي الاجتماعي يُمكن أن تفسر لنا تفوق الذكور على الإناث في مجال السلطة والمسؤولية كما في اختيار الذكور العريس للإناث. ويُخلص أيضا من هذه الدراسة إلى المتغير الجغرافي كما في السكن في المدينة، والاقتصادي الاجتماعي الوسط كما هو الحال مع الطبقة الوسطى لم يؤثر في تغير قيمة تفوق الرجل على المرأة في مجال السلطة والمسؤولية. مما قد يُعني وجود عوامل مستقلة أو حاسمة مثل المتغير الثقافي.

وما يُخلص إليه من الدراسة الأخيرة أن بعض نتائجها تشابهت مع بعض ما تقدم من الدراسات التي سبقها في الإشارة إلى تأثير متغير الجنس، والوضع الاقتصادي الاجتماعي المتدني، والسكن في الريف، ومتغير صغر السن في تفوق الذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية، ولكنها اختلفت مع بعض نتائج الدراسة المصرية الأولى عندما أشارت إلى عدم وجود تأثير لمن هم في وضع اقتصادي اجتماعي متوسط (المتغير الاقتصادي الاجتماعي المتوسط) والساكنين في المدينة (المتغير الجغرافي المدني) في هذا المجال.

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل هذه الدراسات المصرية إلى وجود بعض المتغيرات أو الأسباب والعوامل التي يمكن أن تعلل لنا أسباب تفوق الرجل على المرأة في مجال السلطة والمسؤولية. ومن بين هذه المتغيرات يُذكر المتغير الثقافي، الذي يشمل القيم والمعتقدات

---

[1] د. محمد الجوهري وآخرون، مصدر سبق ذكر، ص 131- 132.

والتقاليد الأبوية والإقطاعية، والتراكم التاريخي للمتغير الثقافي، والمتغير الديني، ومتغير الخبرات الفردية، والمتغير الجنسي، والمتغير الاقتصادي الاجتماعي، ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثر بجميع هذه المتغيرات. وبالرغم من توصل بعض نتائج هذه الدراسات إلى وجود بعض التأثير للمتغير الجغرافي كما في السكن في المدينة، والمتغير الاقتصادي الاجتماعي المتوسط، والحراك الاقتصادي الاجتماعي نحو الأفضل في التعليم والعمل في التخفيف من تفوق الذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية إلا أن معظم نتائجها تشير إلى عدم وجود تأثيراً حاسماً لهذه المتغيرات في هذا المجال. وهذا قد يعني وجود مؤثرات أو عوامل مستقلة أو حاسمة أخرى مثل المتغير الثقافي ،متغير التنشئة الاجتماعية أو/و أخرى غيرها لها تأثير أكبر في هذا المجال.

وما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم أن هذه الدراسات المصرية الستة تشترك معظمها في التعليل للعوامل والأسباب التي تؤدي إلى تفوق الرجل على المرأة في مجال السلطة والمسؤولية في المجتمع المصري. فقد اشتركت جميع هذه الدراسات في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي، واشتركت أربعة في الإشارة إلى متغير التنشئة الاجتماعية، واشتركت أربعة منها بالإشارة إلى التأثير الطفيف للمتغير الجغرافي، واشتراك ثلاثة منها بالإشارة إلى التأثير الطفيف للمتغير الاقتصادي الاجتماعي.

وعلى صعيد المجتمع الأردني، توصلت أحدى الدراسات الأردنية إلى أن التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها كل من الذكور والإناث في المجتمع الأردني هي المسئولة عن تنشئة الأبناء الذكور على الاستقلالية في الرأي والتصرف، وتحمل المسؤولية أكثر من الإناث، وتنميط الدور للأبناء حسب الجنس حيث يتولى الآباء هذا الدور بالنسبة للذكور وتتولاه الأم بالنسبة للإناث، وأن الآباء يتفوقوا على بعد التشدد في مجال التنشئة الاجتماعية بالنسبة لتنشئة الذكور ذلك لأن الآباء يقصدوا من وراء ذلك تنشئة الأبناء الذكور على قدر كبير من صلابة العود وتحمل المسؤولية وتهيئتهم بشكل مناسب لأخذ أدوارهم في الحياة [1].

يُخلص من الدراسة الأردنية الأخيرة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية في تفوق الذكور على الإناث في التدريب منذ الطفولة على الاستقلالية وتحمل المسؤولية.

وتوصلت دراسة أردنية أخرى إلى أن سبب تفوق الرجل على المرأة في مجال السلطة هو النظام الاجتماعي الأردني الذي هو مجتمع أبوي يمتاز بسيادة الرجل (أب، أخ، وزوج) الذي يستمد فاعليته وقوته من نسق من القيم والمعايير، التي تحدد أدوار الذكور والإناث، ومكانة كل منهما في المجتمع، والتي حرصت على إبقاء الرجل في موقع السيادة والسلطة، وتقليل من أهمية الأدوار المعطاة للمرأة، بالرغم من فاعليتها وضرورتها داخل المجتمع [2]. وقد يكون التحليل الأخير سببا في ما توصلت إليه دراسة أردنية أخرى حيث وجدت أنه بالرغم من ارتفاع

---

[1] مصطفى محمود عبد الهادي حوامدة، مصدر سبق ذكره، ص 305، 333.
[2] أمل سالم حسن العوادة، مصدر سبق ذكره، ص 22.

نسبة انحياز عينة البحث من الإناث (54,4٪) إلى تفضيل المساواة مع الرجل بدل سيادته على المرأة مقابل 54,6٪ من الذكور الذين فضلوا سيادة الرجل، إلا ان كلا الجنسين لم يفضلا سيادة المرأة [1].

يُخلص من الدراستين الأخيرتين إلى أن المتغير الثقافي، من قيم ومعايير وتقاليد أبوية، هي التي يمكن أن تفسر لنا تفوق الذكور في السلطة والمسؤولية على الإناث.

ما يُخلص من ما تقدم من كل الدراسات الأردنية الثلاثة إلى أن بعض المتغيرات أو العوامل والأسباب هي المسؤولية عن تفوق الرجل على المرأة في السلطة والمسؤولية. ومن بين هذه المتغيرات يُذكر التنشئة الاجتماعية، والثقافة العامة بما فيها النظام الأبوي ونسق القيم والمعايير والجدير بالذكر أن جميع نتائج هذه الدراسات الأردنية تتطابق مع بعض نتائج بعض نظيراتها المصرية في الإشارة إلى متغيري التنشئة الاجتماعية والثقافة العامة.

وعلى صعيد المجتمعين الجزائري والتونسي، ظهر أن التقاليد والنظام الأبوي في بلدان المغرب العربي هي التي تعطي للرجل النفوذ المطلق في العائلة والمجتمع. ذلك لأن النظرة السائدة هي أن الرجل يُعدّ رمز لاستمرار العائلة والمحافظة عليها بكل ما ترث من أسم وممتلكات. وترى الدراسة نفسها ان من بين أسباب عدّ الرجل العنصر الرئيسي وصاحب السلطة والنفوذ في البيت هي الثقافة العربية الإسلامية والعادات والتقاليد [2]. وهذا قد يكون السبب أيضا وراء ما توصلت إليه دراسة تونسية، بأنه على الرغم من التطورات والتحولات التي عرفها المجتمع، فأن الأب لا زال يحتل مركز السلطة والمسؤولية ويتمتع بمكانة خاصة [3].

يُخلص مما تقدم من الدراسة الجزائرية إلى أن المتغير الثقافي، من عادات وتقاليد ونظام ابوي، والمتغير الديني، يُمكن أن يفسر لنا أسباب تفوق الذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية. وما يمكن أن يُخلص إليه أيضا أن بعض نتائج هذه الدراسة تلتقي مع بعض نتائج الدراسات المصرية والأردنية التي سبقتها في التحليل والتعليل لأصل التفرقة بين الجنسين في مجال السلطة والمسؤولية عندما أشارت إلى تأثير المتغيرين الثقافي والديني.

وعلى صعيد مجتمعات الخليج العربية، توصلت دراسة خليجية إلى أن أصل التفاوت بين الجنسين في مجال السلطة والمسؤولية يعود إلى القيم الاجتماعية والنظام الأبوي، فقد تبين أن القيم الاجتماعية في المجتمع الكويتي، تُعدّ أحد الأسباب الرئيسة وراء أساليب التنشئة الاجتماعية السياسية التي تكمن وراء تمتع الذكور بدور مسيطر ومهيمن في المجتمع الكويتي [4] فهذه القيم الاجتماعية تنظر إلى المرأة على أنها معتمدة على الرجل، في حين يُنظر إليه على أنه يتصف بالقدرة على القيادة [5]. وخلصت دراسة ثانية إلى أن أحد خصائص النظام

---

[1] ديانا مدحت الإفرنجي، مصدر سبق ذكره، ص 52-53.
[2] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 31، 36، 38.
[3] سعيدة الرحموني، مصدر سبق ذكره، ص 123.
4 علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 86- 87، 90.
[5] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 69، 149.

الأبوي هو المحافظة على تقليد سيادة الذكر على الأنثى في المجتمع[1] فضلا عن الرجل يرى في ظل هذا النظام الأبوي زوجته وأخوته وأولاده امتدادا لنفسه، يتحدث عنهم، ويتخذ القرارات لهم، ويدمج الرجل ارادة العائلة في إرادته[2]، ويتقلد الرجل في ظل هذا النظام المناصب المهمة والمشاركة في الحياة العامة ويقود الأسرة، اما المرأة فدورها ثانوي فيه، ويشار إلى أن الأسرة الممتدة التي هي أحد مظاهر المجتمع الأبوي، لازالت سائدة في مجتمعات الخليج العربية من حيث استمرارية سلطة الرجل وهيمنته على شؤون الأسرة[3]. وترى هذه الدراسة صحيح انه الأسرة الخليجية قد لا تأخذ الشكل التقليدي من حين السكن أي البناء العام ولكنها تقوم بالوظيفة ذاتها وتتطلب الأداء عينه[4]. وتوصلت احدى الدراسات الكويتية إلى أن المرأة الكويتية، وخصوصا المطلقة، تعاني أحكام شديدة في مجال الطاعة وأن دور الأم ضئيل الشأن فليس لها رأي في الزواج أو الطلاق، وأن أحد واجباتها هو طاعة أوامر زوجها دون نقاش أو اعتراض، ويقود النظام الأبوي إلى تنشئة اجتماعية تكرس من زيادة إحكام الرجال وسيطرتهم وهيمنتهم على المرأة[5].

يُخلص من الدراسات الخليجية الأربعة إلى أن للمتغير الثقافي، من قيم ونظام أبوي، ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثر بالمتغير الثقافي دوراً في تفوق الرجال على النساء في مجال السلطة والمسؤولية كما في طاعة المرأة لزوجها طاعة تامة وانفراد الرجال في صنع القرارات الأسرية. وتتشابه كل نتائج هذه الدراسات الخليجية مع بعض نتائج الدراسات المصرية والأردنية التي سبقتها في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي، ومتغير التنشئة الاجتماعية في هذا المجال.

ولكن بالرغم من التفسير الذي ينسب، تراجع دور المرأة في السلطة والمسؤولية إلى النظام الأبوي، إلا أن هناك رأي يميل إلى انه بالرغم من المركزية الشديدة لهذا النظام وتضمنه لعلاقات التفاوت في الأصل والثروة والنفوذ بين الجنسين إلا أنه يتميز بالإدارة الرشيدة للسلطة وغير مطلق ومستبد، ومتدرج في القوة والسلطة، ويجري تحجيمه بأشكال مختلفة كحماية القوي للضعيف، والمودة بين الكبير والصغير[6]، فضلاً عن ما تقدم، يُعتقد بأن النظام الأبوي "مرتبط باكتمال العقل وهكذا فإن شرعية السلطة الأبوية تستند إلى ما يبدو إلى اتفاق حر بين أشخاص مستقلين، وذوي ارادات حرة اتفاق يعطي السلطة لذوي الجدارة، ولذوي القدرة

---

1 Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.),op. cit., pp.93, 95.

وأنظر كذلك: د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 265.

[2] ثريا التركي، وهدى زريق، مصدر سبق ذكره، ص 81.

[3] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 69.

[4] تعقيب الشيخة الطاف سالم العلي الصباح على: د. هشام شرابي، الطفل العربي ومعضلات المجمع البطريكي، مصدر سبق ذكره، ص 28- 30.

5 علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 82، 86، 90- 91.

(6) ثريا التركي وهدى زريق، مصدر سبق ذكره، ص 79.

على حماية الآخرين. فالنساء مثلا تابعات (ومعتمدات) على الرجال في المجتمعات الرعوية؛ ولهذا السبب فهن محرومات من الأسس الموضوعية لكسب المكانة الاجتماعية، ومن ثم عليهن طاعة الرجال"[1].

فضلا عن ما تقدم، يظهر أن هذه الطاعة "التي تظهر باعتبارها اختيارية ونابعة من إرادة حرة للأجدر والأقدر على الحماية تجعل سلوك المرأة المطيعة لزوجها سلوكا مشرفا لها، وكل هذا يمثل محددات على ممارسة السلطة تعدل اطلاقيتها واستبدادها وتزيد فاعليتها، ومع ذلك فإن العقل يظل مجرد قيمة واحدة، وإن كانت أساسية ضمن نظام قيمي عام يحدد السلوك العاقل، والسلوك غير العاقل الذي يتفاوت بحسب الطبقة والثقافة، لكنه يعمل في كل الأحوال كمحدد من محددات النظام الأبوي"[2]. (مع الأخذ بنظر الاعتبار أن المرأة في ظل هذا النظام حافظت على حياة زوجية وعفة مع سيطرة الأب او الزوج فيه عكس النظام الأبوي الحديث الذي لا تضمن مثل ذلك في ظل سيطرة رب العمل).

فضلا عن ما تقدم، ترى الدراسة نفسها أن السلطة في النظام الأبوي التقليدي موجود في مجتمعات أخرى متقدمة ولكن الفرق أنها انتقلت من الأب إلى صاحب العمل أو الرأسمالي في نظام أبوي حديث[3] الذي يتميز بصفات أسوء من سابقه. فالمعيار الوحيد في هذا النظام هو العمل مقابل مال مع لجوء الرأسمالي إلى مختلف الحيل والدسائس للتخلص من واجباته مثل توفير ضمان صحي ووضع شروط قاسية في العمل. ويحاول أن يخنف هذا النظام من مساؤه عن طريق نظام الدعم الاجتماعي. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أنه في ظل هذا النظام الأبوي الحديث ضمنت المرأة، كما في الغرب، حريتها الجنسية وكفل لها القانون مساواتها مع الرجل من الناحية القانونية، ولكن خسرت من الناحية الاجتماعية ضمان حياة زوجية مستمرة من الناحية الواقعية. وأعتقد أن السبب في ذلك هو الرفض والتمرد غير المعلن والرسمي من قبل الرجل للمساواة مع المرأة. هذا وبالكاد تحصل المرأة على عشيق يعاشرها ويعيش معها في مكان واحد، وأحيانا تضطر للقبول بعشيق من أجل التخفيف من تكاليف الحياة الغالية، وخصوصا السكن. في حين أن المرأة في الشرق تنازلت من بعض حقوقها في السلطة والمسؤولية لكن ضمنت حياة زوجية وأسرة مستقرة وذي كرامة ومحترمة.

فضلا عن كل ما تقدم، إذا كانت النساء غير متساوية مع الرجل في الحقوق والواجبات في المجتمعات العربية فهل الحال كذلك في الغرب؟ قد تكون المرأة في الغرب متساوية على مستوى الجانب القانوني وعلى الصعيد الرسمي ولكن، كما ذكرنا، فقدت من الناحية الواقعية حقوقها في ضمان أسرة مستقرة. ولذلك ظهرت في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية حركات دينية واجتماعية جديدة تؤكد على العفة والأسرة والزواج.

---

(1) المصدر السابق، ص 79- 80.
(2) المصدر نفسه، 79- 80.
(3) المصدر نفسه، ص 79.

يظهر من الرد الأخير على الانتقادات التي توجه للنظام الأبوي التقليدي أن الأخير يتضمن في داخله أصلا صراع من أجل ضمان تفوق سيطرة الرجل على الصغار من الذكور والإناث صغاراً وكباراً في القوة والأصل والثروة والنفوذ، ولكن في الوقت نفسه فأن هذا النظام قائم على رضى الذكور الصغار والمرأة طالما أن الذكور الكبار قادرين على الإدارة الرشيدة للسلطة، غير المطلقة والمستبدة والمتدرجة، وحماية الضعيف، والمودة مع الصغير، وحماية المرأة وضمان معيشتها ومعاملتها معاملة حسنة مما يجعلها توافق على طاعة الذكور والخضوع لهم.

وقد يساعدنا التعليل الأخير، على تفهم نتائج أحدى الدراسات الخليجية، إذ توصلت هذه الدراسة إلى موافقة 93,3٪ من الكويتيات على أن يتولى أو يدير رب الأسرة الذكر شؤون المرأة مقابل 100٪ من النساء السعوديات، و88,7٪ من القطريات، و87,5٪ من الإماراتيات[1]، أي أن الذكور هو الذي يتخذ دوما القرارات الأسرية[2].

يُفهم من نتائج الدراسة الأخيرة قبول المرأة بسيطرة الرجل في اتخاذ القرارات الأسرية، الذي قد يفسر كما قلنا على أساس الخصائص الإيجابية التي يتحلى بها النظام الأبوي الذكوري.

وهذا ما أكدته دراسة خليجية أخرى حين عللت قبول الإناث بالأمر الواقع، المتمثل بعدم المساواة بين الجنسين، والذي تعكسه سيطرة الذكور في مجتمعاتهن، إلى طابع المحافظة الذي تتميز به الإناث في هذه المنطقة، رغم ادعاء البحرينيات والإماراتيات بالمساواة مع الرجل[3]. فقد تبين من هذه الدراسة الخليجية أن حوالي 79٪ من عينة المبحوثات من النساء يشعرن بالمساواة مع الرجال داخل الأسرة في مجال الواجبات والمسؤوليات، فقد سجلت 75٪ من النساء الإماراتيات الشعور الأقوى بالمساواة مع الرجال، بالمقارنة مع 70٪ من الكويتيات، وبالمقارنة مع 66,7٪ من نظيراتهم البحرينيات، و59,6٪ من القطريات، و50٪ من السعوديات. وأيدت بصعوبة 33,3٪ من البحرينيات بأنهن شعرن بالإجبار والالتزام إلى أسرهن في مواضيع شخصية مثل الطلاق والتعليم، مقابل 68,4٪ من الكويتيات، و50٪ من الإماراتيات، و90٪ من السعوديات، و66,1٪ من القطريات[4].

ولكن ترى هذه الدراسة نفسها، أنه بالرغم من أن هذه النتيجة تظهر بأن بعض النساء في مجتمعات الخليج العربية أظهرن أكثر تحررا من نظيراتهن وعدم قبولهن بحقيقة

---

(1) Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.)op. cit., p.98.

(2) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 53.

[3] Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in :Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op. cit., op.93-97.

[4] Ibid, pp.97-98.

في مواضيع شخصية مثل الطلاق والتعليم مقابل 68,4٪ من الكويتيات، و50٪ من الإماراتيات، و90٪ من السعوديات، و66,1٪ من القطريات [1].

ولكن ترى هذه الدراسة نفسها، أنه بالرغم من أن هذه النتيجة تظهر بأن بعض النساء في مجتمعات الخليج العربية أظهرن أكثر تحررا من نظيراتهن وعدم قبولهن بحقيقة سيطرة الذكور في مجتمعاتهن، إلا أنها بالنتيجة سلمن بتفوق الذكور عليهن، وفي هذا الصدد ترى الدراسة عينها: "صحيح أن هناك في البحرين حركة نسوية حقيقية لكنها غير فعالة، ومازال ذكرّ الحركة النسوية يثير ردود أفعال سلبية عند أكثر الرجال والنساء تجاه ما قد يُعد مبالغة أو تطرفاً في مجال التحرر النسوي العام، يشبه إعلان الحرب على الرجال والمجتمع ومؤسساته، ولا يمكن النظر إلى ردود الفعل هذه من دون الإشارة إلى أنها تعبر عن خوف عميق من إمكانية زعزعة دعائم النظام الأبوي الذي بُنيَ منذ آلاف السنين، نظام هيمنة ذكورية ظل متماسكاً برغم الثورات والتطورات التكنولوجية التي حصلت على مر القرون الماضية" [2]. ودعمت دراسة أخرى ما تقدم، فوجدت بأنه بالرغم من أن النساء البحرينيات هن الأكثر تحررا في مجتمعات الخليج العربية، إلا أنهن لم يتفقن مع الفكرة التي تشير إلى أن معظم النساء في دول الخليج العربية تريد أن تتحرر. وقد رفضت معظم السعوديات بشكل كبير جدا فكرة التغيير في وضعها الحالي بالمقارنة مع نسبة 50٪ من نظيراتهن البحرينيات والنساء في باقي الدول العربية الخليجية [3].

يُخلص من ما تقدم من الدراستين الأخيرتين إلى قبول المراة الخليجية بالقيم والتقاليد الأبوية نتيجة طابعها المحافظ، رغم وجود بعض الحراك الاجتماعي للتخفيف من تأثير المتغير الثقافي، المتضمن للقيم والتقاليد الأبوية، التي تشجع على تفوق الذكور على الإناث في مجال السلطة والمسؤولية. وتتشابه نتيجة أحدى الدراستين الأخيرتين مع بعض تلك التي سبقتها بالإشارة إلى تأثير متغير الجنس في تفوق الذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية.

وما يخلص إليه من كل ما تقدم من هذه الدراسات الخليجية الخمسة، أن للمتغير الثقافي، من قيم وعادات وتقاليد أبوية، ومتغير الجنس، كما في قبولها بسيطرة الرجل في اتخاذ القرارات الأسرية وطاعتها لزوجها طاعة تامة في صنع القرارات الأسرية وقبولها بوضعها، ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثر بجميع هذه المتغيرات دوراً في تفوق الرجال على النساء في مجال السلطة والمسؤولية. ويُخلص أيضا إلى واحدة من هذه الدراسات ترى وجود بعض الحراك الاجتماعي في نحو تغير وضع المراة في السلطة والمسؤولية. ولكن نعتقد انه لم يصل إلى

---

[1] Ibid, pp.97-98.

[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 124- 125.

[3] Ahmad J. Dhaher & Maria Al- Salem, "Women in the Gulf", in :Tawfic E. Farah & Yasumasa
Kuroda (eds.),op.cit., p. 104.

درجة بحيث يشكل عامل حاسم في التخفيف أكبر من تفوق الرجل على المرأة في هذا المجال. وتتشابه بعض نتائج هذه الدراسات الخليجية مع بعض تلك الدراسات المصرية والأردنية والجزائرية التي سبقتها في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي، ومتغير التنشئة الاجتماعية، ومتغير الجنس في تفوق الذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية في هذا المجال.

وعلى صعيد الدراسات العربية بشكل عام، يستنتج من أحدى هذه الدراسات إلى أن أسباب التفرقة بين الجنسين لصالح تفوق الذكور على الإناث في مجال السلطة والمسؤولية من المحتمل أن ينسب إلى بعض المتغيرات مثل متغير التنشئة الاجتماعية، والمتغير الجغرافي الريفي، فقد ظهر أن التنشئة الاجتماعية هي المسؤولة عن تخصيص أدوار للذكور وأخرى للإناث والتي تُعد واحدة من أهم التجارب التعليمية للجنسين وخصوصا بالنسبة للإناث وفي الريف، فالإناث تتعود منذ الصغر على التبعية وليس القيادة والمسؤولية واتخاذ القرارات، في حين يتعود الذكور على أنهم وحدهم القادرون على القيام بكل المسؤوليات التي يتطلبها عمل الأب ومساعدته، وحمل أسم العائلة وتخليدها [1].

يُخلص من هذه الدراسة العربية إلى أن متغيرات من مثل التنشئة الاجتماعية، والمتغير الجغرافي الريفي، ومتغير جنس الفرد كونه ذكراً أو أنثى، من المحتمل أن تفسر لنا أسباب تفوق الذكور على الإناث في مجال السلطة والمسؤولية. وهذه الدراسة أيضا تلتقي في بعض نتائجها مع بعض تلك التي سبقتها من الدراسات العربية المصرية والأردنية والجزائرية والخليجية في تعليل أصل تفوق الذكور على الإناث في مجال السلطة والمسؤولية عندما أشارة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية، والمتغير الجغرافي الريفي، ومتغير الجنس.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة عربية أخرى، إلى أن أحد خصائص النظام الأبوي في المجتمعات العربية هي خاصية الطاعة، كما في طاعة المرأة لزوجها وأبيها وأخيها وقريبها، وطاعة الصغير للكبير [2].

يفهم من الدراسة الأخيرة، أن المتغير الثقافي، الذي يشمل النظام أو القيم والتقاليد الأبوية يمكن أن يفسر تفوق الرجل على المرأة في السلطة والمسؤولية. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع بعض نتائج الدراسة العربية التي سبقتها فضلا عن بعض نتائج الدراسات العربية المصرية والأردنية والجزائرية والخليجية التي سبقتها في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي في هذا المجال.

وما يُخلص إليه من الدراستين الدربيتين، التي تناولت المجتمعات العربية ككتلة واحدة، أن لمتغيرات التنشئة الاجتماعية، والمتغير الجغرافي الريفي، والمتغير الثقافي تأثيراً في تفوق الرجل على المرأة في مجال السلطة والمسؤولية. وتتشابه بعض نتائجها مع بعض نتائج

---

[1] د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(2) ثريا التركي، وهدى رزيق، مصدر سبق ذكره، ص 79- 80.

الدراسات العربية التي سبقتها، المصرية والأردنية، الجزائرية، والخليجية في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي، والمتغير الجغرافي الريفي، ومتغير الجنس، ومتغير التنشئة الاجتماعية.

وما يُمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب، ومن المجاميع الخمسة للدراسات العربية، المصرية، والأردنية، والجزائرية، والخليجية، وعموم الدراسات العربية التي تناولت المجتمعات العربية كمجتمعات ذات خصائص واحدة، وجود بعض العوامل والأسباب أو المتغيرات التي أدت إلى تفوق الرجل على المرأة في مجال السلطة والمسؤولية. ومن بين هذه المتغيرات يُذكر المتغير الثقافي، بما فيه من القيم والمعتقدات الأبوية والإقطاعية، والمتغير الديني، والجنسي، والخصائص الشخصية للمرأة، ومتغير التراكم التاريخي للمتغير الثقافي، وخبرات الفرد في التنشئة، والمتغير السياسي، ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثر والمؤثر في جميع هذه المتغيرات.

ونخلص أيضا إلى أنه في الوقت الذي اتفقت حوالي خمسة دراسات على تأثير المتغير الجغرافي الريفي في تفوق الرجل على المرأة في السلطة والمسؤولية، وأشارت دراسة واحدة إلى عدم وجود تأثير للمتغير الجغرافي كما في السكن في المدينة في التخفيف من تفوق الذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية، فأن دراسة واحدة أشارت إلى وجود تأثير للمتغير الأخير في هذا المجال. وفي الوقت الذي اتفقت حوالي ثلاثة دراسات على تأثير المتغير الاقتصادي الاجتماعي الضعيف للأسرة في زيادة سلطة الرجال على النساء، وأشارت دراسة واحدة إلى عدم وجود تأثير للمتغير الاقتصادي الاجتماعي المتوسط في التخفيف من تفوق الرجال على النساء في السلطة والمسؤولية، فأن دراسة واحدة أشارت إلى وجود مثل هذا التأثير للمتغير الأخير في هذا المجال. فضلا عن أنه لم يكن لمتغير الحراك الاقتصادي الاجتماعي كما في عمل وتعليم المرأة تأثيراً في التخفيف من هذا التفوق الذكوري. وهذا من المحتمل يعني وجود متغيرات أو أسباب حاسمة أو مستقلة لها تأثير الأكبر في تفوق الذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية، في حين وجود أخرى داعمة لها، وعدم وجود تأثير بارز للأخرى، كما سنأتي على مناقشة ذلك بالتفصيل في نهاية هذا الفصل.

وما يُمكن أن يُخلص إليه أيضا من كل ما تقدم في هذا المطلب، من جميع الدراسات العربية الخمسة المصرية، والأردنية، والجزائرية، والخليجية، وعموم الدراسات العربية أنها اتفقت وتشابهت في معظم النتائج التي توصلت إليها في تعليل أسباب تفوق الرجل على المرأة في السلطة والمسؤولية في المجتمعات العربية. فقد أشارت معظم هذه الدراسات إلى تأثير متغيري الثقافة العامة والتنشئة الاجتماعية، وأشارت ثلاثة منها إلى تأثير المتغير الاقتصادي الاجتماعي، وأشارت اثنين منها إلى تأثير المتغير الديني في هذا المجال.

ما يمكن أن يُخلص إليه أيضا أن تشابه هذه الدراسات في النتائج التي توصلت إليها من المحتمل جداً أن يؤشر نتيجتين اخرتين: أولها: هو من المحتمل جداً تشابه مجتمعات الدراسة في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المكونة لها، وثانيها: هو من المحتمل

جداً أن التشابه في نتائج هذه الدراسات يعزز من تصنيف المتغيرات المؤثرة إلى متغيرات مستقلة وأخرى
ساندة، وأخرى غير مؤثرة أو ذات تأثير خفيف.

وبعد دارسة التفرقة بين الجنسين في مجال السلطة والمسؤولية، يبقى دراسة تلك التفرقة في مجال آخر، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب الثالث.

المطلب الثالث

أصل التفرقة بين الجنسين في مجال الحقوق

افترضت بعض الدراسات تراجع حقوق المرأة بالمقارنة مع الرجل في بعض المجالات من قبيل المنزلة الاجتماعية، وتقسيم الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، والسلطة والمسؤولية، كما في العمل وأجوره وتحديد نوعه، والتعليم، إسن الزواج، وعدد الزوجات، والطلاق، ومنح الرجل حقوقا أكثر من المرأة، وحق توجيه الذكور للإناث يعود إلى متغيرات تتعلق بالجنس، والمتغير الثقافي، والدين، والسكن في الريف، والتنشئة الاجتماعية، والصراع من أجل البقاء، وغيرها. وفيما يلي دراسة لتأثير مثل هذه المتغيرات.

فعلى صعيد المجتمع المصري، توصلت أحدى الدراسات المصرية إلى أن سبب احتمال استمرار تراجع حقوق المرأة أمام الرجل هو مقاومة الرجل للتغير في وضعه فضلا عن قبول النساء بواقعهن وعدم الرغبة في تغيره [1]، وتوصلت دراسة أخرى إلى من بين أسباب رفض عمل الزوجة هو المتغير الديني والمعتقدات، التي ترى بأن المرأة خلقت للبيت وتربية أولادها ورعاية زوجها وإمكانية فسادها خلقيا، فقد توصلت هذه الدراسة إلى اعتقاد نسبة 60,8٪ من المبحوثين بأن المرأة خلقت للبيت، واعتقاد نسبة 3,4٪ بأن تربية أولادها ورعاية زوجها أهم من العمل واعتقاد نسبة 8,6٪ بأن العمل خارج المنزل يفسد أخلاق المرأة، هذا وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن 65,5٪ من جمهور البحث توافق على عمل المرأة خارج المنزل مقابل رفض 34,5٪ لعمل المرأة خارج المنزل. ويلاحظ من البيانات بأن 38٪ من عينة طلاب الجماعات الإسلامية توافق على عمل المرأة. ويرفض 65,5٪ من المبحوثين عدم توظيف المرأة أطلاقا، مقابل موافقة 17,2٪ موافقة تامة و 17,2٪ موافقة نسبية على عدم توظيفها. والملاحظ أن 38٪ من طلاب الجامعات الإسلامية ترفض فكرة عدم توظيف المرأة، مقابل 71٪ من جمهور الطلاب [2].

يُخلص من ما تقدم من هاتين الدراستين المصريتين إلى أن هناك بعض المتغيرات هي المسؤولة عن تفوق الرجل على المرأة في الحقوق، ومن بينها متغير الجنس، كما في مقاومة

---

[1] د.محمد عماد الدين إسماعيل وزملاءه، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، مصدر سبق ذكره، ص 220.

[2] محمد أحمد بيومي، مصدر سبق ذكره، ص 145- 146.

الرجل لتتنازل عن تفوقه على المرأة في الحقوق، وقبول بعض النساء بهذا الواقع ومقاومة التغير، فضلا عن متغير الدين، والمتغير الثقافي، من معتقدات، التي ترى بأن المرأة خلقت للبيت وأن تربية أولادها ورعاية زوجها أهم من العمل، وإمكانية فسادها خلقيا في مكان العمل رغم وجود تأثير طفيف لمتغير الحراك الاجتماعي، كما في موافقة غالبية المبحوثين على عمل المرأة ورفضهم لعدم توظيف المرأة أطلاقا، وظهر أن أكثر المعارضين لعمل المرأة والمؤيدين لتحديد وظائف معينة المرأة بعيداً عن عمل الرجال هم من المبحوثين الطلاب المنتمين إلى الجماعات الإسلامية.

وبالرغم من أن هناك اعتراضا ما على عمل المرأة فأن الموافقة على تعليمها تعليماً جامعيا يختلف كثيراً. فقد توصلت الدراسة الأخيرة عينها إلى موافقة 89,5٪ من جمهور البحث على تعليم المرأة تعليماً جامعيا، بضمنها موافقة 81٪ من المبحوثين من الطلاب المنتمين الجماعات الإسلامية، في مقابل رفض 10,5٪ من المبحوثين معللين ذلك بأن الرجل أحق بالمكان الذي تأخذه المرأة في الجامعة. من ناحية أخرى، توصلت الدراسة عينها إلى موافقة 82,5٪ من المبحوثين على زواج الابن من فتاة متعلمة في مقابل رفض 17,5٪ منهم. ويرجع 65,7٪ من المبحوثين ذلك إلى أسباب تتعلق بأن الفتاة خلقت للبيت فقط ورعاية أسرتها، ويرجع 34,2٪ من المبحوثين إلى الاعتقاد بأن التعليم افسد أخلاق المرأة [1].

ويرفض 100٪ من الطلاب المنتمين للجماعات الإسلامية الاختلاط بين الجنسين في التعليم في مقابل رفض 18٪ من جمهور الطلاب، ويفسر ما نسبته 68,1٪ من المبحوثين عدم موافقتهم على الاختلاط بين الجنسين إلى أن الدين يحرم الاختلاط بين الجنسين، مقابل تفسير نسبة 31,8٪ منهم إلى الاعتقاد بأن الاختلاط يشجع على فساد المرأة والرجل، ومقابل تفسير ما نسبته 23,8٪ منهم بأن التعلم في الجامعة يفسد أخلاق المرأة. ولا يوافق 56٪ من جمهور البحث على أن يأخذ الرجل أجرا اكبر من المرأة عن نفس العمل، بضمنها عدم موافقة 50٪ من الجماعات الإسلامية و65٪ من جمهور الطلاب. وأخيرا ترفض نسبة 19,20٪ من جمهور البحث تحديد وظائف معينة للمرأة، مقابل موافقة 94٪ من المبحوثين من الجماعات الإسلامية على ذلك، وموافقة 76٪ من جمهور الطلاب [2].

يُخلص مما تقدم وفقا لهذه الدراسة الأخيرة أن متغير الصراع من أجل البقاء قد يفسر لنا الرأي الذي يعتقد بأن الرجل أحق بالمكان الذي تأخذه المرأة في التعليم، أما المتغير الديني فقد يفسر لنا التأثير السلبي على حقوق المرأة في قضية العمل والأجور وتحديد وظائف معينة للمرأة، حيث وفقا لتفسيرات المبحوثين يرون أن الدين يحرم الاختلاط بين الجنسين، والاعتقاد أن الاختلاط يشجع على فساد المرأة والرجل، وبأن التعلم في الجامعة يفسد أخلاق

---

[1] المصدر السابق، ص 145- 146.
[2] المصدر نفسه، ص 145- 146.

المرأة. ولكن مع ذلك ظهر وجود تأثيرا إيجابي لمتغير الحراك الاجتماعي نحو مزيداً من حقوق المرأة، كما في عدم الاعتراض على تعليم المرأة.

وعلى صعيد حقوق المرأة في تقرير سن الزواج والموافقة على الزواج، والزواج بأكثر من امرأة، والطلاق، والحقوق بشكل عام، توصلت الدراسة نفسها إلى موافقة 45,2٪ من جمهور البحث على تحديد سن 18 سنة كحد أدنى لزواج الفتاة. وقد امتثل 42٪ من المبحوثين من الطلاب المنتمين الجماعات الإسلامية إلى فرض زواج شخصي معترض عليه مقابل امتثال 70٪ من جمهور الطلاب. ويرفض 78٪ من جمهور البحث تشجيع الزواج بأكثر من واحدة، مقابل موافقة 38٪ من المبحوثين الطلاب المنتمين إلى الجماعات الإسلامية وموافقة 14٪ من جمهور الطلاب. ويوافق 73,2٪ من المبحوثين بشكل عام على حرية الرجل في الطلاق، بضمنها موافقة 100٪ من المبحوثين الطلاب المنتمين إلى الجماعات الإسلامية، و68٪ من جمهور الطلاب. ويوافق 40,5٪ من جمهور البحث بمنح الرجل حقوقا أكثر من المرأة، مقابل 37,5٪ ممن وافق موافقة نسبية على ذلك، ورفض 22٪ من المبحوثين. وقد وافق 48٪ من المبحوثين الطلاب من الجماعات الإسلامية على ذلك مقابل موافقة 29٪ من جمهور الطلاب [1].

يُخلص مما تقدم من نتائج هذه الدراسة الأخيرة إلى أن للمتغير الديني تأثيراً في حقوق المرأة في مسألة الزواج والطلاق فقد سجل المبحوثين من الطلاب المنتمين إلى الجماعات الإسلامية نسبة أكبر في الموافقة من جمهور البحث في حق الرجل بالزواج من أكثر من امرأة والموافقة على حق الرجل وحده في قضية الطلاق. هذا وسجل غالبية المبحوثين رفض لتقييد حرية الرجل في الطلاق وهذا يشير إلى تأثير المتغير الثقافي، من العادات والتقاليد على جمهور البحث عموما. كما يظهر لنا تأثير المتغير الثقافي، من العادات والتقاليد واضحا حيث وافق غالبية المبحوثين على منح الرجل حقوقا أكثر من المرأة، ويتضح أيضا تأثير المتغير الديني في هذا المجال حيث كانت نسبة موافقة المبحوثين من الجماعات الإسلامية أعلى من نظيرتها من جمهور الطلاب. بعبارة أخرى ظهر للمتغيرين الديني والثقافي تأثيراً على تمتع المرأة بحقوق أقل من الرجل.

وما يُخلص إليه من كل نتائج الدراسة المصرية الأخيرة إلى أن لمتغيرات مثل المتغير الثقافي، والمتغير الديني، والصراع من أجل التفوق تأثيراً في تفوق الذكور على الإناث في الحقوق، مع وجود بعض الحراك الاجتماعي للتخفيف من هذا التفوق.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية أخرى إلى أن المتغير الجغرافي الريفي يمكن أن يفسر لنا تراجع حقوق المرأة بالمقارنة مع الرجل، فقد وجدت هذه الدراسة أن الأسرة المصرية التقليدية (أي في الريف أساساً كما في محافظة الفيوم والمنوفية والمينا وربما في الطبقات

---

[1] المصدر السابق، ص 147.

الدنيا والوسطى الصغيرة في الحضر أيضا) تفضل الذكر على الأنثى، وتفضل الذكر الكبير على الذكر الصغير [1].

يُخلص من الدراسة المصرية الأخيرة إلى أن للمتغير الجغرافي الريفي تأثيرا سلبيا على حقوق المرأة في المجتمع المصري، وعدم وجود تأثير إيجابي للمتغير الاقتصادي الاجتماعي للطبقة الوسطى الصغيرة، والجغرافي للسكن في المدينة في تحسين حقوق المرأة.

يُخلص من كل ما تقدم من جميع الدراسات المصرية الثلاثة إلى أن لبعض المتغيرات تأثيرا في تمتع الذكور بحقوق أكثر من المرأة، لعل من بينها متغير الصراع من أجل البقاء، والخصائص الشخصية للمرأة كما في قبولها بواقعها، والمتغير الديني، والمتغير الثقافي من قيم وتقاليد أبوية، والمتغير الجغرافي الريفي، ومتغير الوضع الاقتصادي الاجتماعي الضعيف. هذا وتبين عدم وجود تأثير إيجابي لمن لهم وضع اقتصادي اجتماعي متوسط وساكنين في المدينة في تغير نظرتهم على إعطاء مزيداً من الحقوق للمرأة.

وعلى مستوى المجتمع الجزائري، يُعتقد وفق دراسة جزائرية أن تراجع حقوق المرأة في مجال حرية الحركة والتصرف، والميراث، والتعليم، والعمل، هو نتيجة بعض المتغيرات مثل الثقافة العربية الإسلامية، والتقاليد، والنظام الأبوي، والعامل الخارجي، متمثلا بالاحتلال الفرنسي، والتنشئة الاجتماعية، فقد وجدت هذه الدراسة أن الفتاة الجزائرية كانت تمنع من الخروج، ولم يكن لها أي رأي أو اختيار في أمر الزواج، ومحرومة من التعليم، ولا يحق لها دخول الكتّاب ولا الزوايا التعليمية [2]، وترى الدراسة نفسها أنه بالرغم من تأكيد الإسلام كما جاء في القرآن الكريم على حق المرأة في الميراث إلا أن العديد من العائلات تسعى بواسطة التربية والزواج إلى إقناع المرأة بعدم المطالبة بنصيبها، هذا بالإضافة إلى بعد اجتماعي آخر يتمثل في النظام الأبوي الذي تقوم عليه التربية الاجتماعية، ففي التنظيم الاجتماعي لبلدان المغرب الثلاثة يعطي الرجل النفوذ المطلق، سواء أكان في العائلة أم في المجتمع ذلك لأن النظرة السائدة هي كون الرجل رمز لاستمرار العائلة والمحافظة عليها بكل ما ترث من أسم وممتلكات. فوجودها في العائلة، ما هو إلاّ مرحلة مؤقتة تمر بها في انتظار وضعها الحقيقي والمعترف به، وهو وضعها كزوجة، وكأم لذكور بالدرجة الأولى. كما عزت الدراسة قلة نسبة الإناث في التعليم مع تقدم المستوى التعليمي إلى سرعة تزوج الفتيات في سن مبكرة والاكتفاء بالابتدائي حسب رغبة الأهل واستنادا إلى تنشئتهن الاجتماعية. إذ توصلت الدراسة نفسها إلى أنه في الثقافة العربية الإسلامية، تنشأ الفتيات على فكرة أن الزواج هو الهدف الرئيسي الوحيد في الحياة، ولهذا نجد النساء يهيئن له منذ الصغر نفسيا وماديا لذلك. فضلا عن ما تقدم، ترى الدراسة عينها، أنه على غرار التعليم، ارتبط العمل النسوي في المجتمعات العربية إلى حد بعيد بالعادات والتقاليد التي ترى أن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت، وأن دورها الرئيسي يكمن

---

[1] د. محمد الجوهري وآخرون، مصدر سبق ذكره، 131- 132.
[2] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 52.

في رعاية الزوج والأطفال، وباعتبار الرجل هو العنصر الرئيسي وصاحب السلطة والنفوذ في البيت، فأن خروج المرأة إلى العمل أصبح يهدد نوعا ما الجانب المادي من نفوذه والمستمد من خلال إنفاق الرجل على أهل بيته. وهذا قد يؤدي إلى خلق اضطرابات داخل العائلة تجعل النساء تفكر في التنازل عن حقهن في العمل [1].

يُخلص مما تقدم من الدراسة الجزائرية أن المتغير الديني كما في التشجيع على الزواج المبكر، والثقافي، بضمنه التقاليد والنظام الأبوي، والمتغير الأجنبي متمثلا بالاحتلال الفرنسي، ومتغير التنشئة الاجتماعية يُمكن أن تفسر لنا أسباب تراجع حقوق المرأة في مجال حرية الحركة والتصرف والميراث والتعليم والعمل. وتتشابه بعض نتائج هذه الدراسة الجزائرية مع بعض نتائج الدراسات المصرية السابقة في تفسير تفوق الذكور على الإناث في الحقوق عندما أشارت إلى تأثير متغير الدين ومتغير الثقافة.

وعللت دراسة شملت المجتمع الليبي أسباب ظلم المرأة واستعبادها إلى الثقافة السائدة بما فيها القيم، والمتغير الديني، إذ ترى الدراسة أن: "الزوج لا يمثل ظلم المرأة واستعبادها، بل الثقافة السائدة هي المسؤولة عن هذا بدليل أن ظلم واستعباد المرأة يقع من الأهل حتى قبل الزواج، وما ظلم واستعباد الزوج إلا محاكاة له في الواقع وخضوعاً للقيم السائدة" [2]. وترى الدراسة نفسها أن للمتغير الديني كما هو الحال مع انتشار الديانة المجوسية في الشمال الأفريقي وتفاعلها مع الدين الإسلامي والثقافة السائدة هي المسؤولة عن تحريم المرأة من الميراث، وفق هذه الدراسة فإن الديانة المجوسية الأكثر انتشاراً في الشمال الأفريقي، من بين خصائص أخرى لها، تحرم المرأة من الميراث، وعندما تفاعلت مع الدين الإسلامي أنجبت إسلاماً مغاربياً يحرم ميراث المرأة. ولكن مع ذلك ترى الدراسة نفسها إن التصوف بشقيه تصوف العوام وتصوف الخواص لا يمثل روح الدين الإسلامي، فالثقافة السائدة التي تهمش المرأة ليست من الدين في شيء، بل هي نتاج تفاعل خليط من ديانات قديمة كانت سائدة في المغرب العربي قبل الإسلام؛ تلك التي لا تحترم المرأة وتحرمها من الميراث، تفاعلت مع الدين الإسلامي في جوانب وتعارضت في جوانب أخرى [3].

يُخلص من الدراسة الليبية، أن المتغيرين الديني والثقافي والمتغير الأجنبي، متمثلا بديانته الدخيلة، يمكن أن يفسر لنا تفوق الرجل على المرأة في مجال الحقوق. ومرة أخرى فأن بعض نتائج هذه الدراسة تلتقي مع بعض نتائج الدراسات السابقة، المصرية والجزائرية، على مستوى تعليل أصل التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل في الحقوق عندما تنسبها إلى المتغيرين الديني والثقافي، وتتشابه مع الدراسة الجزائرية في الإشارة إلى تأثير المتغير الأجنبي.

---

[1] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 31، 35، 36، 38.
[2] يوسف عمر الغزال، مصدر سبق ذكره، ص 137.
[3] المصدر السابق، ص 133- 134.

وعلى مستوى المجتمع اليمني، يُفهم من دراسة يمنية أن المعتقدات الراسخة والمتوارثة، والتنشئة الاجتماعية على هذه المعتقدات، والأسرة كهيئة تنشئة اجتماعية، والمتغير الجغرافي، هي من بين المتغيرات التي قلصت من حقوق المرأة في المجتمع اليمني في مجال العمل والتعليم والزواج والتنقل. إذ ترى هذه الدراسة أن تقسيم العمل الاجتماعي بين الرجل والمرأة قد انعكس على مسألة تعليم الإناث، فقيم العمل التقليدية حصرت عمل الإناث في أطار المنزل، خاصة داخل المدن، كما أن انعدام فرص التعليم للذكور والإناث على السواء في الريف اليمني قد جعل تعليم الإناث محصوراً في شرائح محدودة في المجتمع، كما أن بعض الأسر لا زالت تقاوم فكرة مواصلة الأنثى في اليمن للتعليم الجامعي لأنه يسمح بالاختلاط بالذكور في حين شكل الزواج المبكر أحد العوامل الرئيسية لتوقف الإناث عن مواصلة التحصيل الدراسي، فضلا عن ما تقدم، يسود اعتقاد راسخ ومتوارث لدى معظم أفراد المجتمع اليمني أن العمل خارج المنزل بأجر يقوم به الذكور دون الإناث، وتم ترسيخ وتجسيد هذا الاعتقاد من خلال مفهوم الاختلاط بالذكور وعدم جواز انتقال المرأة إلا بمحرم. وقد تعميق هذا المفهوم من خلال التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة ومن خلال العلاقات الاجتماعية المختلفة [1].

يُخلص من الدراسة اليمنية إلى أن المتغير الثقافي من معتقدات، وتراكمها عبر الوراثة، ومتغير التنشئة الاجتماعية على هذه المعتقدات، ومتغير دور الأسرة كهيئة تنشئة اجتماعية، والمتغير الجغرافي الريفي والسكن في المدينة على حد سواء، هي من بين المتغيرات التي تفسر لنا أصل التفاوت بين الرجل والمرأة لصالح الرجل في مجال حقوق المرأة في العمل والتعليم والتنقل والزواج. ويمكن القول أيضا أن معظم نتائج هذه الدراسة تتشابه مع بعض نتائج الدراسات السابقة المصرية والتونسية والجزائرية والليبية في تفسير أصل التفاوت بين الجنسين لصالح الرجل في الحقوق الاجتماعية في الإشارة إلى تأثير متغيرات مثل المتغير الثقافي، والمتغير الجغرافي الريفي، ومتغير التنشئة. وقد انفردت هذه الدراسة في الإشارة إلى التأثير السلبي للسكن في المدينة على حقوق المرأة، وهو ما يتناقض مع نتائج الدراسة نفسها في مجالات أخرى ذكرت سابقا في هذه الدراسة، رغم أن ذلك متوقعاً نتيجة امتداد التأثير الثقافي وتأثير التنشئة الاجتماعية وغيرها من العوامل إلى المدن خاصة وأن أصول معظم الساكنين في المدن ينحدرون من أصول ريفية ونتيجة احتمال امتلاك بعض العوامل كالمتغير الثقافي ومتغير التنشئة تأثيراً أكثر من متغير السكن في المدينة في هذا المجال.

وعلى مستوى مجتمعات الخليج العربية، يُعتقد أن بعض المتغيرات تؤثر سلبا على حقوق المرأة في مجال حرية الحركة والتصرف، و المنزلة الاجتماعية، والتخصص في توزيع الوظائف والسلطة والمسؤولية. وفيما يلي دراسة لهذه المتغيرات. فعلى صعيد تأثير المتغير الاقتصادي في تقليص حقوق المرأة، وجدت أحدى هذه الدارسات الخليجية أن عدم ميل المرأة

---

[1] رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 734- 736.

المتعلمة الخليجية إلى العمل خارج المنزل هو أن المرأة المتعلمة لاسيما المتزوجة لا تحتاج إلى مال، إذ إن الهدف من تعليمها هو النهوض بمركزها الاجتماعي وليس تأمين الوظيفة لها [1].

يُخلص من نتيجة الدراسة الأخيرة أن المتغير الاقتصادي الجيد أثر سلباً على حصول المرأة على حقوقها. وهذه النتيجة تتناقض مع بعض نتائج الدراسات المصرية التي بحثت في هذا المجال. وقد يكون متوقعاً نتيجة وجود تأثيرات لعوامل أخرى تمتلك التأثير الأساسي في هذا المجال.

فضلا عن ما تقدم، يعتقد أن القيم الاجتماعية والأبوية تقوم على التباين والتغاير والعزل بين الجنسين، في حين تقوم التنشئة الاجتماعية، تحت تأثير هذه القيم، بأتباع أسلوب يجسد تقسيم العمل بين الرجال والنساء، والتوقعات المجتمعية للأدوار الاجتماعية للجنسين التي تمجد جمعيها قيم الذكورة، وقادت أيضا أساليب التنشئة هذه إلى تمتع الذكور بدور مسيطر ومهيمن بالمقارنة مع الإناث في المجتمع الكويتي، على سبيل المثال[2] وفي هذا الصدد قيل "إن القراءة الاجتماعية المتأنية للمجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمع الخليجي بصفة خاصة تؤكد أن قيم الذكورة (Masculine Values)، مازالت تحتل قمة هرم منظومة القيم الموجهة للبناء الاجتماعي بأنساقه ونظمه وظواهره، ومن جانب آخر فإن قيم الذكورة في المجتمع الكويتي تمثل موروثا ثقافيا كامنا (Latent) داخل نسيج البناء الاجتماعي (Social Structure)، تتجسد صوره واشكاله في أساليب التنشئة الاجتماعية التي تكسبها الأسرة الكويتية لأطفالها ليس منذ لحظة الميلاد فقط، بل منذ اللحظة التي يحدث فيها الحمل"[3].

يُخلص من نتيجة الدراسة الأخيرة إلى تأثير المتغير الثقافي من قيم اجتماعية وابوية وقيم الذكورة، ومتغير التنشئة الاجتماعية، المتأثر بالمتغيرين السابقين في تفوق الذكور على الإناث في الحقوق.

فضلا عن ما تقدم، وفي محاولة أخرى لتعليل تراجع دور المرأة، يُعتقد أن عدم حصول المرأة الكويتية على حقوقها الاجتماعية، حسب وجهة النظر الغربية وبعض الأدبيات هو التقاليد القبلية، والدين، والتنشئة الاجتماعية[4].

يُخلص من الدارسة الأخيرة إلى تأثير المتغير الثقافي من تقاليد قبلية، ومتغير الدين، ومتغير التنشئة الاجتماعية في تمتع المرأة بحقوق أقل من الرجل. وتتشابه الدراسة الأخيرة مع بعض نتائج الدراستين التي سبقتها في الإشارة إلى المتغير الثقافي، ومتغير التنشئة الاجتماعية.

---

[1] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 80- 81.
(2) علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 86- 87، 90.
(3) المصدر السابق، مصدر سبق ذكره، ص 71-72.
(4) باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 91- 92.

وتعزو دراسة أخرى تراجع دور المرأة الحقوقي في مجتمعات الخليج العربية، بالمقارنة مع المجتمعات الغربية، إلى سيادة النظام الأبوي الذي من بين خصائصه، كما ترى هذه الدراسة وأخر، هو السماح بتعدد الزوجات، والتهديد بالطلاق، والجهل الذي يحافظ على تقليد سيادة الذكر على الأنثى في المجتمع[1]، والعزل الجسدي للمرأة وفصل مكان المرأة عن مكان الرجل، وحصر المرأة في المنزل[2].

يُخلص من الدراستين الأخيرتين إلى أن هناك تأثير للمتغير الثقافي، الذي يتضمن النظام الأبوي في تراجع حقوق المرأة في قضية الزواج والطلاق وتفوق الذكور والفصل بين الجنسين وبقاء المرأة في المنزل. وتتشابه نتيجة الدراسة الأخيرة مع بعض تلك اللتان سبقتها في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي.

فضلا عن ما تقدم، يُعتقد ان أساليب التنشئة الاجتماعية هي المسؤولة عن تراجع حقوق المرأة في مجتمعات الخليج العربية، فقد توصلت دراسة سعودية إلى التنشئة في الأسرة السعودية تقوم على أساس التفرقة بين الذكور والإناث أو عدم المساواة بين الأبناء جميعا، والتفضيل بينهم بناءً على أساس الجنس[3]، ودعمت دراسة خليجية أخرى ما تقدم، إذ توصلت إلى أن التنشئة الاجتماعية في مجتمعات الخليج العربية تقوم على التفرقة بين الذكور والإناث[4]، وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا النوع من التنشئة الاجتماعية يؤدي إلى شعور الإناث بالدونية والتقييد أمام الذكور[5].

يُخلص من الدراسات الثلاثة الأخيرة إلى تأثير متغير التنشئة الاجتماعية في تفوق الذكور على الإناث في مجال الحقوق كما في شعورها بعدم المساواة أو الدونية والتقييد أمام الذكور. وتتشابه نتيجة الدراسة الأخيرة مع بعض تلك اللواتي سبقتها في الإشارة الى متغير التنشئة الاجتماعية.

وتتفق العديد من الدراسات[6] أن بعض الأسباب مثل القيم الاجتماعية والعشائرية يُمكن أن تفسر لنا تراجع حقوق المرأة بالمقارنة مع الرجل. وتظهر قوة القيم الاجتماعية البحرينية، على سبيل المثال، التي تعدّ الرجل أقدر على فعل ما لا تستطيع المرأة فعله من خلال

---

(1) Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op. cit., pp.93, 95.

وأنظر كذلك: د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 265.

(2) علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 90- 91. أنظر كذلك: ثريا التركي وهدى رزيق، مصدر سبق ذكره، ص 80- 81.

(3) هناء محمد المطلق، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(4) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(5) د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، كيف نربي أطفالنا؟، مصدر سبق ذكره، ص 119. أنظر كذلك: صفية محمود يوسف جبالي، مصدر سبق ذكره، ص 31- 32.

[6] ومن بين هذه الدارسات، يُذكر: سماء سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 7، 10، وهند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 83، 157. وباقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 90- 91.

عدم استطاعت القوانين الطموحة والمفروضة من البيئة الدولية وبتنفيذ من النظام السياسي البحريني تجاوزها. فالبرغم من القوانين التي شرعت لحماية حقوق المرأة والاتفاقيات التي كفلت المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع البحريني، والتقدم الاجتماعي والصناعي الذي تعيشه، إلا انه يُعتقد أن أحوال المرأة اليوم لا تختلف كثيراً عن قبل، واكبر مؤشر على ذلك، كما يقدم أصحاب هذا الرأي، هو غياب قانون الأحوال الشخصية [1].

يُلخص من نتائج الدراسة الأخيرة أن للمتغير الثقافي من قيم اجتماعية وعشائرية تأثيراً في تمتع الذكور بحقوق أكثر من الإناث، كما تبين أن ليس للمتغير الأجنبي ولا متغير النظام السياسي من تأثير حاسم في التخفيف من تفوق الذكور في هذا المجال. وتتشابه نتيجة الدراسة الأخيرة مع بعض تلك اللواتي سبقتها في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي.

يُخلص من كل ما تقدم، من جميع الدراسات الخليجية السبعة بأن هناك بعض المتغيرات أثرت في مجال تمتع الإناث بحقوق اقل من الذكور. ومن بين هذه المتغيرات يُذكر المتغير الثقافي، من قيم وعادات وتقاليد عشائرية وقبلية وأبوية، ومتغير الدين، ومتغير الوضع الاقتصادي الجيد ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثر بالمتغيرين السابقين. وقد اتفقت معظم نتائج هذه الدارسات على تأثير المتغير الثقافي ومتغير التنشئة الاجتماعية في هذا المجال. وتبين أيضا عدم وجود تأثير للمتغير الاقتصادي الاجتماعي الجيد والمتغير الأجنبي والمتغير السياسي الحكومي الداعم لحقوق المرأة من تأثير حاسم على تحسين حقوق المرأة في مجتمعات الخليج العربية. كما يُخلص إلى تشابه معظم نتائج هذه الدراسات الخليجية مع معظم نتائج ما سبقتها من الدارسات المصرية والجزائرية والليبية، واليمنية في الإشارة إلى متغيرات مثل المتغير الثقافي، ومتغير الدين، ومتغير التنشئة، ولكنها اختلفت مع نتيجة الدراستين الجزائرية والليبية حين أشارت إلى الدور الإيجابي للمتغير الأجنبي في مجال تحسين حقوق المرأة.

وعلى مستوى الدارسات التي تناولت المجتمعات العربية بشكل عامل، يستنتج من أحد هذه الدراسات أن عامل الثقافة العربية، بما فيه من عادات وتقاليد، يمكن أن يفسر لنا عدم الاهتمام بتعليم المرأة وتزويجها مبكرا، فالثقافة الاجتماعية السائدة المتضمنة، من بين مركبات أخرى، العادات والتقاليد، تلعب دورا هاما في تزويج البنت مبكرا، وعدم الاهتمام بتعليمها خوفا عليها من الانحراف [2].

يُخلص من نتائج الدراسة الأخيرة إلى أن المتغير الثقافي يمكن أن يفسر لنا أصل التفرقة بين الجنسين في مجال تمتع الرجل بحقوق أكبر من المرأة في مجال التعليم والزواج. ويمكن القول أيضا هنا أن هذه الدراسة الأخيرة تتطابق في نتيجتها مع بعض نتائج معظم

---

[1] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 119- 120. أنظر كذلك: سعد محسن مطر المولى، النظام السياسي البحريني: دراسة في التطورات والمؤسسات السياسية المعاصرة منذ عام 1990، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص 36.

[2] د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 49.

الدراسات العربية، المصرية، والجزائرية، والليبية، واليمنية، والخليجية، التي سبقتها في الإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي.

بالرغم مما تقدم من تفسيرات قائمة على دراسات ميدانية منشورة وأخرى منشورة لأصل التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل في المجتمعات العربية إلا اننا يمكن أن نؤكد أو نضيف عاملاً آخراً، خصوصاً وأن حوالي ثلاثة من مجاميع الدراسات العربية ذكرت متغير السعي نحو القوة المكانة والهيبة كمؤثر سلبي في منزلة المرأة الاجتماعية، آخذين بنظر الاعتبار، تجاربنا الواقعية الميدانية القائمة على أساس الملاحظة بالمشاركة، إلا وهو متغير الصراع البشري القائمة أصلا على التفرقة بين بني البشر عموما قبل الصراع بين الرجال والنساء تحديداً. فمن واقع ملاحظة العلاقات الإنسانية على المستويات الفردية والمحلية والعالمية يمكن للمراقب أن يلاحظ أن هناك ميل للإنسان للسيطرة على أخيه الإنسان أو للتفوق عليه وحتى استغلاله في شتى الصور بغض النظر عن متغير جنس الفرد كونه رجل أو امرأة. هكذا فأن تدني مكانة المرأة في أي وسط اجتماعي صغيرا أو محلياً كان أم كبيراً أو عالمياً قد يندرج ضمن هذا الإطار. وما يؤكد ما ذهبنا إليه هو اختلاف المنزلة الاجتماعية بين الرجال أنفسهم الذي ينحدرون من جنسية واحدة وبلد واحد ودين واحد وقومية واحدة ولغة واحدة، وما إلى ذلك من عناصر مشتركة، حيث يوجد رجال لهم منزلة اجتماعية أفضل من غيرهم. كما توجد التفرقة بين الرجال أنفسهم على مستوى خارج نطاق مجتمعاتهم المحلية أو السياسية، إذ يمكن ملاحظة تدني منزلة الرجال من المهاجرين في بلاد المهجر مقابل الرجال من سكان البلد الأصلي رغم كونهم يقعون ضمن صنف الذكور أو الجنس نفسه، وتدني منزلة النساء المهاجرات في بلاد المهجر بالمقارنة مع النساء من سكان البلد المضيف رغم أنهم يشتركون في عامل الجنس عينه. حيث أن واحدة من أدوات هذا الصراع هو النظر إلى الآخر سواء رجل أو امرأة على أنه أدنى في المنزلة، من هنا يأتي التمييز أو التفرقة لصالح شخص على حساب آخر وبغض النظر عن جنس الفرد أو خصائصه الشخصية.

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب، إلى وجود تأثيرا لبعض المتغيرات التي يُمكن أن تفسر لنا أسباب تراجع حقوق المرأة في مجال حرية الحركة كالتنقل والتصرف والميراث والتعليم والعمل والزواج. ومن بين هذه الأسباب والعوامل يُذكر متغير الصراع من أجل البقاء، والمتغير الجنسي كما في قبول المرأة بحقوقها الحالية وإصرار الرجال على استمرار الوضع الحقوقي الراهن للمرأة، والمتغير الديني، والمتغير الثقافي، من قيم ومعتقدات وعادات وتقاليد عشائرية وقبلية وأبوية، والمتغير الجغرافي الريفي، ومتغير الوضع الاقتصادي الاجتماعي المتواضع، والمتغير الأجنبي متمثلا بالاحتلال وديانته الدخيلة، ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثر بجميع هذه المتغيرات.

هذا وتبين عدم وجود تأثير إيجابي لمن لهم وضع اقتصادي اجتماعي متوسط وساكنين في المدينة في تغير نظرتهم على إعطاء مزيداً من الحقوق للمرأة. وتبين أيضا عدم

وجود تأثير للمتغير الاقتصادي الاجتماعي الجيد والمتغير الأجنبي والمتغير السياسي الحكومي الداعم لحقوق المرأة من تأثير حاسم في تحسين حقوق المرأة في مجتمعات الخليج العربية.

ويُخلص أيضا من كل ما تقدم في هذا المطلب، على صعيد المجاميع السبعة من الدراسات العربية، المصرية، والجزائرية، والليبية، واليمنية، والخليجية، والأردنية، والعربية التي تناولت عموم المجتمعات العربية، إلى تشابهها في معظم النتائج التي توصلت إليها بشأن تفسير وتحليل أصل التفرقة بين الجنسين في مجال الحقوق. فقد اشتركت ستة من هذه الدراسة في الإشارة إلى دور المتغير الثقافي، واشتركت أربعة منها في الإشارة إلى دور المتغير الديني، واشتركت ثلاثة منها في الإشارة إلى دور متغير التنشئة الاجتماعية، واشتركت اثنين منها في الإشارة إلى المتغير الجغرافي. ولكن ظهر هناك اختلاف بين بعض نتائجها، ففي حين أشارت الدراستين الجزائرية والليبية إلى الدور السلبي للعامل الأجنبي في تراجع حقوق المرأة أشارت بعض الدراسات الخليجية إلى الدور الإيجابي لهذا العامل في محاولة تحسين الوضع الحقوقي للمرأة. وفي الوقت الذي أشارت بعض الدراسات المصرية إلى الدور السلبي للوضع الاقتصادي الاجتماعي المتواضع في تراجع حقوق المرأة توصلت بعض الدراسات الخليجية إلى الدور السلبي للوضع الاقتصادي الجيد في هذا المجال.

وما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المبحث هو وجود بعض المتغيرات التي يمكن أن تفسر لنا أسباب التفرقة بين الرجل والمرأة المتحيزة للرجل في المنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، والحقوق. فقد كان القاسم المشترك لخلاصة نتائج جميع هذه الدراسات العربية في كل مجال من مجالات الدراسة الثلاثة في هذا المبحث هو إشارتها إلى تأثير العامل أو المتغير الثقافي، من قيم ومعتقدات وأعراف وممارسات قبلية وأبوية، والمتغير الديني، ومتغير التنشئة الاجتماعية، والمتغير الجغرافي الريفي، والمتغير الاقتصادي الاجتماعي المتواضع، ومتغير الجنس، ومتغير الخصائص الشخصية للفرد، وتراكم خبرات الفرد في التنشئة الاجتماعية، والمتغير السياسي، ومتغير البحث عن الهيبة والمكانة والقوة. ولكن اختلفت الدراسة الجزائرية مع الدراسات الخليجية في الإشارة إلى أن للحراك الاقتصادي الاجتماعي الجيد دوراً في تحسين منزلة المرأة، واختلفت أيضا بعض نتائج الدراسة اليمنية مع الدراسات المصرية والسورية والجزائرية في إشارتها إلى التأثير الإيجابي لمتغير الدين في تحسين منزلة المرأة الاجتماعية حيث أنها ترى أن العيب ليس في الدين الإسلامي وإنما في الاجتهاد في التفسير والالتفاف عليه، كما اختلفت مع بعض الدراسات الخليجية في إشارتها بالاتفاق مع الدراسة الجزائرية إلى التأثير الإيجابي للحراك الاقتصادي الاجتماعي الجيد في تحسين منزلة المرأة، وفي الذي اتفقت حوالي خمسة دراسات على تأثير المتغير الجغرافي الريفي في تفوق الرجل على المرأة في السلطة والمسؤولية، وأشارت دراسة واحدة إلى عدم وجود تأثير للمتغير الجغرافي كما في السكن في المدينة في التخفيف من تفوق الذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية. فأن دراسة واحدة أشارت إلى وجود تأثير للمتغير الأخير في هذا المجال. وفي الوقت الذي اتفقت

حوالي ثلاثة دراسات على تأثير المتغير الاقتصادي الاجتماعي الضعيف للأسرة في زيادة سلطة الرجال على النساء، وأشارت دراسة واحدة إلى عدم وجود تأثير للمتغير الاقتصادي الاجتماعي المتوسط في التخفيف من تفوق الرجال على النساء في السلطة والمسؤولية، فأن دراسة واحدة أشارت إلى وجود مثل هذا التأثير للمتغير الأخير في هذا المجال.

فضلا عن ما تقدم، تبين أيضا عدم وجود تأثير للمتغير الأجنبي والمتغير السياسي الحكومي الداعم لحقوق المرأة من تأثير حاسم في تحسين حقوق المرأة في مجتمعات الخليج العربية. ولكن في حين أشارت الدراستين الجزائرية والليبية إلى الدور السلبي للعامل الأجنبي في تراجع حقوق المرأة، أشارت بعض الدراسات الخليجية إلى الدور الإيجابي لهذا العامل في محاولة تحسين الوضع الحقوقي للمرأة. وفي الوقت الذي أشارت بعض الدراسات المصرية إلى الدور السلبي للوضع الاقتصادي الاجتماعي المتواضع في تراجع حقوق المرأة توصلت بعض الدراسات الخليجية إلى الدور السلبي للوضع الاقتصادي الجيد في هذا المجال.

فضلا عن كل ما تقدم، نخلصُ في هذا المبحث إلى وجود تشابه في معظم نتائج الدراسة، وأن تشابه هذه الدراسات في النتائج التي توصلت إليها من المحتمل جداً أن يؤشر نتيجتين أخرتين: أولها: هو من المحتمل جداً تشابه مجتمعات الدراسة في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المكونة لها، وثانيها: هو من المحتمل جداً أن التشابه في نتائج هذه الدراسات يعزز من تصنيف المتغيرات المؤثرة إلى متغيرات مستقلة وأخرى ساندة، وأخرى غير مؤثرة او ذات تأثير خفيف.

وبعد أن تبين وجود بعض المتغيرات أو العوامل والأسباب التي تفسر لنا أصل التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل أكثر من المرأة في المجتمعات العربية، يبقى الإجابة على بعض الأسئلة التي وعدنا أن نجيب عليها في نهاية هذا الفصل: أي متغير/ متغيرات أو سبب/ أسباب التي تم ذكرها تؤثر في التفرقة بين الجنسين أكثر من غيرها؟ وما هي العلاقة بين هذه المتغيرات؟

بقدر ما يتعلق الأمر بدرجة تأثير هذه العوامل، يمكن القول في الوقت الذي ظهر أن لبعض هذه المتغيرات تأثيرا أساسياً وأكبر من غيرها، فأن هناك متغيرات أخرى له دور اقل وساند للأساسية. وفي الوقت الذي ظهر وجود تأثير سلبي لمعظم المتغيرات على وضع المرأة في المجالات الستة للدراسة، فأن المتغيرات المؤثرة إيجابياً محدود في العدد ودرجة التأثير. وقد تبين لنا، ونحن نحاول تعليل وتفسير أصل التفاوت بين الجنسين لصالح الرجل في المجالات الستة، إلى وجود بعض المتغيرات التي يمكن أن تعد أسباباً أساسية أو حاسمة التأثير في تفوق الرجال على النساء في هذه المجالات، فالقاسم المشترك لمعظم هذه الدراسات، أن لم نقل كلها، أنها اشتركت بالإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي ومتغير التنشئة الاجتماعية والمتغير الديني والمتغير الريفي، واشتراك أربعة منها بالإشارة إلى متغير جنس الفرد، واشتراك ثلاثة منها بالإشارة إلى

تراكم متغير الثقافة، والمتغير الأجنبي، ومتغير الخصائص الشخصية للمرأة، والوضع الاقتصادي الاجتماعي الضعيف، وإشارة اثنين منها إلى تأثير خبرات التنشئة، والبحث عن المكانة والهيبة والقوة، وحفظ النسل، والصراع من أجل البقاء كمتغيرات مؤثرة لصالح تفوق الرجل على المرأة في مجالات الدراسة الستة. على النقيض مما تقدم، لم يكن لعوامل أو متغيرات أخرى من تأثير ايجابي، على الأقل بشكل حاسم، على تغير موازين التفرقة بين الرجل والمرأة، التي تصب أصلا لصالح الرجل، فقد تبين اشتراك ثلاثة دراسات في الإشارة إلى عدم وجود تأثير إيجابي للمتغير الاقتصادي الجيد، والمتغير الجغرافي للسكن في المدينة، واشتراك اثنين منها في الإشارة إلى عدم وجود تأثير إيجابي لمتغير الجنس كجنس المرأة، والحراك الاقتصادي الاجتماعي، والمتغير الأجنبي، والحكومة، وإشارة واحدة منها إلى عدم وجود تأثير إيجابي لمتغير التعليم في تحسين وضع المرأة مقارنة بالرجل في مجالات الدراسة الستة، ولكن، مع ذلك، اشتركت اثنين منها فقط بالإشارة إلى التأثير الإيجابي لمتغير التعليم في تحسين وضع المرأة في مجال المنزلة الاجتماعية وحرية الحركة.

يُخلص إلى أن المتغير الثقافي والمتغير الديني ومتغير التنشئة والمتغير الريفي تُعد متغيرات أساسية في تفسير أصل تفوق الذكور على الإناث في مظاهر التفرقة الستة، في حين يمكن أن نعد متغير جنس الفرد، وتراكم متغير الثقافة، والمتغير الأجنبي السلبي، ومتغير الخصائص الشخصية للمرأة، والوضع الاقتصادي الاجتماعي الضعيف، وخبرات التنشئة، والبحث عن المكانة والهيبة والقوة، وحفظ النسل، والصراع من أجل البقاء كمتغيرات داعمة أو ساندة للمتغيرات الأساسية التي تفسر لنا أسباب هذا التفوق. ويظهر أحياناً وفي بعض المجتمعات أن للتعليم دوراً ثانوياً في تفسير تحسن وضع المرأة في هذه المجالات. على النقيض مما تقدم، لم تستطيع بعض المتغيرات تفسير أصل هذا التفاوت بين الجنسين، كالمتغير الاقتصادي الجيد، والمتغير الجغرافي للسكن في المدينة، ومتغير الجنس كجنس المرأة، والحراك الاقتصادي الاجتماعي، والمتغير الأجنبي الإيجابي، والحكومة، والتعليم.

وبعد الإجابة على السؤال الأول، يبقى محاولة الإجابة على السؤال الثاني المتعلق بالعلاقة بين هذه المتغيرات المؤثرة في التفرقة بين الجنسين: تشير بعض الدراسات إلى أن التنشئة الاجتماعية، كعملية شاملة لجميع الهيئات أو الأبنية /الهياكل (Structures) وطرق الاكتساب، هي محطة لالتقاء جميع المتغيرات المؤثرة في السلوك الاجتماعي السياسي للفرد والجماعة [1].

---

(1) ، ببعضها فيمكننا أن نستعين باشتقاقنا فكرة من التحليل النفسي السياسي لأستاذنا (هانك دكفخ) Hank (Dekker)، أستاذ علم النفس السياسي في جامعة (لايدن) (Leiden) الهولندية: حول ذلك أنظر:
Henk Dekker, Democratic Citizen Competence: Political-Psychological and Political Socialization Research Perspectives, in: Rrssell F. Farnen, Henk Dekker, Rudiger Meyenberg, Daniel B. German, op.cit, p.398.

ونحاول هنا اختبار أو دراسة العلاقة بين بعض المتغيرات، فعلى مستوى العلاقة بين متغيري الثقافة والتنشئة الاجتماعية، يظهر أن هناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين التنشئة الاجتماعية والثقافة، إذ تؤثر الثقافة في التنشئة الاجتماعية والأخيرة تؤثر في دورها أيضا في الثقافة؛ ولكن كيف يحدث ذلك؟ أن تنشئة الفرد والجماعات والمجتمعات محكومة بتأثير ثقافة معينة بما تشمله من قيم ومعتقدات وممارسات، فالتنشئة الاجتماعية لا تتم بمعزل عن تأثير ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد. وعندما تقوم التنشئة الاجتماعية بوظيفتها عبر هيئاتها، كالأسرة، وما إلى ذلك، فأنها تقوم في الغالب بثلاث وظائف التي قد تحدث في آن واحد. فالتنشئة الاجتماعية تؤدي وظيفة المحافظة على الثقافة؛ وذلك بواسطة قيام بعض هيئاتها بنقل الثقافة من جيل إلى آخر كما بالتنشئة على المحافظة على الثقافة العربية التي تعظم من دور الذكر بقدر ما تقوم بنقل هذه القيمة من الجيل العربي السابق إلى الجيل العربي الحالي. كما يحصل أن تقوم هيأة أو هيئات أخرى في تغيير جزء من الثقافة القائمة، وفي أحيانا أخرى تؤدي وظيفة التنشئة على ثقافة جديدة[1] مع الأخذ بنظر الاعتبار إن التنشئة الاجتماعية تميل في الغالب في أن تكون تنشئة اجتماعية محافظة[2]. أما تأثير الثقافة في التنشئة الاجتماعية، فيحصل بواسطة قيام بعض أو كل هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بالتأثر في الثقافة السائدة في المجتمع، وهي تؤدي وظائفها. أن تأثر كل هيئات التنشئة الاجتماعية بالثقافة السائدة في المجتمعات العربية؛ أنما يعني أعادة التنشئة على الثقافة العربية القائمة نفسها، ولكن هذا لا يمنع أن تكون هناك بعض الهيئات الطموح التي تحاول أن تقوم ببعض التغيير نحو تنشئة مختلفة جزئيا أو كليا. فقد رأينا كيف أن دراستين أشارت إلى أن الأسرة المتعلمة أقل تحيزاً للذكور بمعنى في تنشئتها ستعود أبناءها على مزيداً من المساواة.

يتضح مما تقدم بأن للثقافة دوراً في التأثير في هيئات التنشئة الاجتماعية بقدر تأثر الأخيرة في الثقافة السائدة، وهي تؤدي وظيفتها في التنشئة كما في قيامها بالتنشئة على الثقافة الذكورية، أي أن الثقافة الذكورية أسهمت في أعادة إنتاجها عن طريق سيطرتها أو تحكمها أو تأثيرها في باقي هيئات التنشئة الاجتماعية، بعبارة أخرى أن الثقافة كمركب للقيم الاجتماعية والممارسات الاجتماعية أثرت في هيئات التنشئة الاجتماعية، وهي تؤدي وظائفها، كما أن التنشئة الاجتماعية هي الأخرى بالمقابل لها دوراً في التأثير في الثقافة كما في المحافظة على بعض جوانبها، وتغير البعض منها. مما قاد بالنتيجة إلى وجود نوع من

---

(1) حول علاقة التنشئة بالثقافة، راجع:
Richard E. Dawson & Kenneth Prewitt, Political Socialization, Boston, Little Brown & Company, 4th ed., 1969, p.27.

(2) ريجارد داوسن وآخرون، ريجارد داوسن، وكينث برويت، وكارن داوسن، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة عبد الله أبو القاسم خشيم، ود. محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1990، ص 261.

الثقافة التي كرست من التفرقة بين الجنسين لصالح تفوق الرجل على المرأة في المجالات الستة (المطالب الستة) التي تم تناولها في هذا الفصل.

وعلى صعيد اختبار العلاقة بين متغيرات أخرى كالمتغير الجغرافي والمتغير الثقافي، بالرغم من اختلاف البيئة الاجتماعية والثقافية في الريف عن المدينة وما تتركه من تأثيرات إلا أن انتقال الفرد من الريف إلى المدينة أو/و عودة معظم أصول من يسكنوا في الريف إلى أصول فلاحية أو ريفية سيترك بلا شك هو الآخر تأثيراته في السلوك الاجتماعي الخاص بنظرة وتقيم ساكني أهل المدن إلى المرأة. من هنا يبقى يخشى ابن المدينة المنحدر من أصول ريفية، وخصوصا كبار السن من عايش الثقافة العامة أو أولادهم المتأثرين بها، يخشى كلام الناس ومراقبتهم وما إلى ذلك، قد يتحسن وضعهم في مجالات عديدة عند السكن في المدينة ولكن ليس من السهولة تغير موقفهم من قضية شرف المرأة نتيجة تأثير المتغيرين الثقافي والديني، فتأثير الأخيرين لا يحدث في فترات قصيرة وقد لا يحدث حتى في عقود من الزمن أن لم نقل مئات السنين. لهذا تبقى تحمل أفضل الثقافات في ثناياها ثقافة فرعية أو ثقافات فرعية [1]، ويمكن أن يحمل الشخص نفسه سلوكا متناقضا أحيانا، كسلوك ابن المدينة ظاهريا وسلوك ابن الريف داخليا أو في السلوك الفعلي اليومي، فهو قد يلبس على سبيل المثال اللباس الغربي، ولكن يحتفظ بموقفه من قضية اختلاط الرجل بالمرأة وشرف المرأة وما إلى ذلك، وذلك لنفس الأسباب أي لصعوبة التخلص من بعض او ما تعود عليه الفرد. وتعليل ذلك هو ان للمتغير الثقافي تأثير أكبر على المتغير الجغرافي كالسكن في المدينة الذي تبين لنا في دراستنا أنه داعما وساندا أصلا للمتغير الثقافي الذي يؤكد على شرف المرأة وعدم الاختلاط بين الجنسين مثلا.

فضلا عن ما تقدم، فأن أن التنشئة الاجتماعية للجنسين والثقافة تتأثر بعوامل او متغيرات أخرى. فقد تبين لنا أن بعض المتغيرات مثل متغير جنس الفرد، وتراكم متغير الثقافة، والمتغير الأجنبي السلبي، ومتغير الخصائص الشخصية للمرأة، والوضع الاقتصادي الاجتماعي الضعيف، وخبرات التنشئة، والبحث عن المكانة والهيبة والقوة، وحفظ النسل، والصراع من أجل البقاء عدّت كمتغيرات داعمة أو ساندة للمتغيرات الأساسية التي تفسر لنا أسباب هذا التفوق. في حين ظهر لنا أن متغير التعليم، في دراستين فقط، نقيض للمتغيرات الأساسية لأن له دوراً عكسيا يتمثل في تحسين وضع المرأة في التفرقة بين الجنسين في المجالات الستة. ومن ناحية أخرى لم تدعم متغيرات أخرى، كالمتغير الاقتصادي الجيد، والمتغير الجغرافي للسكن في المدينة، ومتغير الجنس كجنس المرأة، والحراك الاقتصادي الاجتماعي، والمتغير الأجنبي الإيجابي، والحكومة لم تدعم المتغير الأساسي ولم تؤثر عليه سلباً في الوقت

---

[1] اشتقت الفكرة الرئيسية من:

Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes & Democracy in Five Nations, Princeton, Princeton University Press, 1963.

عينه. وتفسير ذلك يعود أيضا إلى تفوق تأثير المتغيرات الأساسية على هذه المتغيرات في مجال التفرقة بين الجنسين. أي أن المتغيرين الثقافي والديني والمتغيرات الداعمة لها تأثير أكبر من تأثير المتغيرات الثانوية في مجال التفرقة بين الجنسين.

ما يُمكن أن يُخلص إليه على صعيد العلاقة بين هذه المتغيرات إلى أن التنشئة الاجتماعية تُعدّ محطة لالتقاء جميع المتغيرات المؤثرة في السلوك الاجتماعي السياسي للفرد والجماعة، ووجود علاقة تأثر وتأثير متبادلة بين مختلف المتغيرات المؤثرة في التفرقة بين الجنسين، ووجود علاقة تأثير متبادلة بين متغيري الثقافة والتنشئة الاجتماعية، إذ تؤثر الثقافة في التنشئة الاجتماعية والأخيرة تؤثر في دورها أيضا في الثقافة، إذ تقوم التنشئة الاجتماعية بوظيفتها عبر هيئاتها، كالأسرة بالمحافظة على الثقافة، وتغيير جزء منها، والتنشئة على ثقافة جديدة، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن التنشئة الاجتماعية تميل في الغالب في أن تكون تنشئة اجتماعية محافظة مما قاد بالنتيجة إلى وجود نوع من الثقافة التي كرست من التفرقة بين الجنسين لصالح تفوق الرجل على المرأة في المجالات الستة. بالمقابل تؤثر الثقافة في التنشئة الاجتماعية بواسطة قيام بعض أو كل هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بالتأثر في الثقافة السائدة في المجتمع، وهي تؤدي وظائفها، وبالتالي أعادة التنشئة على الثقافة العربية القائمة نفسها. كما في قيامها بالتنشئة على الثقافة الذكورية، أي أن الثقافة الذكورية أسهمت في أعادة إنتاجها عن طريق سيطرتها أو تحكمها أو تأثيرها في باقي هيئات التنشئة الاجتماعية. ونُخلص إلى استمرار تأثير متغير الثقافة ومتغير الدين والمتغير التنشئة على المتغير الجغرافي في المدينة في الموقف من المرأة والمتحيز للرجل كما في الموقف من من قضية شرف المرأة والاختلاط بين الجنسين نتيجة تراكم تأثير هذه المتغيرات الأساسية عبر الزمن. وبين لنا وجود متغيرات أخرى داعمة للمتغيرات الأساسية مثل متغير جنس الفرد، وتراكم متغير الثقافة، والمتغير الأجنبي السلبي، ومتغير الخصائص الشخصية للمرأة، والوضع الاقتصادي الاجتماعي الضعيف، وخبرات التنشئة، والبحث عن المكانة والهيبة والقوة، وحفظ النسل، والصراع من أجل البقاء. ووجود متغيرات، في بعض المجتمعات، غير داعمة للمتغيرات الأساسية مثل متغير التعليم. ولم تدعم متغيرات أخرى، كالمتغير الاقتصادي الجيد، والمتغير الجغرافي للسكن في المدينة، ومتغير الجنس كجنس المرأة، والحراك الاقتصادي الاجتماعي، والمتغير الأجنبي الإيجابي، والحكومة لم تدعم المتغير الأساسي ولم تؤثر عليه سلباً في الوقت عينه. وتفسير ذلك يعود أيضا إلى تفوق تأثير المتغيرات الأساسية على هذه المتغيرات في مجال التفرقة بين الجنسين. أي أن المتغيرين الثقافي والديني ومتغير التنشئة والمتغيرات الداعمة لها تأثير أكبر من تأثير المتغيرات الثانوية في مجال التفرقة بين الجنسين.

وما يُمكن أن نخلصُ إليه من كل ما تقدم في هذا الفصل هو وجود بعض المتغيرات التي يمكن أن تفسر لنا أصل أو أسباب التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور، في المجتمعات العربية، في مجالات الدراسة الستة. فقد كان القاسم المشترك لكل نتائج الدراسات هو اشتراك

وتشابه جميعها، في التحليل والتعليل لأصل التفرقة في جميع المجالات الستة التي تمت البحث في هذا الفصل، بالإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي، ومتغير التنشئة الاجتماعية، والمتغير الديني، والمتغير الجغرافي الريفي، واشتراك أربعة منها بالإشارة إلى تأثير متغير جنس الفرد، واشتراك ثلاثة منها بالإشارة إلى تراكم متغير الثقافة، والمتغير الأجنبي، ومتغير الخصائص الشخصية للمرأة، والوضع الاقتصادي الاجتماعي الضعيف، وإشارة اثنين منها إلى تأثير خبرات الفرد في التنشئة، والبحث عن المكانة والهيبة والقوة، وحفظ النسل، والصراع من أجل البقاء. وتبين اشتراك ثلاثة من هذه الدراسات في الإشارة إلى عدم وجود تأثير إيجابي للمتغير الاقتصادي الجيد والمتغير الجغرافي للسكن في المدينة في التخفيف من تفوق الذكور على الإناث في هذه المجالات، واشتراك اثنين منها في الإشارة إلى عدم وجود تأثير إيجابي لمتغير الجنس كجنس المرأة، والحراك الاقتصادي الاجتماعي الجيد، والمتغير الأجنبي، والعامل السياسي، كالحكومة، في التخفيف من تفوق الذكور على الإناث في هذه المجالات، وبالرغم من إشارة دراسة واحدة منها إلى عدم وجود تأثير إيجابي لمتغير التعليم، فأن اثنين منها تشابهت في الإشارة إلى التأثير الإيجابي لمتغير التعليم في تحسين وضع المرأة في مجال المنزلة الاجتماعية وحرية الحركة.

ونُخلص، ارتباطا بالنتيجة الأخيرة، على صعيد تأثير هذه المتغيرات والعلاقة بينها إلى أن لبعضها تأثيراً أساسياً، في التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل، مثل المتغيرين الثقافي والديني ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثر والمؤثر بهما، وبعضها متغيرات ساندة وقريبة للمتغيرات الأساسية مثل متغير تراكم الثقافة، والمتغير الأجنبي (في حالته السلبية)، ومتغير الجنس، والخصائص الشخصية للمرأة والرجل، والوضع الاقتصادي الاجتماعي الضعيف، وخبرات الفرد في التنشئة، والبحث عن المكانة والهيبة والقوة، وحفظ النسل، والصراع من أجل البقاء. على النقيض مما تقدم، لم يكن لعوامل أو متغيرات أخرى من تأثير حاسم في تغيير موازين التفرقة بين الرجل والمرأة، مثل المتغير الاقتصادي الجيد، والمتغير الجغرافي للسكن في المدينة، ومتغير الجنس كجنس المرأة، والحراك الاقتصادي الاجتماعي الجيد، والمتغير الأجنبي (في حالته الإيجابية المفترضة)، والحكومة، ومتغير التعليم. ولكن، مع ذلك، أشارت دراستين فقط إلى التأثير الإيجابي لمتغير التعليم في تحسين وضع المرأة في مجال المنزلة الاجتماعية وحرية الحركة.

ونخلصُ على صعيد العلاقة بين هذه المتغيرات، فضلا عن ما تقدم، إلى أن التنشئة الاجتماعية تُعدّ محطة لالتقاء جميع المتغيرات المؤثرة في السلوك الاجتماعي السياسي للفرد والجماعة، ووجود علاقة تأثر وتأثير متبادلة بين مختلف هذه المتغيرات المؤثرة في التفرقة بين الجنسين، ووجود علاقة تأثير متبادلة بين متغيري الثقافة والتنشئة الاجتماعية مما قاد بالنتيجة إلى وجود نوع من الثقافة التي كرست استمرار التفرقة بين الجنسين لصالح تفوق الرجل على المرأة في المجالات الستة في المجتمعات العربية. ونُخلص إلى استمرار تأثير متغير الثقافة ومتغير الدين ومتغير التنشئة على المتغير الجغرافي كما في السكن في المدينة، والوضع